القدس

بالشراكة مع:

FRIEDRICH EBERT STIFTUNG

مركز بيسان للبحوث والإنماء

ما يرد في هذه المجلة من آراء وأفكار يعبر عن وجهة نظر الباحثين وليس بالضرورة وجهة نظر فردريك ابرت ستيفتنج ومركز بيسان للبحوث والإنماء

مركز بيسان للبحوث والإنماء
الماصيون، شارع النهضة، عمارة النهضة (الطابق الثالث)
ص.ب: 725 رام الله
رام الله – فلسطين

+970 2 2987839 / 8 / 7	
+970 2 2987835	
info@bisan.org	
www.bisan.org	
BisanCenterForResearchDevelopment	

هيئة التحرير:

رئيس التحرير: أبي العابودي
علي عامر
نضال العيسة
رنا بركات
عبد الرحيم الشيخ
جبريل محمد
تنسيق التحرير: حنان حسين
التدقيق اللغوي والتحرير: بسام الكعبي
مساعدي التحرير: يحيى أبو الرب، سماح جرادات
رسم الغلاف: حنين نزال

تنفيذ: بيسان للدعاية والنشر والتصميم

الفهرس:

مقدمة العدد: 5
أزمة الوباء تستوجب تقاسم الأعباء - نضال العيسة

لاهوت اليد الخفيّة وكارثة العدو غير المرئي: 7
لماذا لم نخرج من الرأسماليّة رغم كارثيّتها؟ - علي عامر

الاحتجاجات في «إسرائيل»: 21
تماثل الماضي واختلاف الحاضر! - ضياء علي

فكر فرانز فانون الثوري - مهدي عامل 35

الانفكاك الاقتصادي عن «إسرائيل»: 53
اشكاليات خطاب السلطة الفلسطينية بين الرغبة والقدرة
- نضال الكعبي

العمالة الفلسطينية بين خطر الجائحة وأزمة المعيشة 67
السياسات النيوليبرالية في مواجهة تداعيات الوباء
- لميس فراج

حوارية التقدُّمي - عبد الرحيم الشيخ 81

الطبقة العاملة الفلسطينية: 107
بين الحركة العمالية والاتحادات النقابية واقتصاد السوق
- وجيه الشيخ / العيسه

انكشاف الفقراء.. وغياب الحماية الاجتماعية 119
- جبريل محمد

مقدمة العدد:
أزمة الوباء تستوجب تقاسم الأعباء

نضال العيسة

انتشر التعبير القائل بأن «وباء كوفيد-19 كشف لنا الحدود التي تحدد أسلوب حياتنا» وبات المصطلح شائعاً تماماً كما الكليشيهات الفكرية الأخرى. تجادل قلة من المراقبين الفلسطينيين – وعلى خطى نظرائهم الدوليين – بشأن اجتياز الاختبار، أو بأننا حققنا نجاحاً باهراً في المناورة، ولعل ما يهمنا الآن، ليس ما نعكف على فعله في الوقت الحاضر أو كيف سنتعافى من هذه الأزمة، بل إن الأمر الأكثر إلحاحاً ما يتوجب علينا فعله، وما كان بالإمكان فعله حقاً؛ لكي لا تدفع الأزمات غير المتوقعة بنظام حمايتنا الصحية، الاقتصادية، الاجتماعية، وحتى بأنظمتنا السياسية، نحو الهاوية.

لقد تم إجراء العديد من التحليلات حول العالم، لدراسة الآليات التي تبنتها الدول في التعامل مع الوباء المستجد، ومدى فعالية تلك الآليات، وربما يتمحور الزخم الأكبر من الناتج الفكري حول الكيفية التي وجدنا فيها أنفسنا في إطار الظروف التي أحاطت في الوباء. نسبة قليلة من البشر فقط كان بإمكانها توقع الأزمة قبل حدوثها، كما أن نسبة أقل كانت ستصدق تلك التوقعات القاتمة، ومع ذلك، وحدها الرؤيا الفكرية التقدمية – سواء استفادت من الإدراك المتأخر أم لم تستفد -كان بإمكانها أن ترى الإخفاقات التي يعاني منها نظامنا، بالإضافة إلى الموقف الضعيف الذي كنا وما زلنا فيه كبشر ومواطنين في هذا العالم.

يسعى التقدمي إلى تأسيس نظام لا يضطر فيه الأشخاص الأكثر ضعفاً إلى القلق حول رزقهم وحياتهم في أوقات الأزمات، بل يظلون على يقين، بفضل هذ النظام، بأن المؤسسات التي يعيشون تحت مظلتها سوف تتفانى من أجل حمايتهم، كما هو حال إخوانهم من البشر.

منذ سبعينيات القرن الماضي على أقل تقدير، أصبحت حكومات الدول الأكثر ثراءً مهووسة بتخفيف العبء الذي تحمله إزاء مواطنيها، وبتقليص حجم العمل الحكومي وحجم الانفاق الحكومي، بالإضافة إلى العمل على تقوية وتمكين السوق من أجل إيجاد الحلول. وبفضل ما تعلمناه من الأزمات السابقة اللامتناهية؛ فإننا أصبحنا على يقين اليوم بأن الحكومات ليست بشركات، وينبغي أن لا تكون الكفاءة –برغم أهميتها– هدف الحكومات الأسمى؛ وإنما العدالة.

إن الحكومات التي أظهرت نجاعةً في الحد من تأثير الأزمة على بلدانها، هي الحكومات التي كانت أكثر استثماراً في حماية مواطنيها، وشكلت في بعض المناسبات حمايةً فعالة للمواطنين، وعلينا الاعتراف أن البلدان التي نجحت في إتمام مهمة الحماية،

هي البلدان التي أظهر مواطنوها مسؤولية جماعية تجاه بعضهم بعضا، وشاركوا إلى جانب حكوماتهم في تحمل الأعباء المختلفة.

ليس من حق الحكومات انتهاك الحريات الشخصية والمدنية لمواطنيها باسم الصالح العام؛ وقد استخدم الطغاة هذه الذريعة البالية مرات لا تحصى عبر التاريخ، وبمواجهة الانتهاكات يتكشف أن حريتنا الجماعية مرتبطة ارتباطاً وثيقاً بتضامننا مع بعض، وهناك ببساطة ثمة ثمن لحريتنا، وينبغي علينا الاهتمام برفاهية من هم أقل حظاً، والمساهمة في تحمل العبء ما أمكن أثناء الأزمات.

يبرر منطق تقاسم العبء قيام المقتدرين بدفع ضرائب أعلى، ويدفعنا إلى القول بأحقية الأفراد الأقل حظاً في الحصول على الرعاية من الأفراد الآخرين في المجتمع، وهكذا يكون ثمن العيش في مجتمع متحضر.

يعالج العدد الثاني من (التقدمي) تلك الخطوط العريضة، من خلال استكشاف وتسليط الضوء على بعض الجوانب المتعلقة بأزمة وباء كوفيد-19: دور الحكومة في الأزمة، العلاقة بين الليبرالية الجديدة والأزمات، شبكة الحماية الاقتصادية والاجتماعية في فلسطين، بنية الاقتصاد الفلسطيني، دور الاحتلال في الأزمات، فكرة المواطنة بحد ذاتها، النقد للبنية السياسية الاقتصادية في الأزمات، بالإضافة إلى دور النقابات العمالية في أوقات الأزمات، وتضمن العدد أيضاً نظرة خاصة حول خطة التنمية الاقتصادية العنقودية التي تم تبنيها من قبل الحكومة الفلسطينية.

قد يسهل علينا الاستخفاف بالدور الذي يمكن أن تلعبه الحكومات في أوقات الأزمات، لكن البشرية في هذا العالم لم تتماسك أكثر مما كانت عليه في أي وقت مضى فحسب، بل بات سكان العالم يعتمدون على بعضهم بعضا بصورة بالغة.

يمكن للوباء أن يجتاح مدننا بسهولة ودون تمييز بين الحدود، العقائد، الأديان، الأعراق، أو حتى الأيديولوجيات السياسية، لذا يتوجب على الحكومات حماية الناس من الأزمات ومساعدتهم على التعافي منها، بمعزل عن أسلوب التقوقع والانعزال والعمل بسرية، بل في سياق التعاون والتضامن الدولي.

في موازاة ذلك؛ أثبت هذا الوباء أن حماية أنفسنا تفرض أخذ مسؤولياتنا تجاه بعضنا بقدر من الجدية، ويتوجب التمسك بالشرط الأخلاقي للبشر؛ أن لا يعاني أحد لوحده.. لأنه لا يمكن أن يعاني أحد لوحده.

لاهوت اليد الخفيّة وكارثة العدو غير المرئي: لماذا لم نخرج من الرأسماليّة رغم كارثيّتها؟

الباحث: علي عامر / مساعد باحث: رند الوحش

نحن نعيش كارثة مأساويّة ومأساة كارثيّة. ويبدو أننا قبلنا هذا الواقع!

يحاول هذا البحث التفتيش عن بعض الركائز الإيديولوجيّة المتصنعّة في الأنظمة البشريّة المعاصرة التي تسلب الناس خيال وفاعليّة تغيير أنظمة ركبّت ضدّهم، متحيّناً فترة تفشّي جائحة كوفيد-19 الفايروسيّة، كحدث أو فترة مأزومة كثيفة تخلق شروطاً موضوعيّة قاسية؛ توفّر لحظة بحثيّة فعّالة وجليّة، للكشف عن طبيعة الدولة وأدوارها، وأبرز الركائز الأيديولوجيّة المتوّلدة عنها. وعليه يتخيّر تقصّينا مدخلاً نقدياً معرفياً ثقافيّاً يعرّي ركائز إيديولوجيّات الاستعباد المعاصر، علّه وأمله أن يساهم في دفع بناء جهود تحرير الإنسان من نظام يعمل ضدّه. حائماً حول إجابة سؤال رئيسي: لماذا ورغم كارثيّة ومأساوية النظام العالمي الذي نحياه، لم ننجح نحن البشر في الخروج منه؟ ملتزماً حدوده المتاحة في هذه الورقة ليركّز على نموذج الولايات المتحدة الأمريكيّة لما يمثّله من مفارقة حديّة عميقة: رغم أنّها الدولة الأكثر هيمنة عالميّاً وواحدة من أكثر الدول تقدماً في العلوم والتقنية والطب، الا أنها سجلت أكبر فشل في الاستجابة لتفشّي الوباء.

فشل الدولة الأمريكيّة الكارثي

كاستجابة متأخرة لتفشي وباء كوفيد-19، خصصت الدولة الأمريكيّة بعد إعلان ترمب حالة الطوارئ القوميّة أنحاء البلاد، مليارات الدولارات للتعامل مع تداعيات الوباء. وقع ترمب في 27 آذار على تشريع لتقديم حزم مساعدات اقتصاديّة هي الأضخم في التاريخ الأمريكي، تصل إلى 2.3 تريليون دولار، موجهة للولايات والقطاع الخاص وشركات الطيران والفنادق. ويمنح كل أمريكي يقل دخله عن 75 ألف دولار سنوياً، 1200 دولار، إضافة إلى 500 دولار لكل طفل[1]. وتم تخفيف اللوائح البيروقراطيّة، وتفعيل برامج حماية شيكات الرواتب، وقانون تعزيز الرعاية الصحيّة، وأدخل صانعو السياسات الفيدراليّة 31 تغييراً لتمكين الوصول إلى الخدمات الصحيّة عن بعد[2]. وقدمت الحكومة الأمريكيّة من خلال برنامج المساعدة الماليّة في حالات الكوارث، مساعدات ماليّة طارئة للفئات المتضررة، مثل المساعدة بالغذاء والسكن والفواتير وفحوصات التحفيز وقانون المساعدة والإغاثة والأمن الاقتصادي ضد الفايروس[3]. وتلقت الشركات إعانات لتغطية إجازات العمال، وتعزيز قروض الشراكة بين القطاعين العام والخاص للشركات الصغيرة[4]. ونجحت الدولة مع نهاية شهر آب في إضافة 1.4 مليون وظيفة، وانخفض معدل البطالة 1.8 نقطة[5]. وتم تكليف سلاح

المهندسين ببناء مستشفيات ميدانيّة ونقل المعدات بين الولايات وتطبيق إجراءات إعلان الطوارئ، وتم تفعيل قانون الإنتاج الحربي ونشر عناصر الحرس الوطني في الولايات والمناطق[6]. إلّا أنّ الخبراء اعتبروا أنّ هذه الإجراءات لم تكن كافية، وأقل من الإجراءات التي اتبعتها دول أخرى مناظرة[1].

فشلت الإجراءات في الحد من تفشي الوباء أو تخفيف تبعاته: انهارت أسواق الأسهم في وول ستريت، وخلال أيّام قليلة خسرت المؤشرات ما يعادل 35%. [7] انخفض الناتج المحلي الإجمالي حتى شهر تموز بمعدل سنوي 32.9% مسجلاً أعمق انخفاض منذ تأسيس السجلات الرسمية عام 1947. تفاقمت البطالة بمعدل غير مسبوق، وفي غضون أيام فقد أكثر من 18٪ من العمال في الولايات المتحدة وظائفهم[8]. تلقّى 30.2 مليون أمريكي شيكات بطالة في 11 تموز، وانخفض سعر صرف الدولار مقابل سلّة من العملات، وارتفعت أسعار الخزينة الأمريكيّة. انخفض الاستثمار في بناء المنازل بمعدل 38.7% إلى شهر تموز، وتراجع الاستثمار في الأعمال بمعدل 27%، وانخفضت أسعار النفط بشدّة وتراجع انتاجه[9].

دمّر الوباء نظام الرعاية الصحي الأمريكي، وواجهت العديد من المستشفيات عجزاً حرجاً في السيولة، بعدما ألغيت الخدمات الطبيّة الربحيّة نتيجة ضغط الوباء. انخفض الانفاق على الرعاية الصحيّة[10] ورغم الطلب العالي، تم تسريح أعداد من موظفي القطاع الطبي الخاص. في شهر نيسان لم يكن بحوزة 27 مليون أمريكي أي تأمين صحي، وهذا الرقم مرجح للارتفاع نتيجة ارتفاع البطالة وخسارة التأمينات الصحية المرتبطة بالعمل. ذهب جزء كبير من الإنفاق على الرعاية الصحيّة لجيوب البيروقراطيّة[11]، فيما ساهم إلغاء الإجراءات الطبيّة الروتينيّة والعمليات الجراحيّة الاختياريّة كاستجابة للوباء، في تحقيق خسارات عالية عند المنشآت الطبيّة خاصّة الريفيّة[12]، ولم تظهر العنصريّة البنيويّة في النظام الأمريكي على الفروق بين الريف والمدينة فحسب، بل اتخذت أشكالاً عرقيّة وطبقية[2].

ترمب كمشكلة وبائية

يتحمل ترمب مسؤولية تأخّر الاستجابة الرسمية لتفشي الجائحة، والتخبط المتمثّل في مواقف الرئيس الأمريكي، وفي مجافاته للعلم وتشويهه، وفي تنصله المستمر من المسؤوليّة ومحاولة ترحيلها على أطراف أخرى، فقد تأخر الرئيس الأميركي في الاستجابة للتحذيرات المبكرة من وكالة الاستخبارات المركزيّة الأمريكيّة في تشرين الثاني من العام الماضي، من عدوى غريبة

1 وصف ديريك طومسون الولايات المتحدة بأنها دولة فاشلة بقدر ما فشلت في إظهار سلطتها وضمان سلامة سكّانها. وأظهر استطلاع رأي أجرته NPR / PBS NewsHour / Marist في الفترة من 13 إلى 14 مارس / آذار، أنّ 46٪ فقط من الأمريكيين اعتقدوا أن الحكومة تقوم بما يكفي، بينما شارك 61٪ نفس الرأي في فبراير. علاوة على ذلك، أظهر الاستطلاع نفسه أن 49٪ من المشاركين اختلفوا مع الطريقة التي كان ترامب يتعامل بها مع الوباء و44٪ فقط وافقوا على أفعاله.
Ozdemir, gloria shkurti. Coronavirus and the United States how a superpower failed. Seta 58: 1–8. April, 2020.

2 فرغم أنّ السود يمثلوا 13% من السكان بلغت الإصابات عندهم 20%، وشكلوا 22% من حالات الوفاة. ويمثّل الأشخاص اللاتينيين18% من السكان، إلّا أنّهم شكلوا 33% من الحالات الجديدة في البلاد، وكانت تبعات أزمة النظام الصحي أشد على الفقراء والنساء وأشخاص ذوي الإعاقة.
Blumenthal, David, Elizabeth J. Fowler, Melinda Abrams, and Sara R. Collins. July 22, 2020. Covid–19. Implications for the Health Care System. The New England Journal of Medicine.

تنتشر في الصين. وحين تلقّى تقريراً رسمياً من وكالة الاستخبارات المركزيّة في كانون أوّل، اتخذ ترمب في ذات اليوم قراراً بتصفية قاسم سليماني، مفصحاً عن تركيزه على أولويّات سياساته الخارجيّة التوسعيّة على حساب حياة المواطنين الأمريكيين. وفي كانون ثاني2020 عبرّ ترمب عن عدم قلقه على الإطلاق من احتمال وجود وباء، واستمر حتّى نهاية شهر شباط بالتأكيد على أنّ كل شيء تحت السيطرة وعن توفّر فحوصات تكفي الجميع[13]. وفي نهاية آذار قال: «سنواجه أسابيع قليلة صعبة بينما نقترب من ذلك اليوم المهم حقاً حيث سنرى الأمور تتحسن.» جاء هذا البيان بعد أن فقد نحو 4000 أمريكي حياتهم نتيجة الوباء[14].

واعتبرت مواقف ترمب المضادة للعلم في ظل الوباء[3] استمراراً لحملته السابقة ضد العلم وآراء الخبراء. حيث شوّه دائماً العلم لصالح المنافع الاقتصاديّة قصيرة الأجل أو لمصالحه السياسيّة الضيّقة. فقد سبق له أن اتهم الصين بفبركة كذبة التغيّر المناخي والاحتباس الحراري، وشكك صراحةً بالطعوم الرسميّة واللقاحات ما قبل كوفيد-19. كما تنصّل ترمب من المسؤوليّة عن تفشّي الوباء، ملقياً بها على أطراف أخرى وخارجيّة[4].

إلّا أنّ النظام الأمريكي نظام راسخ، له هياكل رسمية مؤسساتيّة وبنية اقتصاديّة ذات طبائع خاصّة، وعليه لا بد من الانتقال من التحليل على أساس شخص ترمب إلى التحليل على أساس الهيكل الرسمي والإداري والحكومي في الولايات المتحدة.

الهيكل المتهالك

مثّل النظام الفدرالي الأمريكي جزءاً من المشكلة بعيداً عن مساهمته في الحل. يقسّم هيكل النظام السياسي الأمريكي المسؤوليّات والمهام داخل الدولة إلى ثلاثة مستويات: الحكومة المركزيّة وحكومة الولاية والحكومة المحليّة على مستوى المدينة، ويوجد في الولايات المتحدة أكثر من 900 ألف حكومة محليّة، ما وضع الأسس بتعارضات فاضحة في المسؤوليّات، مثلاً عندما أعلن ترمب احتمال فرض حظر على ولاية نيويورك، اعتبر حاكم الولاية أنّ هذا تعدّ من الحكومة الفدراليّة على صلاحيّاته يصل إلى مستوى

3 ففي زمن الوباء، شكك بدايةً بوجوه، ثمّ ادعى أنّه سيختفي «كالمعجزة»، وادعى أنّ ارتفاع درجات الحرارة في الربيع سيقضي على الوباء، وروّج أكثر من مرّة لأدويّة مختلفة لعلاج كورونا. أنظر مثلاً:

Gloria Shkurti Ozdemir. Coronavirus and the United States how a superpower failed. Seta 58: 1–8. April 2020.

ثمّ اقترح حقن الجسم بالمعقمات، وصرّح أنّ الفايروس سيختفي في الخريف. ولطالما ضغط اتجاه فتح الاقتصاد مخالفاً نصائح العلماء والخبراء محليّاً وعالميّاً. وجادل بأنّ COVID-19 كان أقل خطورة من الأنفلونزا العادية. أنظر مثلاً:

Lisa Friedman & Brad Plumer. Trump's Response to Virus Reflects a Long Disregard for Science. NY times. April, 28, 2020. https://www.nytimes.com/2020/04/28/climate/trump-coronavirus-climate-science.html.

وادعى امتلاك موهبة طبيعيّة تخوّله معرفة الأمور، واستند على حدسه الشخصي. أنظر مثلاً:

Ed Pilkington. Pandemic brings Trump's war on Science to the boil– but who will win. The Guardian. 3 May, 2020. https://www.theguardian.com/us-news/2020/may/03/science-donald-trump-coronavirus.

وحين نصح مركز السيطرة على الأمراض بارتداء الكمامة قال ترمب أنّه لن يرتديها، وفي نيسان دعى إلى احتجاجات عامة لتحرير الولايات المتحدة من أوامر الحجر والإغلاق. أنظر مثلاً:
Yamey, Gavin. Gonsalves, Gregg. Donald Trump: a political determinant of Covid–19. 24 April 20. BMJ.

4 واتهم ترمب الإعلام الزائف والديمقراطيين بمحاولتهم مضاعفة المخاوف من الفايروس. وحمّل الصين مسؤوليّة الوباء بسبب تسترها ومحاولة خداع العالم. ثمّ الاتحاد الأوروبي الذي اتهمه بالفشل في تقييد السفر من الصين. والإدارات السابقة بسبب الرفوف والمخازن الفارغة من المستلزمات الطبيّة. وحكّام الولايات المختلفة بسبب تسييس قضيّة كورونا. أنظر مثلاً:
محمد المنشاوي. من الإنكار إلى الانهيار. كيف تعامل ترمب مع فايروس كورونا؟ موقع الجزيرة. 12.4.2020.

إعـلان حـرب. وتنعكـس الأزمـة الهيكليّـة في القطـاع الصحـي، ففـي حـين يقـع عـلى عاتـق وزارة الصحّـة و«مركـز السـيطرة عـلى الأمـراض والوقايـة منهـا[5]» مسـؤوليّة الارشـاد والتوجيـه، تقـع مسـؤوليّة إدارة الأزمـة عـلى حكومـات الولايـات وأجهزتهـا الصحيّـة؛ مـا كشـف غيـاب مؤسسـة صحّـة مركزيّـة[15]. وغـاب عـن إدارة الأزمـة جهـة مركزيّـة وخطـة اسـتراتيجيّة وطنيّة شـاملة ونظـام طـوارئ وطنـي، وتحمّلـت كل ولايـة مسـؤوليّة حـل المشـاكل وتوفـير مـا يلـزم عـبر التعاقـد مـع القطـاع الخـاص أو الاسـتيراد مـن الخـارج.[16]

غـاب التنسـيق عـلى المسـتوى الوطنـي، وأصـدرت كل ولايـة منفـردة إرشـادات طبيّـة مختلفـة، وتنافسـت الولايـات ضـد بعضهـا لتأمـين معـدات الوقايـة، كـما سـاهم انفصـال السـلطات العامـة عـن المراكـز الصحيّـة في إعاقة الاسـتجابة الجماعيـة[17]. أجهـض غيـاب نظـام معلومـات وطنـي للصحـة العامـة إلكـتروني أو غـير إلكـتروني، قـدرة السـلطة المركزيّـة عـلى تحديـد الاختلافـات الإقليميّـة في الطلـب عـلى المـوارد الضروريّـة وتوريدهـا[18]. تباينـت الطبيّـة السياسـات باختـلاف شركات التأمـين الخاصّـة وباختـلاف الولايـة وحاكمهـا، فنظـام الرعايـة الصحيّـة المجـزّأ واللامركـزي والقائـم عـلى مبـادئ السـوق وتعظيـم الربـح، شـكل عقبـة أمـام توحيـد الجهـود وحمايـة المواطنـين، وانعكـس ذلـك في تعقـد عمليّـات إصدار وسـداد فواتـير التأمـين والرعايـة الصحيّـة، والتمييـز بين المواطنـين باختـلاف شركـة التأمـين، والتمييـز بـين المواطنـين مـن داخـل شـبكة التأمـين ومـن خارجهـا، وهكـذا نشـأت ظاهـرة الفواتـير المفاجئـة وغـير المتوقعـة والتـي قوّضـت قـدرات المواطنـين عـلى السـداد وبالتـالي حقهـم بالوصـول إلى الرعايـة الصحيّـة اللازمـة[19].

وكانـت أزمـة كوفيـد-19 قـد نشـأت بعـد عامـين مـن إنهـاء مهـام فريـق الأمـن الصحـي العالمـي والدفـاع البيولوجـي في مجلـس الأمـن القومـي الأمريـكي في ربيـع 2018. الـذي كان مـن مهامـه مسـاعدة الحكومـة الفدراليّـة في دولـة مترامية الأطـراف عـلى القيـادة المركزيّـة في حـالات الكـوارث والأزمـات[20]. ناهيـك عـن دعـاوي البيـت الأبيـض المتكـررة مـا قبـل الأزمـة الراهنـة لخفـض ميزانيّـات مراكـز مكافحـة الأمـراض والوقايـة منهـا وبرامـج أمـن الأمـراض قبـل الوبـاء[21].

ورغـم الموقـع العالمـي للولايـات المتحـدّة وهيمنتهـا وتقدمّهـا عـلى المسـتويات الصحيّـة والعلميّـة والتقنيّـة، ورغـم عالميّـة الأزمـة الوبائيّـة الراهنـة، جـاءت اسـتجابة الولايـات المتحـدّة بالانكفـاء نحـو الداخـل، ومتنكـرّة بـل ومجهضـة لدعـاوي توحيـد الجهـود الدوليّـة للسـيطرة عـلى الجائحـة، فقـد غـاب دورهـا عـن مجلـس الأمـن الـدولي، وانسـحبت مـن منظمّـة الصحّـة العالميّـة وأوقفـت تمويلهـا، واعتـبرت عـلى لسـان ترمـب أنّ المنظـمات الدوليـة تهـدد السـيادة الوطنيّـة، وأفشـلت اجتماعـاً للسـبع الكبـار بسـبب إصرارهـا عـلى نسـبة الفايـروس رسـمياً إلى ووهـان الصينيّـة[22]. وهكـذا أصبـح

5 مركـز السـيطرة عـلى الأمـراض والوقايـة منهـا، يخـدم كجهـة تركّـز الجهـود القوميّـة الأمريكيّـة لتطويـر وتطبيـق الوقايـة والسـيطرة عـلى الأمـراض، والصحّـة البيئيّـة، ونشـاطات الترويـج للصحّـة والتوعيّـة الصحيّـة المصممـة للارتقـاء بصحّـة الشـعب الأمريكي. وهـو مسـؤول عـن تحديـد المشـاكل الصحيّـة التـي مـن الممكـن الوقايـة منهـا، ويحافـظ عـلى رقابـة فعّالـة عـلى الأمـراض، ويمثّـل وكالـة تقـود نظـام الصحّـة العامـة لتطويـر وتطبيـق البرامـج العمليّاتيّـة المتعلّقـة بمشـاكل الصحّـة. وهـو مسـؤول عـن السـيطرة عـلى تفشّـي الأمـراض المعديّـة.

مـن الموقـع الرسـمي للمركـز: https://www.cdc.gov/maso/pdf/cdcmiss.pdf. آخـر زيـارة: 19, Oct @ 1:37.

وبـاء الولايـات المتحـدة المنفلـت عقبـة أمـام الجهـود العالميّـة[23].

تعتـبر الولايـات المتحـدة البـؤرة الأكـثر إصابـة في العـالم، فرغـم أنّ عـدد سـكانها يعـادل 4% مـن سـكان العـالم، إلّا أنّهـا حجـزت ثلـث الإصابـات في العـالم في شـهر نيسـان[24]، وإلى لحظـة كتابـة هـذه السـطور، تتصـدّر الولايـات المتحـدة قائمـة الـدول الأعـلى إصابـةً بالوبـاء، بواقـع 8,386,142 إصابـة و224,726 وفـاة، مـا يعـادل 21% مـن معـدّل الإصابـات في العـالم، وخمـس حـالات الوفـاة عالميـاً[6].

تجسّـد الأزمـة الهيكليّـة في الولايـات المتحـدة انعكاسـاً لسياسـاتها الاقتصاديّـة؛ فهيـكل الدولـة جـاء تعبـيراً وانعكاسـاً للبنيـة التحتيّـة للتشـكيلة الاقتصاديّـة الأمريكيّـة ومصالـح الطبقـات المهيمنـة فيهـا.

نموذج الاقتصاد الأمريكي

التشـكيلة الاقتصاديّـة الاجتماعيّـة في الولايـات المتحـدة هـي رأسـماليّة إمبرياليّـة بصيغـة نيو-ليبراليّـة يحكمهـا أوليغارشـيّة ماليّـة، وهـي رأسـماليّة لأنّ اقتصادهـا قائم أساسـاً عـلى الملكيّة الخاصّـة لوسـائل الإنتـاج وعـلى تسـليع العمـل وامتصـاص فائـض القيمـة منـه، وهـي إمبرياليّة لأنّ رأسـماليّتها تحوّلـت مـن الصيغـة التنافسـيّة إلى الصيغـة الاحتكاريّـة، وتنحّـت القطاعـات الإنتاجيّـة فيهـا (الزراعيّـة والصناعيّـة) لصالـح القطاعـات الخدماتيّـة والماليّـة، حيـث يهيمـن الرأسـمال المـالي عـلى باقـي قطاعـات الإنتـاج، ويحكـم سياسـات الدولـة بمـا يحقـق منافعـه. أمّـا النيو-ليبراليّـة كصيغـة مـن صيـغ الرأسـماليّات المتقدمـة، فتمثّـل إعـادة ابتعـاث لليبراليّـة التقليديّـة ولكـن بصيغـة أشـد صرامـة. الليبراليّـة تحويـر عـربي لمفـردة «Liberalism[7]»، والتـي تعنـي التحرريّـة، وتقصـد تحـرر السـوق مـن تدخـل العوامـل الخارجيّـة وخاصّـة الدولـة، لذلـك سـميت أحيانـاً مذهـب عـدم التدخـل، أي عـدم تدخـل الدولـة في حركـة السـوق، وترتكـز الليبراليّـة عـلى الفلسـفة الطبيعيّـة، وتفـترض أنّ حركـة السـوق الحـر طبيعيّـة، وتدعـو إلى صيانـة عفويتهـا، معتقـدة أنّ مسـاعي الأفـراد المختلفـين نحـو تعظيـم مصالحهـم الذاتيّـة، لا بـد أن تقـود حتـماً إلى تحقيـق مصلحـة الأمّـة العامـة في زيـادة ثروتهـا وثـروة أفرادهـا، مـن خـلال تدخل اليـد الحفيّـة\ الإلهيّـة في حركـة السـوق.

أعـاد النظـام الأمريـكي تبنّـي الليبراليّـة بصيغـة محدثّـة أكـثر صرامـة في سـبعينات القـرن المـاضي، حيـث شرعـت الدولـة بتقويـض أدوارهـا تحـت ضغـط الحمـلات التـي نظمهـا كبـار الرأسـماليين وخاصّـة الأوليغارشـيّة الماليّة، عـبر تفكيـك التنظيـمات والقيـود والقوانـين التـي فرضتهـا عـلى الاقتصـاد، وخصخصـة المشـاريع العامـة، وتحريـر الأسـواق الداخليّـة والخارجيّـة، وتقويـض أنظمـة الرفـاه الاجتماعـي الديمقراطيّـة، وتخفيـض الإنفـاق العـام، وإضعـاف النقابـات والاتحـادات العماليّـة، وتشـجيع الابتـكار المـالي، وتطبيـق السياسـات النقديّـة عوضـاً عـن سياسـات تدخـل الدولـة

6 https://www.worldometers.info/coronavirus/?utm_campaign=homeAdUOA?Si#countries آخر زيارة: 19 تشرين أول @ 01:49.

7 مـن المهـم التميـز بـين تيّـار «الليبراليّـة الكلاسـيكيّة» وتيّـار «الليبراليـة الاجتماعيّـة أو ليبراليّـة العدالـة الاجتماعيّـة». حيـث يمتـاز التيّـار الثـاني باعتقـاده أنّ الليبراليّـة لا بـد أن تنبنـي عـلى أسـس التوزيـع العـادل للـثروة (مـن خـلال إعـادة توزيـع الضرائـب والخدمـات) والتوزيـع العـادل للسـلطة (عـبر الديمقراطيّـة.) أنظر مثلاً:

David Howarth. What is Social Liberalism? An article published in the book: Reinventing the state- Social Liberalism for the 21th Century. By Duncan Brack, David Howarth, Richard S. Grayson. Methuen limited. 2007.

والرعايــة الحكوميــة، وتعظيــم قيــم الأســهم كهــدف أســاسي لأي نشــاط تجــاري.

تدريجيّــاً وخاصّــة مــع انهيــار الكتلــة الشــيوعيّة، صبغــت النيوليبراليّــة عقيــدة وممارســةً نظــام العــالم بصبغتهــا، فيــما وصفــه هاكــر «بالحملــة الصليبيّــة للمســؤوليّة الفرديّــة[25]». والليبراليّــة الجديــدة كــما القديمــة تعتقــد بتفــوّق كفــاءة الســوق في توزيــع الســلع والخدمــات عــلى الحكومــة، **ذلــك أن يــد الســوق الخفيّــة أكفــأ مــن يــد الحكومــة المرئيــة.** وتمجّــد النيو-ليبراليّــة ريــادة الأعــمال والاعتــماد عــلى الــذات والفردانيّة المطلقــة وإلقــاء المســؤوليّة الاقتصاديّــة عــلى عاتــق الفــرد العــاري مــن أيّــة حمايــة عامــة، وتــرى أنّ حريّــة الفــرد تتمثّــل بالســعي الحــر خلــف المنفعــة وتحقيــق الــرضى عبر الاســتهلاك، كــما تمنــح الــثراء قيــماً اجتماعيّــة وأخلاقيّــة عــلى أنّــه غايــة كل فــرد.

تســاهم الأيديولوجيــا الاجتماعيّــة للنيو-ليبراليّــة في ترســيخ الإيمــان باقتصاديّــات الســوق حتّــى عنــد أولئــك المتضرريــن منهــا[26]؛ لأنّهــا رأســماليّة اعتــبرت الاقتصــاد أوّلاً قبــل صحّــة المواطنــين وحقوقهــم[8]، فتأخّــر ترمــب في الاســتجابة الفعّالــة لم يكــن تخلفــاً عقليّــاً في قــشرة المــخ، وإنّمــا تعبــيراً عــن رعــب البرجوازيّــة الأمريكيّــة مــن الخســائر الفادحــة التــي قــد تلحــق بهــم، وجاءت تدخلّاتهــا الاقتصاديّــة عــلى شــكل برامــج إغاثــة آنيّــة لا تصــل لمســتوى التغيــير الحقيقــي في التركيبــة الاقتصاديّــة، بــل أنّ التدخــلّات ســاهمت في إعــادة إنتــاج العلاقــة بــين العامــل ورب العمــل[9] أي إعــادة إنتــاج الرأســماليّة وحمياتهــا، وهدفــت إلى صيانــة الطبقــة العاملــة مركــزّة عــلى إغاثــة البطالــة المســتجدة دون اكــتراث للبطالــة البنيويّــة مــا قبــل كورونــا، وطــرح الانفــاق الهائــل، كاســتجابة للجائحــة، ســؤال مــن ســيدفع الثمــن[10]. نظــراً لطبيعــة النظــام الاقتصــادي الســياسي الأمريــكي، ســتلقى أعبــاء الديــون (ذهــب جــزء كبــير منهــا لحمايــة الرأســمال الكبــير) عــلى عاتــق الفقــراء، والمســنين والمــرضى والطبقــة العاملــة بشــكل عــام، مــع أضرار كبــيرة تنــال مــن الطبقــة الوســطى، ويرجــح أن تخــسر شريحــة واســعة مواقعهــا الطبقيّــة، وتلتحــق قــسراً بصفــوف العــمّال، أو حتّــى المعطلــين عــن العمــل، فالمســتفيد الأخــير مــن المعادلــة هــو الرأســمال الكبــير والاحتــكاري الــذي ســترتفع مســتويات المركــزة والاحتــكار لديــه[27].

واجهــتْ الرأســماليّة الماليّــة مشــكلة في تصنيــع كافي للمعــدات اللازمــة للوقايــة والعــلاج مــن

8 حــول منــح الولايــات المتحــدة الأولويّــة للاقتصــاد في الاســتجابة للأزمــة، انظــر مثــلاً: حســام إبراهيــم. لــماذا تصــدرت الولايــات المتحــدة إصابــات كورونــا في العــالم. المســتقبل للأبحــاث والدراســات. 8 نيســان، 2020.
Armin Nowroozpoor MD. Why the United States Failed to Contain Covid-19? Wiley Online Library. 30 June, 2020. https://onlinelibrary.wiley.com/doi/10.1002/emp2.12155.

9 يمكــن ملاحظــة ذلــك بجــلاء في الخطــاب الرســمي الأمريــكي. مثــلاً عبــارة: «جهــود الكونغــرس والإدارة لإبقــاء العــمّال مرتبطــين بأصحــاب عملهــم.» الــواردة في تقريــر رســمي صــادر عــن البيــت الأبيــض.
August Jobs Report: Economy Continues to Rebound As Unemployment Rate Drops. September 4, 2020 White House.https://www.whitehouse.gov/articles/august-jobs-report-economy-continues-rebound-unemployment-rate-drops/

10 يقــول مارتــن وولــف كبــير الاقتصاديــين في "Financial Times": «لقــد أدّت الجائحــة إلى زيــادة في الإنفــاق المــالي كبــيرة جــداً حتــى بالمقارنــة مــع الأزمــة الماليّــة. وهــذا يثــير ســؤال عــن كيفيّــة إدارة هــذا الديــن ومــن ســيدفع ثمنــه.»
وكانــت الفاينانشــال تايمــز بتاريــخ 9.3.2020، قــد أشــارت: «دفــع ثمــن الجائحــة ســيثير جميــع تلــك الأســئلة. العــودة إلى التقشــف ســتكون جنونــاً، ســتكون دعــوة إلى انــدلاع اضطرابــات اجتماعيــة واســعة النطاق، إن لم نقــل ثــورة، وهبــة مــن الســماء لصالــح الشــعبويين. مــع مــرور الوقــت -ولفــترة طويلــة- ســيتوجب دفــع الفواتــير الماليــة. ومــع ذلــك فــإن الديمقراطيــة الليبراليــة لــن تنجــو مــن هــذه الصدمــة الاقتصاديــة الكــبرى الثانيــة إلا إذا تــم القيــام بالتعديــلات ضمــن عقــد اجتماعــي جديــد يغلــب رفاهيــة الأغلبيــة عــلى مصالــح أصحــاب الامتيــازات.»
نقــلاً عــن: https://www.marxist.com/arabic-world-on-the-brink-of-revolution.htm.

الوبـاء، وبسـبب تضخـم حجـم وقيمـة الأسـهم في السـوق الأمريكيـة مقارنـة بغيرهـا ومقارنـة بحجـم وقيـم السـلع أو المداخيـل، وارتبـاط قيـم الأسـهم بتوقعـات النـاس وثقتهـم بالسـوق والاقتصـاد؛ حـاول ترمـب كل مـا أمكـن نـشر معلومـات مضللـة وكاذبـة تشـيع التفـاؤل الوهمـي بـين الأمريكيـين وعـلى مسـتوى العـالم: ترمـب ليـس كذّابـاً بقـدر مـا هـو مقامـر ولعّيـب أسـهم.

سـعت الرأسـماليّة نيو-ليبراليّـة عـلى مـدى عقـود لتقويـض أدوار الدولـة المركزيّـة وتفكيـك مؤسسـاتها والارتهـان لحنكـة اليـد الخفيّـة في الانفـلات مـن الأزمـات والمشـاكل، ولهـذا ظهـرت الأزمـة الهيكليّـة التـي ضربـت صميـم النظـام الأمريـكي وأعاقـت تطويـر اسـتجابة اسـتراتيجيّة وطنيّـة شـاملة، فالأزمـة الهيكليّـة ليسـت انعكاسـاً لجهـل مؤسـسي النظـام الأمريـكي، بـل تعكـس الصيغـة النيو-ليبراليّـة في الاقتصـاد والسياسـة، وقـد أثمـرت برامـج الخصخصـة الكاسـحة التـي طبقـت منـذ السـبعينات، عـن نظـام صحّـي أمريـكي يرتهـن بمعظمـه للقطـاع الخـاص الباحـث عـن الربـح والمعتمـد عـلى ميزانيّاتـه الخاصّـة، لذلـك غابـت المسـؤوليّة الاجتماعيّـة عـن معظـم تركيبـات القطـاع الصحـي الأمريـكي، وظهـر عجـزه عـن الاسـتمرار بالعمـل حـين تجففـت مـوارده الماليـة الخاصـة المتأتيّـة مـن الخدمـات الربحيـة التـي يقدمهـا بعدمـا انخفـض الطلـب عـلى الصحـة.

سـاهمت الأيديولوجيّـة الفردانيّـة المتولـدة عـلى أسـاس العقيـدة النيو-ليبراليّـة والتـي يشـوبها بشـكل عـام انعـدام الثقـة بالدولـة وأدوارهـا، في تخفيـض مسـتوى التـزام الأمريكيـين بالتعليمات الرسـمية وثقتهـم بتصريحـات الدولـة ومؤسسـاتها، وتفضيـل الحريّـة الشـخصيّة، أحيانـاً، عـلى الالتـزام الجماعـي بالتعليـمات[11]. وبسـبب العنصريّـة المتوّلـدة بنيويّـاً في الأنظمـة الرأسـماليّة خاصّـة ذات التاريـخ الكولونيـالي والاسـتعماري والاسـتعبادي، وبسـبب طبيعـة هـذه الأنظمـة الطبقيّـة، نجـح كوفيـد-19 في تظهـير الطبقيّـة والعنصريّـة البنيويّـة عـبر ارتفـاع معـدلات الإصابـة والوفـاة وتبعـات المـرض الاقتصاديّـة والاجتماعيّـة عنـد السـود واللاتينيـين والفقـراء والمهمشـين، وقـد أنتجـتْ الرأسـماليّة الأمريكيّـة المتوحشـة مجتمعـاً أكـثر مرضـاً مـن غـيره[12]، هـذا الواقـع الناشـئ بسـبب غيـاب الرعايـة الصحيّـة وإمكانيّـة الوصـول لهـا، سـاهم في انتشـار حالـة اللامبـالاة الجماعيّـة أمـام كورونـا، وعظّـم تبعـات المـرض عـلى المصابـين فيـه، وقـوّض قـدرات القطاعـات الصحيّـة عـلى الاسـتجابة الفعّالـة.

اسـتحقت الولايـات المتحـدة لقـب الدولـة الأفشـل عالميـاً في التعاطـي في الوبـاء[28]، رغـم قدراتهـا الاقتصاديّـة والتقنيّـة والعلميّـة الهائلـة، ويعتـبر هـذا الفشـل اسـتمراراً لسلسـلة مـن الإخفاقـات

11 كمثـال: بعـد سـاعات مـن إعـلان ترمـب حالـة الطـوارئ الوطنيّـة في الولايـات المتحـدة، وبعيـد الكشـف عـن 155 إصابـة في فلوريـدا، خـرج سـكّان الولايـة إلى الشـواطئ بمجموعـات ضخمـة للاسـتمتاع بأجـواء البحـر. اسـلام كفـافي. أمريـكا مـا بعـد كورونـا: الحلـم الأمريـكي ينقلـب كابوسـاً. إضـاءات. 13.4.2020.
كـما حـاول د. جـارد بايـتن عـالم الأوبئـة التعبـير عـن ذلـك، قائـلاً: «كأمريـكي أعتقـد أنّ هنـاك الكثـير مـن الخـير في تقاليدنـا الليبراليّـة، إلّا أنّ عاقبـة ذلـك كانـت: أننـا لا ننجـح كمجموعـة.»
David Leonhardt. The Unique Us Failure to Control the Virus. Aug, 8, 2020. NY Times. https://www.nytimes.com/2020/08/06/us/coronavirus-us.html.

12 فالانفلونـزا الموسـميّة قتلـت أكـثر مـن 10,000 أمريـكي خـلال أربعـة أشـهر فقـط. ويعـاني 11% مـن الأمريكيـين مـن السـكري، وأكـثر مـن ثلثهـم مـن السـمنة المرضيّـة. وتنتـشر أمـراض القلـب والأوعيـة الدمويـة والجهـاز التنفسـي في الولايـات المتحـدة أكـثر بكثـير مـن دول أوروبـا المناظـرة.
أنظـر: عمـرو عبدالعاطـي. إخفاقـات تعامـل إدارة ترمـب مـع جائحـة كوفيـد 19: الملامـح والتداعيـات. مجلّـة الشـؤون شـؤون عربيّـة. عـدد 182 (صيـف 2020). ص9.

التي سجّلتها الولايات المتحدة تاريخياً في التعاطي مع الكوارث والأزمات[13]. ليس الأمر أنّ الولايات المتحدة فشلت في الاستجابة للكوارث والأزمات الطبيعيّة والاقتصاديّة والماليّة والصحيّة فحسب، بل إنّها كانت في كثير من الأحيان مصدراً لتلك الأزمات.

ومن هنا ينبع السؤال الأساسي: **لماذا ورغم كارثيّة ومأساويّة النظام الأمريكي والعالمي، لم ينجح البشر في الخروج منه؟**

يقترح البحث أنّ الأيديولوجيا السائدة والمهيمنة والتي تخلق لدى المواطنين تقديساً لواقع النظام الاقتصاد-سياسي الأمريكي هي أحد الأسباب الرئيسيّة في لجم تطلعات البشر نحو نظام عالمي يحققهم مصالحهم واستقرارهم وحريّتهم وسعادتهم.

من الدولة كبرج مراقبة إلى الدولة كلاهوت متفشّي

يحاول هذا الإطار توليد رؤية نظريّة تربط بين علاقة الدولة بالطبقات وطبيعة أدوارها الفيزيائيّة والأيديولوجيّة وصولاً إلى تحليل الدولة ككينونة لاهوتيّة مقدسّة، متحرّكاً بين مقولات الماركسيّة الكلاسيكيّة و«ميشيل فوكو» و«بيير بورديو» و«نيكولاس بولانتزاس» وغيرهم.

تنشأ الدولة مع احتدام الصراعات الطبقيّة والاجتماعيّة التناحريّة، كقوّة وسلطة تظهر وكأنها فوق الجميع ومنفصلة عنهم، وظيفتها التخفيف من وطأة الاصطدامات الاجتماعيّة الاقتصاد - سياسيّة واحتواءها.[29] وتحقق مصلحة الطبقات المهيمنة ضد الطبقات الأخرى وتشرعن هذا الظلم بالقانون[30]. تتخذ قوّة الدولة شكلاً لها من الجيش والشرطة والسجون، وتحتكر السلاح والعنف[31]. وتسلبهما من الجماهير[32]، وتخلق الدولة أجهزتها الأيديولوجيّة، مثل المؤسسات الدينيّة والتعليميّة والقانونيّة ومؤسسة العائلة والنظام السياسي والأحزاب الرسميّة، وجهاز الاتصالات والإعلام، والجهاز الثقافي والأدبي والفني والرياضي، ويتغلغل الجهاز الأيديولوجي في المجالات العامّة والخاصّة[33]، والأيديولوجيا هي عمليّة تفكير تجهل القوى المحركة الحقيقيّة لها[34]: الأيديولوجيا وهم خالص وحلم، وتمثّل علاقة يتخيّلها الأفراد عن علاقتهم الحقيقيّة بشروط وجودهم الموضوعيّة، وتسلب الأفراد قدرة رؤية حقيقة واقعهم، وتوظفها الدولة لإخفاء واقع القهر والظلم نحو تأبيده[35]. الأيديولوجيا ليست محايدة، تتخذ من أجهزة الدولة جسداً لها، وتتخذ الدولة لنفسها أدوار إعادة إنتاج ومذهبة الأيديولوجيا السائدة[36]. تعمل الدولة على تعميق وتوطيد اندماج المواطنين عيانيّاً في نظام الدولة والاقتصاد[37]، وتساهم الأيديولوجيا في إعادة تخليق أهداف المواطنين، وتنتج المعرفة التي يتحرّك بها وعليها الفعل العام والخاص[38].

التنظير الحديث للدولة يهجر الاعتبار التقليدي للدولة كبنية مستقلة ذات وظائف

13 مثل فشلها بالاستجابة لإعصار كاترينا. أنظر:
Tali Mendelberg. America Failed to Prepare to Disaster Long Before Trump Took Over. The NY Times. April, 28. 2020. https://www.nytimes.com/2020/04/28/opinion/coronavirus-preparation-politicians.html.
وفشلها بالاستجابة للأزمة الماليّة العالميّة لعام 2008. أنظر:
ZACHARY WARMBRODT. The 2008 financial crisis did not prepare us for the 2020 coronavirus crisis. Politico. 20.3.2020. https://www.politico.com/news/2020/03/20/2008-financial-crisis-coronavirus-138263.

تشريعيّة وإداريّة محددة إلى اعتبارها شبكة من الوكلاء، فالحكومة لا تمثّل اليد المرئيّة بل تمثّل أيدي متعددة[39]، باعتبار قوّتها وسلطتها وأيديولوجيّتها تتدفق في الشعيرات الحيويّة للجسم الاجتماعي كلّه وفي كل حيّز ومجال[40]، وتتفشّى[14] فعاليّة الدولة بطبيعة مايكرو-فيزيائيّة[15]، في كل علاقات القوّة عند كل نقطة في الجسم الاجتماعي، وتتخذ علاقات القوّة أشكالاً ماديّة مثل القمع والضرب والاعتقال والحجز وأشكالاً غير ماديّة مثل الوعي والتضليل والتزييف والأيديولوجيا[41].

دعا بورديو إلى تفسير أنثروبولوجيا الدولة كواحد من أنماط اللاهوت السياسي المتسامي فوق الواقع الاجتماعي وفي نفس الوقت مترسّب في كل مجالاته، فالدولة عنده ليست إلّا تجسيداً للرب على الأرض، فهي وهم راسخ، يوجد حصراً من خلال الإيمان الجماعي به، وهذا الإيمان الجماعي هو مبدأ وجود الدولة[16]، وهو خطير لأنّه يسلب البشر القدرة على التفكّر العياني به[42]. ربما يستهزئ أحدهم فيسأل متهكمًا: إذا كانت الدولة في كل مكان، فهل توجد في دكّانة أبو السعيد[17]؟ والحق أنّ الإجابة ليست كوميديّة البتّة، فالدولة موجودة فعلاً في دكانة أبو السعيد، في سجلاته الضريبيّة وفي الكهرباء والماء والهاتف، وفي تسجيل اسمه وجنسيّته وشهادة ميلاده وعقد زواجه، وفي تسجيل ابنه سعيد وتوثيقه رسمياً وإلزامه بالطعوم الصحيّة المعتمدة وبالتعليم الرسمي، بل إنّ الدولة تعشعش في جسد أبو السعيد ذاته. الدولة تسيّس الجسد وتدولنه، فعنفها الفيزيائي المنظّم، هو في عمقه عنف ضد الجسد؛ تهديد وإخضاع وإذلال. الجسد ليس مجرّد عنصر طبيعي بيولوجي، بل هو مؤسسة سياسيّة، وعلاقة الدولة بالجسد أعقد من ممارستها العنف ضده، حيث تحوّله إلى أداة وتستولي عليه من خلال مؤسسات تمثّل القسر الجسدي والتهديد الدائم له بالتشويه، وتمأسسه لإدارته وصياغته وقولبته ودمجه في المؤسسات الرسميّة[43].

تنشئ الدولة منظومة سياسات حيويّة للضبط والسيطرة على مستوى السكّان ككل، وتطوّر أنظمة تنشغل برعاية الحياة البيولوجيّة للسكان، باعتبار السكّان كتلة بشريّة حيّة تلتزم الدولة رعايتها ضد الموت والمرض وحمايتها من الأمراض العامّة وإطالة متوسّط أعمارهم، وتهدف بالمحصّلة النهائيّة إلى الحفاظ على حياة جزء من السكّان وترك الجزء الآخر للموت، ويميّز نظام الحكم بين المجموعات التي تستحق الحياة وتلك التي تستحق الموت من خلال

14 وكأنّ الدولة المتفشيّة ينطبق عليها وصف الله عند مايستر إيكهارت: «بالنسبة لذلك الذي يحوز الله في جوفه؛ يشعّ الله في كل الأشياء ويتجسّد في كل الأشياء.»
Eckhart, Meister. The complete mystical works. Translated by: Maurice Walshe. Revised with a foreword by: Bernard McGinn. Vol 3, 2009. The crossroad publishing company.

15 لاحظ أن ترمب في إعلانه الحرب على الفايروس الذي اعتبره عدوّاً غير مرئياً، شكّل أساساً لتبرير مايكرو-فيزياء السلطة، وعسكرة المجتمع في زمن الوباء.

16 وكأنّ بورديو (يدولن) مقولة ماركس الواردة في رأس المال: يمسي الواحد ملكاً ليس أنّ مجموعة من الناس يقفون منه موقف الرعايا. بل على العكس، الناس تتخيّل نفسها رعايا لأنّ أحدهم أعلن نفسه ملكاً. فالدولة لا تنشأ وتترسّخ لأنّ مجموعة من الناس تقف منها موقف المواطنين، بل تنشأ مجموعة من الناس تتخيّل أنفسها كمواطنين بسبب وجود الدولة.

17 يستهجن الإلحاد الشعبي الفظ فكرة وجود الله في كل مكان، محتجاً عليها بسؤال تهكمي: حتّى في دكّانة أبوالسعيد!؟ وهذه الصيغة التهكّميّة دارجة شعبياً في فلسطين، ولا نعرف إذا كانت دارجة خارجها. وقد عشناها بالتجربة الشخصيّة.

نسق فكري عنصري[18]، حيث ارتبط تحسين الصحّة وإطالة العمر، بإبادة العناصر البيولوجيّة الضعيفة[44].

تهدف السياسات الحيويّة في زمن تفشّي الأوبئة إلى الحفاظ على حياة البشر، ولا تهتم بتوفير الحياة الكريمة لهم[19]. وهكذا تأسس البعد السياسي للمرض ومفهوم «دولنة الصحّة البشريّة»، أي اهتمام الدولة بصحّة السكّان وتدخلها فيها، محوّلة الصحّة من شأن فردي إلى هم سياسي عام، وبهذا حمل الطب، كل خصائص الدولة من العنف والاصطناع والمراقبة[20] والنظام والترتيب والمأسسة، وذهبت أهميّته السياسيّة تتفوّق على نجاعته العلميّة، فليس الأهم فعاليّة الطب الطبيّة بل فعاليّته السياسيّة[45].

تعيد المستشفيّات إنتاج جسد منضبط، وتركّز على تأهيله باعتباره الوحدة الماديّة المشكّلة لبنيان اجتماعي وجب تشغيله كآلة إنتاج ضخمة[21]، وبهذا تخدم المستشفى كجهاز دولة مصالح الدولة السياسيّة والأيديولوجيّة في ضبط الأفراد وتنميطهم، والمصلحة الاقتصاد-سياسيّة المتمثّلة في الحفاظ على صحّة السكّان كآلات إنتاج، وبالتالي رفع إنتاجيّتهم وجودتها وخفض تكلفة العلاج[46].

ينشط لاعبو الدولة، في تعريف وتصنيف ومعايرة وقياس العالم من حولهم، لتحقيق سيادة أنجع وإعادة خلق أكفأ، ومن هنا تمارس الدولة أدوارها في تشكيل حدود الفروق الاجتماعيّة وخلق حدوداً جديدة، وتقسّم الناس على أساس العرق والطبقة والإثنيّة والدين والنوع الاجتماعي والجنسيّة والعمر والتوجّه الجنسي[22].

يعتبر هذا البحث أنّ مذهبة الدولة ونظامها السياسي والاقتصادي وتحويلها للاهوت، ودولنة الجسد وتسييسه، من أعمق الأدوار التي تلعبها الأيديولوجيا في غل الجماهير عن التحويل الثوري، وتبرير أي ممارسة أو لا -ممارسة للدولة[23]. ولكن الرب في النظام

18 قارن هذا مع أثر كوفيد-19 على السود واللاتينيين في الولايات المتحدة من حيث عدد الوفيات والإصابات. وإهمال الدولة الأمريكيّة للمسنين والعجزة.

19 قارن هذا مع مؤشرات فشل الدولة الأمريكيّة الموصوفة في البحث.

20 لاحظ مثلاً تعزيز الدولة الرأسماليّة الأمريكيّة من أدوارها الرقابيّة على المواطنين بذريعة الوباء. أنظر مثلاً: Danielle Citron and Geng Ngarmboonanant. Be very wary of Trump's health surveillance plans. The Washington Post. April, 16, 2020. https://www.washingtonpost.com/opinions/2020/04/16/be-very-wary-trumps-health-surveillance-plans/.

21 قارن هذا مع تركيز دولة الولايات المتحدة على حماية القطاع الخاص والعمالة التي خسرت وظائفها في ظل الوباء. حيث يعكس ذلك بتقديرنا اهتمام الدولة في إعادة إنتاج وصيانة الطبقة العاملة الأمريكيّة. دون اكتراث مثلاً بمن هم في صفوف البطالة قبل الوباء، أو بمن هم ما وراء البطالة، أي المشردين ومن شابههم ممن لا يحملون إمكانيّة بيع قوّة عملهم لأي كان. حيث كانت استجابة الدولة في مواجهة صدمة البطالة الناجمة عن الوباء وليس في مواجهة البطالة كبطالة.

22 قارن هذا مع الأثر العنصري والطبقي للوباء على الفئات المختلفة في الولايات المتحدة الأمريكيّة. وأنظر مثلاً: Jane Jenson, "Mapping, Naming and Remembering: Globalization at the End of the Twentieth Century," Review of International Political Economy 2 (1995). P: 96-116.

23 يقترح سلافوي جيجك بالخصوص، أنّه وعلى عكس الحس السائد، فإنّ «وجود الرب يجعل كل شيء مباح.» فالرب هو المطلق والسلطة الخارجيّة المستامية التي تنبثق منها الأنظمة الأخلاقيّة والمعايير الضابطة للسلوك. والإيمان به، يساعد الأفراد على تخطّي الحواجز الأخلاقيّة الكثيفة التي تنتصب بينهم وبين الآخر، من حيث أنّه يعفيهم من عبء تأنيب الضمير وإلحاح الذنب وثقل المسؤوليّة الأخلاقيّة، بعد إحالتهم على سلطة خارجيّة عليا ومتسامية. وهذا يحدث عند تمفصل علاقة الفرد بالمطلق باعتبار الفرد جندي أعمى ينفّذ الإرادة العليا، أو جندي فرد تُنَفَّذُ فيه الإرادة العليا التي تشيل المسؤوليّة الأخلاقيّة والضميريّة عن كاهله. والإرادة العليا هنا لا تقتصر على اللاهوت بمعناه التقليدي، بل تشمل لاهوت الدولة، إذ تنجح الدول الفاشيّة مثالاً، في خلق نموذجها عن النظام الضميري والأخلاقي الخارجي الذي ينفّذ إرادته من خلال الأفراد الذين يدركون أنفسهم كجنود وأدوات محققة لإرادة السلطة المطلقة، سلطة الدولة المطلقة. أنظر:

Slavoj Zizek. If there is a God, then anything is permitted. ABC Religion & Ethics. 17 April 2012. https://www.abc.net.au/religion/if-there-is-a-god-then-anything-is-permitted/10100616.

الرأسمالي النيو-ليبرالي لا يتجسّد في الدولة بل في السوق.

من لاهوت الدولة إلى لاهوت السوق

تساهم أجهزة الدولة الأيديولوجيّة مدعومة من أدوات الإعلام الخاص العملاق في مذهبة النيوليبراليّة وتحويلها إلى دين[24]. فالسوق هو الرب، وعلم الاقتصاد هو منظومة عقائديّة لاهوتيّة، والأنبياء هم منظرو الاقتصاد الرسمي الكبار، الذين من خلال تقديسهم وتنزيههم فوق البشر، تستطيع الأوليغارشيّة الماليّة توظيفهم لتبرير السياسات الاقتصاديّة الوحشيّة للرأسماليّة، وتخليق الرضى والقبول بها عند البشر[47]. يؤمن كهنة الاقتصاد الرسمي إيماناً دينيّاً بقدرة السوق الآليّة على تصحيح الاقتصاد من خلال اليد الخفيّة\اليد الإلهيّة، مستخدمين نماذج نظريّة أنيقة ولكن خياليّة[25]، تتنكر للوقائع وتنكر مسؤوليّة السوق عن الأزمات، ملقية بها على عاتق العوامل الخارجيّة[26] مثل الكوارث الطبيعيّة وتدخل الدولة[27] والسلوك اللاعقلاني للبشر[48]، وبهذا تكشف النيو-ليبراليّة عن عمق تشابهها مع الدعوى الدينيّة التي ترجع بؤس الناس وفقرهم ومآسيهم لانحرافهم عن الصراط المستقيم. فانحراف سلوك اللاعبين الاقتصاديين عن القواعد السليمة والعقلانيّة للسوق هو منبع البؤس والفقر في العالم[49].

تساهم النيوليبراليّة في تحويل الحقوق الأساسيّة إلى عقود، وتعرّي المواطنين من الحماية الاجتماعيّة وامتيازات المواطنة الحقّة، ومن كونهم بشر يستحقون الكرامة والاحترام. وتجسّد حقيقة وجود المواطن في المعاناة داخل حدود دولة صدف أن ينتمي لها[50]. حتّى أنّ الديمقراطيّة الأمريكيّة اكتسبت صفة الأصوليّة، بحيث تتيح لك حريّة النقد بشرط عدم نقدها[51].

يتحرّك الاقتصاد والسياسة الأمريكيان على قاعدة السوق الحر وكفاءته، إلّا أنّ الدولة الأمريكيّة تميل للتدخل في زمن الأزمات الكبرى والكوارث، ودائماً ما يأتي تدخلها ناقص وعاجز ومضطرب، معبراً عن عدم جاهزيّتها البنيويّة للتدخل، وكاشفاً عن عمق أثر الرأسماليّة على هشاشة المجتمع الأمريكي وكفاءة استجابته. هذا التدخل اللحظي والإغاثي للدولة في السوق زمن الكوارث والأزمات، يظهر الدولة على أنّها مسؤولة عن العواقب والتبعات، مما يعيد إنتاج الأيديولوجيا النيو-ليبراليّة، التي تحاكم الدولة وترفض تدخلها. هذه الأيديولوجيا وإعادة إنتاجها تبدو واضحة في تركيز الإعلام الرسمي الأمريكي على تحميل ترمب أو في أحسن حال إدارته، مسؤوليّة الفشل أمام كوفيد-19، مما يخلق وعياً جماهيرياً بتحديد المشكلة في ترمب أو إدارته، وبالتالي

24 يشكل هذا برأينا أساساً لانتشار التوجهات المحافظة الأمريكيّة، وكذلك تفسيراً لمعاداة النظام الرسمي الأمريكي ممثلاً بترمب للعلم، كما وصفناه أعلاه.

25 «بحيث وأنت تقرأ نماذج الاقتصاد عالية التجريد تشعر وكأنّك على كوكب غريب، ويكأنّ شعار الاقتصاد: لا واقع رجاءً، فنحن اقتصاديون»

Blaug, M. (2002). Disturbing currents in modern economics. Challenge, May. Retrieved from www.autisme-economie.org/article26.html. (accessed Oct 4, 2020).

26 قارن هذا مع محاولات ترمب لإلقاء مسؤوليّة الوباء على أطراف أخرى أو خارجيّة.

27 يحذّر كهنة النيوليبراليّة من تدخل يد الحكومة المرئيّة ضد سنن السوق ويده الخفيّة. وكأنهم يحذرون من التورط بممارسة دور الله، ومحاولة التحكّم بسننه وطرقة السريّة في السوق، التي يعجز العقل البشري المحدود عن إدراك الحكمة الإلهيّة خلفه. أنظر مثلاً:

Goodchild, P. Capitalism and religion: The price of piety. London: Routledge. 2002

تحديد الحل في تغيير ترمب وإدارته، في تعمية كاملة على الأسباب البنيويّة التحتيّة لكل الأزمات وأزمة كوفيد-19 المتمثّلة في التشكيلة الاقتصاد-سياسيّة الأمريكيّة أساساً.

في حين ذهبت الأيديولوجيا تاريخيّاً إلى تقديس الدولة، تذهب الأيديولوجيا النيوليبراليّة إلى تقديس السوق، وإظهار الدولة كمسؤول عن الكوارث والمآسي، لهذا نقلت أيديولوجيا النيوليبراليّة اللاهوت من الدولة إلى السوق، بعد أن سحبه التنوير والحداثة والعقلانيّة الأوروبيّة من الله إلى الانسان.

كلّنا في مركب واحد – مركب نوح الشيوعي

إذا كانت الأيديولوجيا وهم أو صورة وهم تعمي عن رؤيّة الواقع الحقيقي، وتقدس بناه القسريّة وتحجب فعل تحويله، ربما نستقي نقداً لها من رواية الخيميائي لباولو كويلهو[52]، وبالتحديد من تجربة كلب جففه العطش، فتوجّه إلى النهر ليشرب، إلّا أنّه شاهد كلباً آخر داخل النهر، ليس إلّا صورته منعكسة عليه، دب الفزع في الكلب فراح ينبح ليخيف الكلب في النهر ويبعده، إلّا أنّ الكلب في النهر لم يتزحزح طبعاً، وبعد أن غلب العطش الكلب، قرر مواجهة الوضع، فألقى بنفسه في النهر، فتبددت الصورة طبعاً، وتبدد الوهم والخوف والذعر معاً في لحظة اقدام وفعل وممارسة.

يشير «سلافوي جيجك» إلى دور الكوارث المعولمة في تفعيل التضامن البشري العالمي وتحقير الاختلافات التافهة بين الناس، نحو إيجاد حلول حقيقيّة، يستطرد بأنّ الأمر غير مرتبط (بالتشاؤل) من انتشار الكارثة واشتداد وطأتها وتكالب ظروفها على البشر، ما يحفزّهم حتماً إلى التفكير والفعل لتغيير شروط حياتهم، بل على العكس، الأمر مرتبط بإدراكنا لعمق المأساة التي نعيشها بحيث نحتاج إلى كارثة بهذا الحجم لإعادة التفكير في شروط إنتاج حياتنا وأنظمتنا ومجتمعاتنا[53]. يستنتج أنّ البشريّة الآن حشرت في مركب واحد، فإمّا أن نغرق معاً في لجّة أمواج الأوبئة الفايروسيّة وموجات الجفاف والحر المطوّلة والعواصف القاصفة وكوارث المجاعات والحروب والإفقار والبطالة أو ننجو معاً نحو شيوعيّة جديدة.

سنعود قليلاً للوراء، لنستعير من هيجل مقاربة أخرى[54]؛ في تحليله لميثولوجيا طوفان نوح، يرى هيجل أنّ الطوفان جسّد عدوانيّة الطبيعة الطاغية، والطبيعة هنا تمثّل الظروف الموضوعيّة لحياة الإنسان الخارجة عن إرادته، إلّا أنّ قدرة نوح على بناء سفينة ينجو بها من الطوفان، جسّدت دور المهارة الصناعيّة البشريّة الواعيّة في التسيّد على قوى الطبيعة الموضوعيّة، ومع هذا التسيّد، انفصل الانسان عن مكوّنات الطبيعة، واستقل في مملكته، وظهر لأوّل مرّة في التاريخ تحريم قتل الانسان لأخيه الانسان. طوفان نوح عند هيجل عقدة ميثيّة تكثّف لحظة تاريخيّة فعليّة، أدّت إلى إدراك الانسان لذاته كانسان يختلف عن الطبيعة والحيوان ويتمايز عنهما بل ويتسيّدهما، ولا تخضع الطبيعة بطبعها للإرادة ولا التدبير، ولا تملك خطّة ولا رؤية خاصّة بها، وهي تشبه بفوضويّتها وصدفيتها ظروف الرأسماليّة، وهي تشبه بموضوعيّتها بالنسبة للإنسان،

موضوعيّة قوانين حركة الرأسماليّة المنفصلة عن إرادته، وإذا ما ركبّنا مقولة جيجك «على ظهر سفينة نوح بعيون هيجل، نرى أنّ انتصار الصناعة والعقلانيّة وتسيّدهما وتحررهما من قوانين الطبيعة البحتة، أنقذ البشريّة من طاغوت القوى الطبيعيّة وحررها من شروطها الموضوعيّة الفوضويّة، إلّا أنّ هذا الانتصار خلق طبقة جيولوجيّة (ولكن بشريّة) جديدة فوق طبقات الطبيعة، تتشكّل من الشروط الموضوعيّة الفوضويّة القاهرة لحركة النظام الرأسمالي؛ وكأنّه طوفان نوح في دعوته لنا لتوظيف الفكر والعمل لتشييد مركب النجاة من النظام العالمي الراهن.

وإذ افترض البحث، أنّ إيديولوجيات متعددة تخدم كأقفال على قلوب البشر، تلجم قدرات البشريّة على التفكير والابداع والعمل لتشييد مركب النجاة من طوفان الرأسماليّة نحو فجرٍ بشريٍّ جديد، ورغم المأساويّة والكارثيّة الكاملة والصريحة للرأسماليّة إلّا أننا لم نخرج منها بعد، حاول تعرية بعض الوهم، مركزاً على الوهم المقدس الذي يوحي بطبيعيّة النظام الأمريكي ودولته واقتصاده أو ألوهيّته، وبالتالي استحالة تحويله، الا أن الأمل محرّك الفعل وعدو الأيديولوجيا، يحثّنا على إعادة التفكير في شروط حياتنا، نحو مواجهتها في سبيل تحويلها لشروط حياة تخدم الحياة البشريّة ولا تعاديها.

المراجع

1 قائمة المراجع العربيّة والإنجليزيّة

محمد المنشاوي. من الإنكار إلى الانهيار. كيف تعامل ترمب مع فايروس كورونا؟ موقع الجزيرة. 12.4.2020.

2 Dougherty, Christopher. July, 13, 2020. The massive Impact of Covid-19 on US Health Care. Brink.

3 https://www.usa.gov/disaster-financial-help:

4 نص قانون (CARE)

https://www.congress.gov/bill/116th-congress/house-bill/748?q=%7B%22search%22%3A%5B%22actionDate%3A%5C%22116%7C2020-03-27%5C%22+AND+%28billIsReserved%3A%5C%22N%5C%22+OR+type%3A%5C%22AMENDMENT%5C%22%29%22%5D%7D&r=1&s=1

5 August, Jobs Report: Economy Continued to rebound As unemployment Rate Drops. Sep, 4, 2020. White house.

6 إبراهيم، حسام. معوقات الفدرالية. لماذا تصدرت الولايات المتحدة إصابات كورونا في العالم؟ المستقبل للأبحاث والدراسات المتقدمة. 8.4.2020

7 محمد المنشاوي. المرجع السابق.

8 Ozdemir, gloria shkurti. Coronavirus and the United States how a superpower failed. p: 6.

9 Mutikani, Lucia. 31 Jul 2020. What to know about the report on America's Covid- hit GPD. World Economic Forum.

10 كفافي، اسلام. 13.4.2020. أمريكا ما بعد كورونا: الحلم الأمريكي ينقلب كابوساً. إضاءات.

11 Hookleslie and Hannah Kuchler. How corona virus broke America's healthcare system. Financial Times. April 30 2020. https://www.ft.com/content/3bbb4f7c-890e-11ea-a01c-a28a3e3fbd33.

12 Dougherty, Christopher. July, 13, 2020. The massive Impact of Covid-19 on US Health Care. Brink.

13 محمد المنشاوي. المرجع السابق.

14 Ozdemir shkurti. Coronavirus and the United States. Pp 5.

15 إبراهيم حسام. المرجع السابق.

16 Danielllle Citron & Geng Ngarmboonanant. Be very wary of Trumps health Surveillance plans. The Washington Post. April 16, 2020. https://www.washingtonpost.com/opinions/2020/04/16/be-very-wary-trumps-health-surveillance-plans/.

17 Hookleslie and Hannah Kuchler.

18 Blumenthal, David, Elizabeth J. Fowler, Melinda Abrams, and Sara R. Collins. July 22, 2020. Covid-19. Implications for the Health Care System. The New England Journal of Medicine.

19 Dougherty, Christopher. July, 13, 2020. The massive Impact of Covid-19 on US Health Care. BrinkNews.

https://www.brinknews.com/the-massive-impact-of-covid-19-on-us-health-care/.

20 عمرو عبدالعاطي. إخفاقات تعامل إدارة ترمب مع جائحة كوفيد 19: الملامح والتداعيات. مجلّة الشؤون شؤون عربيّة. عدد 182. صيف 2020. ص:34-26.

21 Ozdemir shkurti.

22 عمرو عبدالعاطي. إخفاقات تعامل إدارة ترمب مع جائحة كوفيد 19: الملامح والتداعيات. مجلّة الشؤون شؤون عربيّة. عدد 182 (صيف 2020): 34-26

23 Yamey, Gavin. Gonsalves, Gregg. Donald Trump: a political determinant of Covid-19. 24 April 20. BMJ. https://www.bmj.

com/content/369/bmj.m1643
24 Yamey, Gavin. Gonsalves, Gregg. Prev ref.
25 Hacker, Jacob S. (2006) The Great Risk Shift: The Assault on American Jobs, Families, health Care, and Retirement and How You Can Fight Back. New York: Oxford University Press.
26 Peter Evans & William Sewell. Policy Regimes, International Regimes and Social Effects. In Social Resilience in the Neo-Liberal Era. Edited by: Peter A. Hall & Michele Lamont. 35-68. NY: Cambridge Univ. Press. 2013.
27 التيّار الماركسي الأممي. عالم على حافّة الهاوية، ثورة تلوح في الأفق. 5، تشرين أوّل، 2020. https://www.marxist.com/arabic-world-on-the-brink-of-revolution.htm. آخر زيارة: 10.10.2020 @ 20:00.
28 Richard Wike, Janell Fetterolf & Mara Mordecai. U.S. Image Plummets Internationally as Most Say Country Has Handled Coronavirus Badly. Sep, 15. 2020. https://www.pewresearch.org/global/2020/09/15/us-image-plummets-internationally-as-most-say-country-has-handled-coronavirus-badly/.
29 فريدريك إنجلس. أصل العائلة والملكيّة الخاصّة والدولة. ترجمة إلياس شاهين. دار التقدم، موسكو. وأيضاً، كارل ماركس. بؤس الفلسفة. ترجمة: محمد مستجير مصطفى. التنوير للطباعة والنشر. بيروت. الطبعة الرابعة. 2010.
30 فريدريك إنجلس. لودفيغ فيورباخ ونهاية الفلسفة الكلاسيكيّة الألمانيّة. دار التقدم، موسكو.
31 فريدريك إنجلس. أصل العائلة والملكيّة الخاصة. وأيضاً، فلاديمير لينين. الدولة والثورة. دار التقدم، موسكو.
32 فريدريك إنجلس. ضد دوهرنغ- ثورة السيّد أوجين دوهرنغ في العلوم. ترجمة: دار التقدم. دار التقدم، موسكو. 1984.
33 Louis Althusser. Ideology and the State. Verso books. 1 April 2020. https://www.versobooks.com/blogs/4633-ideology-and-the-state
34 فريدريك إنجلس. مختارات ماركس وإنجلس. الجزء الرابع. ص 168-174. ترجمة إلياس شاهين. 1987 دار التقدم موسكو.
35 Louis Althusser. Ideology and Ideological State Apparatuses. Translated: Ben Brewster. Lenin and Philosophy and Other Essays. Monthly Review Press. 1971.
36 بولانتزاس، نيكولاس. 2010. نظريّة الدولة. ترجمة: ميشيل كيلو. الطبعة الثانية. التنوير للطباعة والنشر. بيروت- لبنان.
37 بولانتزاس، نيكولاس.
38 Join Levi Martin. What is Ideology? Sociologia, Problemas E Praticas. Chicago University. 2015. pp. 9-31. http://home.uchicago.edu/~jlmartin/Papers/What%20is%20Ideology.pdf.
39 Morgan, Kimberly. (2014). The Many Hands of the State.10.13140/RG.2.1.2678.6323
40 Join Levi Martin. What is Ideology?
41 ميشيل فوكو، المراقبة والعقاب، ترجمة د. علي مقلد، مراجعة وتقديم د. مطاع صفدي، مركز الانماء القومي بيروت، 1990.
42 Victor Shammas. The State as God- On Bourdieu's Political Theology. Journal of Extreme Anthropology, 1-7, ISSN: 2535-324.
43 بولانتزاس، نيكولاس.
44 ميشيل فوكو. يجب الدفاع عن المجتمع، ترجمة الزواوي بغوره، دار الطليعة، الطبعة الأولى 2003
45 ميشيل فوكو. نشأة الطب السريري. ترجمة: إياس حسن. المركز العربي للأبحاث ومراجعة السياسات. بيروت. الطبعة الأولى. 2018.
46 ميشيل فوكو، المراقبة والعقاب، ترجمة د. علي مقلد، مراجعة وتقديم د. مطاع صفدي، مركز الانماء القومي بيروت، 1990 ص35.
47 Alex Andrews. Praying for a Revolution in Economics. The guardian. 11 July 2009. https://www.theguardian.com/commentisfree/belief/2009/jul/11/economics-greenspan-neo-classical.
48 Ismail Hossein-Zadeh. Beyond Mainstream Explanations of the Financial Crisis- Parasite Financial Capital. Routledge. London & NY. 2014. See pp: 12-15.
49 Ismail Hossein-Zadeh. Beyond Mainstream Explanations of the Financial Crisis.
50 Margaret R. Somers. Genealogies of Citizenship: Markets, Statelessness and the Right to Have Rights. Cambridge, Cambridge University Press, 2008.
51 Davidson, Thomas. "American Democracy as a Religion." International Journal of Ethics 10, no. 1 (1899): 2141-.
52 باولو كويلو. الخيميائي. ترجمة: جواد صيداوي. تدقيق: روحي طعمة. شركة المطبوعات للتوزيع والنشر. 2008. ص10.
53 Slavoj Zizek. The End of the World as we know it. 12.2.2020. https://www.welt.de/kultur/article206269547/Corona-Epidemic-The-End-of-the-World-As-We-Know-It.html.
54 Georg Hegel. The Spirit of Christianity and its fate. Translated: T.M Knox. 1970. https://www.marxists.org/reference/archive/hegel/works/fate/index.htm

الاحتجاجات في «إسرائيل»: تماثل الماضي واختلاف الحاضر!

الباحث: ضياء علي [1]

بعد شهرين على انتخابات الكنيست الأخيرة أوائل آذار الماضي بنسبة تصويت بلغت (71.5%) وتشكيل حكومة وحدة بزعامة بنيامين نتنياهو عقب فشل معسكر المعارضة في إسقاطه انتخابياً؛ انطلقت في «إسرائيل» موجة احتجاجات قل نظيرها منذ قيامها، من حيث الأعداد الضخمة التي خرجت إلى الشوارع، والاستمرارية، والتوزيع المناطقي، ووصلت التظاهرات إلى أكثر من ألف نقطة احتجاج.

خرج خلال الأشهر الماضية آلاف الإسرائيليين في مسيرات منتظمة أمام مقر إقامة نتنياهو في شارع بلفور في القدس الغربية وكذلك في تل أبيب وحيفا ومناطق أخرى، داعين رئيس الوزراء إلى الاستقالة بسبب اتهامه بالفساد والدكتاتورية، ونظمت التظاهرات تحت اسم «حراك الرايات السود»، بمشاركة أفراد ومجموعات احتجوا على السياسات الاقتصادية للحكومة خلال وباء كورونا، وآلية إدارتها للأزمة التي سببتها الجائحة.

رغم محاولات نتنياهو التقليل من أهمية وتأثير هذه الاحتجاجات، إلا أن زخمها الحالي لا يظهر أي علامات على التلاشي؛ فهي تزداد يوماً بعد يوم، وهناك فئات عريضة تنضم بشكل متسارع إلى الحراك، في ظل أجواء يسودها اليأس من السياسات الاقتصادية والاجتماعية التي تمارسها حكومتهم، وفي ظل تغطية ملفتة لوسائل الإعلام الإسرائيلية للاحتجاجات، وإظهارها لمشاهد القمع والعنف الذي تمارسه الشرطة ضد المحتجين، حتى وصل الأمر بنتنياهو إلى اتهام الإعلام بالتحيز والمبالغة وتأجيج مشاعر المتظاهرين، علماً أن بعض هذه الوسائل مقربة منه.

ستحاول هذه الورقة تقديم قراءة لهذا الحراك الاحتجاجي، في إطار فهم «إسرائيل» كونها منظومة استعمار استيطاني، و«دولة قومية حديثة» تتبنى حالياً سياسات اقتصادية اجتماعية نيوليبرالية، ولها مؤسساتها التي مرت بمتغيرات عدة، متأثرة بعوامل كثيرة منها الموضوعي والذاتي. تقدم الورقة لمحة تاريخية عن الاحتجاجات والحراكات الاجتماعية التي شهدتها «إسرائيل» وتمسكت بمطالب اقتصادية اجتماعية، بداية من تمرد وادي الصليب 1959، حتى حراك «الكوتج» 2011، وكذلك التحولات في الاقتصاد الإسرائيلي بداية من الأزمة الاقتصادية عام 1985 وتحول «إسرائيل» من «دولة الرفاه لكل مواطنيها» إلى «دولة الرفاه للمستوطنين» – حسب تعبير اليسار الصهيوني – وانعكاس ذلك على السياسات الاقتصادية والاجتماعية التي تتبناها حكومات «إسرائيل» المتعاقبة تجاه مواطنيها، في محاولة لفهم المماثل تاريخياً والمختلف راهناً. ستحاول الورقة الإجابة على أسئلة حاضرة وملحّة، أهمها:

1 باحث في الشؤون الإسرائيلية.

لماذا جاءت هذه الاحتجاجات اليوم تحديداً، بعد انقطاع دام تسع سنوات عن أخر حراك مطلبي؟ علماً أن رئيس الحكومة حافظ على منصبه واحتفظ بطاقم وزرائه، ولم تتغير سياسات حكومته الاقتصادية والاجتماعية؛ وقد كسب نتنياهو تأييده الانتخابي في العقد الأخير نتاجاً لتحسن الوضع الاقتصادي. ما هي الشعارات التي يرفعها الحراك؟ وما هي مطالبه؟ ومن هي الفئات المشاركة والمنخرطة فيه؟ ما هو الجديد فيه؟ هل يتمكن الحراك من تغيير المنظومة القائمة حالياً والمتجذرة في مواقعها؟

ماضي التهميش وحاضر القمع

تشكل تجربة حركة نضال اليهود الشرقيين في «إسرائيل»، مدخلاً مهماً يمكن الاستناد إليه في فهم حركات الاحتجاج الراهنة، كونها حركة نضال اجتماعية نهضت على رفض سياسات اللامساواة الاقتصادية والاجتماعية، وعلاقات القمع الثقافي والاقتصادي والاجتماعي التي مارسته الدولة ضد مواطنين متساوين في الحقوق، نظرياً، حسب وثيقة «الاستقلال» والقانون الأساس، لكن على أرض الواقع تعاملت مع الشرقيين على أنهم «مواطنون درجة ثانية» بخلاف التعامل مع الأشكناز. صحيح أن التمييز بشكله الفج كان لأسباب إثنية، ولكنه طبقي أيضاً، فالمسألة اقتصادية اجتماعية بحتة.

بدأت تلك الاحتجاجات في فترة مبكرة من قيام دولة «اسرائيل»، فقد شهدت الفترة الواقعة بين شهري نيسان وتموز 1949 ثلاثة أحداث بارزة لفتت الانتباه، واعتبرت في حينه ارهاصات هيأت الأجواء لعمل احتجاجي شرقي منظم: خلال شهر نيسان 1949 توجه ثلاثمئة من المهاجرين في مدينة الرملة المحتلة للتظاهر في شارع «ألنبي» في تل أبيب محاولين اقتحام مقر الكنيست القديم وهم يهتفون «خبز.. عمل»، إلا أن قوات الشرطة قامت بتفريقهم. توجه المتظاهرون إلى دار الحكومة، وجرى حوار مع الموظفين حتى هدأت الأمور[2]. في نهاية تموز 1949 هاجم متظاهرون شرقيون من يافا المحتلة مقر الكنيست القديم، وقاموا بتحطيم النوافذ والأبواب، حتى جاءت الشرطة بتعزيزات كبيرة ومنعت اقتحامهم لقاعة الاجتماعات[3]. صحيح أن هذه الاحتجاجات لم تنتقل إلى طور التنظيم السياسي، إلا أنها كانت منظمة ومخطط لها، على خلاف الأحداث الفردية والشخصية التي كانت تحصل بين الفترة والأخرى، والملفت أن هذه التحركات استهدفت أحد أهم رموز الدولة المركزية (الكنيست) وبالتالي فإن المواجهة مع الدولة وسياساتها كانت منذ البداية.

أما الحدث الثالث، فقد تجلى في ظاهرة أخرى من الاحتجاج الشرقي ضد سياسة الدولة يشير إليها المؤرخ اليهودي الشرقي من أصول عراقية سامي شالوم شطريت في كتابه المهم، حول النضال الشرقي في «إسرائيل»، وهي رفض التجنيد الإجباري من قبل شبان شرقيين على خلفية التمييز الاقتصادي والاجتماعي، كذلك انتشرت ظاهرة حوادث تمرد قام بها جنود شرقيون بشكل فردي وجماعي، تخللها إضراب عن الطعام

2 سامي شالوم شطريت، النضال الشرقي في إسرائيل بين القمع والتحرر، بين التماثل والبديل 1948- 2003 (رام الله: المركز الفلسطيني للدراسات الإسرائيلية مدار، 2005)، 151.

3 المرجع السابق.

وعصيان للأوامر وشتم وضرب للقادة العسكريين الأشكناز[4].

في 5 أيار 1956، بادرت مجموعة من سكان مستعمرة «كريات شمونة» بلدة التطوير النائية والفقيرة آنذاك، وكانوا من العمال الشرقيين الذين لم تُدفع اجورهم منذ شهرين، إلى تنظيم تظاهرة شارك فيها مئات العمال ضد مكتب العمل، وضد تحكم حزب «مباي» الحاكم في توزيع العمل، وقد أضرم المتظاهرون النار في المكتب، ورشقوا أفراد الشرطة بالحجارة واعتقلوا منهم سبعة وعشرين متظاهراً[5].

تمرد وادي الصليب في حيفا المحتلة أو «أحداث» وادي الصليب، مثلما سمتها الرواية الرسمية للدولة في محاولة لتحجيمه، اندلعت شرارته الأولى مساء 8 تموز 1959 نتيجة صدام بين مجموعة من الشبان اليهود المغاربة وأفراد من الشرطة الإسرائيلية في أحد مقاهي الحي[6]. خرج صبيحة اليوم التالي ناشطون في تكتل «المهاجرون من شمال أفريقيا» بقيادة دافيد بن هاروش، وقاموا بتوزيع منشورات تدعو السكان لإغلاق المحلات التجارية والتجمع وسط الحي للخروج في تظاهرة. لاقت الدعوة استجابة واسعة فخرج جميع سكان الحي في تظاهرة كبيرة يحملون فيها الأعلام السوداء، ولافتات احتجاجية، يتقدمها شاب حمل علم «إسرائيل» ملطخاً بالدماء[7] وهاجم المتظاهرون حي «هدار» الأشكنازي في حيفا، على خلفية الشعور بالفروقات الطبقية والتمييز، واستهدف الهجوم الممتلكات وليس البشر: مقر نادي حزب «مباي» ومجلس العمال، وسيارة مدير بنك «لئومي»، وخلال وقت قصير هرعت الشرطة معززة بقوات من «حرس الحدود»، وقامت بالاعتداء على المتظاهرين، واعتقال عدد منهم، وقمعهم وضربهم بطريقة وصفت بالوحشية ودون تمييز بين النساء والأطفال. استمرت الاحتجاجات وامتدت إلى مناطق أوسع، وقام رئيس الحكومة أنذاك دافيد بن غوريون بزيارة حي وادي الصليب برفقة موشي ديّان، بشكل استعراضي للتذكير بهيبة السلطة، وأصدر أوامره باستخدام القبضة الحديدية في قمع التمرد، وساندت ميليشيا بن غوريون المسماة «كتائب الصاعقة» الشرطة في قمع المتظاهرين والقضاء على التمرد[8].

لفرط ما رأيتُ من مشاهد قمع وحشية للمتظاهرين في الاحتجاجات الحالية، ظننتُ أن هناك تحولاً جديداً في سلوك الشرطة تجاه الإسرائيليين، لكنني عندما راجعتُ تجربتي وادي الصليب والفهود السود، تبين لي، أن سلوك شرطة «إسرائيل» الوحشي ليس جديداً؛ في دلالة على أن شرطة «إسرائيل» تاريخياً أداة في يد السلطة المركزية؛ فالشرطة في «إسرائيل» تنفذ مهمتين رئيسيتين: الأولى هي القمع، والثانية حماية المنظومة الاستعمارية التي يشكل العنف أحد أهم عناصرها؛ ولذلك تشكل الشرطة النواة الصلبة في هذا النظام الاستعماري.

هبت رياح التمرد الشرقي من جديد في شهر آذار 1971 أو كما أطلق عليها المؤرخ شطريت «المواجهة الجماعية المولّدة أو المؤسسة»

4 شطريت، النضال الشرقي، 151.
5 المرجع السابق، 154.
6 المرجع السابق، 152.
7 المرجع السابق، 161.
8 شطريت، النضال الشرقي، 163.

بقيادة الفهود السود، وهنا تعني مواجهة مؤسسة أن حركة النضال الشرقي قبل الفهود السود شيء وبعدها شيء آخر تماماً. مرت هذه الحركة عبر النضج المفعم والجياش للجيل الثاني في وعاء الضغط الاجتماعي والاقتصادي والسياسي في «إسرائيل» إبان فترة الستينات، حسب تعبير شطريت، وهي الفترة التي جرى فيها تكريس علاقات عدم المساواة الاقتصادية والاجتماعية[9]، وكانت أيضاً فترة ذروة الاحتجاج المدني في الولايات المتحدة وأوروبا والتي تضمنت نضال السود في الولايات المتحدة، وصعود للحركة الطلابية والنسوية.

تَقَدم الفهود السود، شبان يهود شرقيون تستوطن حي المصرارة المُهجّر في القدس المحتلة، ومجموعة من الطلبة اليساريين، بطلب إلى شرطة القدس من أجل ترخيص تظاهرة لهم أمام مبنى البلدية، وقد لاقى الطلب رفضاً شخصياً من غولدا مائير، رئيسة الحكومة آنذاك، وأصدرت قراراً بإجراء اعتقالات احترازية للقادة الشبان، إضافة إلى اثنين من زعماء تنظيم «ماتسبين» اليساري بسبب تأييدهما لتنظيم التظاهرة[10]. خرجت التظاهرة برغم وجود قيادة الحركة في السجن، ووزع خلالها بيان الحركة الأول وجاء فيه: «نحن مجموعة من الشبان المسحوقين، نتوجه إلى كل الذين يشعرون باليأس والإحباط، لنقول: كفى للبطالة عن العمل، كفى للعيش والنوم عشرة في غرفة واحدة، كفى للنظر والتحديق في الأحياء والمساكن التي تشيد من أجل المهاجرين، كفى للسجن والضرب كل اثنين وخميس، كفى لوعود الحكومة التي لا تنفذ، كفى للغبن والتمييز»[11]. تميزت التظاهرة بوضوح الأسباب والمطالب، وكانت مركزة أكثر، وفيها احتجاج واضح ورفض لعلاقات القمع والتمييز الثقافي والاقتصادي والاجتماعي.

نظم «الفهود السود» في 18 أيار 1971 «تظاهرة جماهيرية ضخمة، أطلق عليها «ليلة الفهود»، قُدرت أعداد المشاركين فيها بين خمسة آلاف إلى سبعة آلاف شخص، وكان قرار الحكومة واضحاً بكسر وتحطيم الفهود. وظفت الشرطة «يدها الضاربة» باستخدام العنف الشديد بلا هوادة (خراطيم مياه، هراوات، خيّالة، اعتقالات جماعية) فيما عملت الحكومة بشكل دائم على إضفاء صبغة سياسية للحركة، واتهام النشطاء في بعض الأحيان بعملاء منظمة التحرير الفلسطينية، بغية تخويف الناس من الحركة، وتفريق الجهود، وإعطاء مبرر قانوني وسياسي وأخلاقي للقمع، إلا أن ذلك لم يثني المحتجين، فقامت الحركة بتنظيم تظاهرات ضخمة، صدامات شعبية، وبيانات، وحملات إعلامية وجمع تبرعات، وأطلقت في حزيران 1971 العدد الأول للصحيفة الناطق بلسان الحركة «دفار هبنتريم هشحوريم» أو «لسان حال الفهود السود»[12].

ظلت الحركة في حالة احتجاج دائم حتى قرر عدد من أعضائها التوجه إلى الكنيست، والانتقال إلى الحالة الحزبية كنوع من نقل حالة الاحتجاج إلى مستوى آخر، ومحاولة لإنقاذ الحركة من الانهيار النهائي، وكوسيلة للتخلص من الصورة غير الشرعية التي

9 المرجع السابق، 192.

10 شطريت، النضال الشرقي، 231.

11 المرجع السابق، 233.

12 المرجع السابق، 244.

عملت الحكومة على إلصاقها بالحركة؛ حاول الأمين العام للحركة تشارلي بيطون الترشح إلى الكنيست الثامنة ولكنه لم يجتز نسبة الحسم، إلى أن انضم إلى الجبهة الديمقراطية للسلام والمساواة سنة 1977، فدخل الكنيست التاسعة وبقي عضواً فيها حتى الكنيست الـ 12، وللمفارقة، حل مكان الفهود السود في «إسرائيل» حزب «شاس» الديني وما يعرف بحركة القوس الديمقراطي الشرقي.

من الرفاه الاجتماعي إلى الليبرالية الجديدة

استكمالاً لما سبق، وتباعاً لحاجتنا الدائمة إلى فهم الأسباب والخلفيات العميقة وراء أي حركة احتجاج جماعية، فإنه لا يمكن الفصل بين فهم وقراءة أي حراك اجتماعي، في مجتمع ما، إلا من خلال تتبع وفهم للمنظومة الاقتصادية والاجتماعية التي تحكمه، وعلاقات القوة والسلطة بداخله، ومن يدير ثروات هذا المجتمع وكيف؟ وبعبارة أخرى إدراك علاقة الاقتصاد بالمجتمع والسياسة، تحديداً في ظل محاولتنا فهم الحراك الحالي في «إسرائيل»؛ والذي يطالب بشكل واضح رحيل رئيس الحكومة احتجاجاً على فساده واستئثاره بالسلطة لنفسه، وفشله في إدارة أزمة مواجهة جائحة كورونا التي أرخت بظلالها اقتصادياً واجتماعياً على المجتمع الإسرائيلي.

بدأت السياسات الاقتصادية النيو ليبرالية تتجلى على الأرض مع صعود الليكود إلى الحكم سنة 1977 من خلال الخطوات التي اتخذتها حكومة «بيغن»، باتجاه الخصخصة، إلا أن نقطة الذروة واللحظة المفصلية الحاسمة على صعيد التحول في السياسات الاقتصادية والاجتماعية داخل «إسرائيل»، كانت أزمة عام 1985[13]، والتي أنتجت توجهاً جديداً يقضي بحل الأزمة باللبرلة؛ أي لبرلة الاقتصاد، والتوجه نحو الخصخصة أكثر فأكثر، فكانت خطة «الاستقرار الاقتصادية 1985»[14] والتي تم اعتمادها خطة طويلة الأمد، تبنت إجراءات وخطوات وسياسات جديدة ترافقت مع التحولات الاقتصادية على مستوى العالم، وأخذت منحىً «يمينياً» بعيداً عن سياسات الرفاه الاجتماعي والتي ارتبطت بحزب «مباي» واعتمدها حزب العمل لاحقاً، حيث كانت تتبانها الدولة والتي كانت بجوهرها حاجة استعمارية استيطانية هدفها الإمساك بالمهاجرين القادمين إلى الدولة حديثة النشوء، واستغلال السكان الأصليين ومواردهم قدر الإمكان.

أورد الباحث الإسرائيلي شير حيفر في مقالته حول الخصخصة والنيو ليبرالية في «إسرائيل»: «لم ينشأ نظام الرفاه الاجتماعي في «إسرائيل» باعتباره مجرد آلية تستهدف محاربة الفقر فحسب، وإنما باعتباره آلية مركبة ترمي إلى إعادة توزيع الثروة من أجل تعزيز الاستعمار اليهودي في فلسطين، وفي الوقت نفسه تستغل «إسرائيل» السكان الأصليين في هذه البلاد؛ فقد عمدت إلى تقييد الملكية الخاصة للأراضي على نحو مكنها من مصادرة مساحات شاسعة منها والاستيلاء عليها من ملّاكها الفلسطينيين، وقد استخدمت هذه الأراضي في حينه لشد روابط المدن والقرى والكيبوتسات

13 Yair Aharoni, "The Changing Political Economy of Israel," ANNALS, AAPSS 555 (1998): 145.

14 محمود قعدان، «الاقتصاد الإسرائيلي بين دعاة السوق الحرة ودعاة تدخل الدولة،» قضايا إسرائيلية 16، عدد 42 (2012): 17.

اليهودية»[15] وكانت حكومة الوحدة قد بدأت إجراءاتها على صعيد السوق المالية والتي تمثلت في تحريرها من سطوتها وهيمنتها، وبالتالي وجب على الحكومة تقليص نفقاتها وعجزها، ليصبح المقترض الأكبر في السوق هو القطاع الخاص، وليس الحكومة، ونتج عن ذلك كسر القيود على القطاع البنكي والوساطة والسمسرة، ومن ثم تمت عملية تحرير تدريجي لسوق العملة الصعبة، نتج عنها تدفق كبير للأموال أدى إلى تضخم مالي. في السنة الأولى من حكم الليكود سنة 1977 وصل التضخم إلى 42% وارتفع سنة 1984 إلى ما يقارب الـ[16]444%، وقامت الحكومة بخصخصة معظم الشركات التابعة لها: بنك هبوعليم، شركة باز لتكرير النفط، شركة بيزك للاتصالات وشركة العال للطيران، وشكلت هذه المنشآت الاقتصادية والشركات نحو 12% من أكبر 100 شركة صناعية في عام 1985، ولهذه الشركات حصة 22% من المبيعات، 21% من العمالة، 33% من حجم التصدير، أضف إلى ذلك عملية التحديث والخصخصة التي خضعت لها شركات يمتلكها الهستدروت، وكانت تشكل سنة 1985 نحو 35% من أكبر 100 شركة صناعية، وتملك 29% من حجم المبيعات، 22% من حجم الصادرات، إضافة إلى خصخصة خمسة مصارف كبيرة كانت تهيمن على النشاط المالي في «اسرائيل»[17]، تبعها تقليص في رواتب القطاع العام، وإلغاء الدعم عن السلع الأساسية مثل الخبز والبيض والحليب وغيرها، وتعويم الأسعار وفق منطق وقانون السوق الحر، فارتفع سعر الخبز 40% والوقود 50%[18]، وبدأت «إسرائيل»، ضمن عملية تدريجية سارت ببطء، في التخلي عن دورها الحكومي في الخدمات الاجتماعية، فاتحة أحضانها للقطاع الخاص، وقد مضت هذه العملية بالتزامن مع صعود اليمين ممثلاً بالليكود واشتداد التوسع الاستيطاني الذي لم يتوقف حتى اللحظة[19].

نتج عن هذا الحل ازدياد الفجوات الاقتصادية والاجتماعية يوماً بعد يوم، وتضرر الفئات والطبقات الفقيرة، والقواعد الانتخابية لحزب الليكود، عرّاب الليبرالية الجديدة في «إسرائيل»، وحتى لا يخسر الحزب قواعده الشعبية لجأت حكوماته المتعاقبة إلى وسيلتين لخصهما الباحث عبد الغني سلامة في دراسته حول النيوليبرالية في السياسة الإسرائيلية، وفق آلية تتمثل بتقسيم المجتمع إلى قطاعات، يمكن تسميتها بالقطاعات النفعية، التي أقيمت لتعزيز العلاقة النفعية مع الطبقات الفقيرة في «إسرائيل» مقابل الولاء عند صندوق الاقتراع.

ومن أجل فهم ذلك، شرح سلامة آليات الحكومات المتعاقبة: «لنتذكر أنه في الجانب الآخر السلبي لدولة الرفاه، كان الاقتصاد الإسرائيلي مغلقاً ومحصوراً، وثمة قطاعات واسعة لم تكن تشعر بالانتماء لهذا الحزب ومنجزاته، وبالتحديد اليهود الشرقيين وسكان الضواحي، وهذا ما اشتغل عليه

15 شير حيفر، «النيو ليبرالية والخصخصة والتناقضات التي تلفّ السياسة الاقتصادية الإسرائيلية،» قضايا إسرائيلية 7، عدد 47 (2012): 8.

16 عبد الغني سلامه، «النيو ليبرالية في السياسة الإسرائيلية،» قضايا إسرائيلية 31، عدد 74 (2019): 40.

17 فضل مصطفى النقيب، اقتصاد إسرائيل على مشارف القرن الحادي والعشرين (بيروت: مؤسسة الدراسات الفلسطينية، 2001)، 79.

18 سلامه، «النيو ليبرالية في السياسة،» 41.

19 المرجع السابق.

واستغله حزب الليكود وبقية أحزاب اليمين خصوصاً؛ فبدلاً من دولة رفاه تقدم خدماتٍ للجميع (كحقوق مواطنة)، تحوّل الحكومة النيوليبرالية تلك الخدمات إلى بضائع، لا تستطيع الطبقات الفقيرة الحصول عليها، وحتى يتمكن الفقراء من الحصول على بدائل لتلك الخدمات (لا تمنحها دولة الرفاه) ينتظمون في أحزاب قطاعية (شاس لليهود الشرقيين، أحزاب دينية للحريديم، أحزاب صهيونية للمهاجرين الروس) ويدور صراع تلك الأحزاب والقطاعات على بقايا ما تمنحه دولة الرفاه. وتسعى تلك الأحزاب إلى سد الفراغ الذي ينجم عن تخلي الدولة عن واجباتها، فتنشط في الأطراف والضواحي والمناطق التي لا تصلها خدمات الدولة، وتقدم نفسها بديلاً عنها، وتعدهم بحل مشاكلهم بشعارات كبيرة وخطاب شعبويّ، يركز على الروح المعنوية والخطاب الآخروي، ويعزز ثقتهم بأنفسهم، ومع أن كل ذلك لا يعدو كونه أوهاماً وتمنيات، إلا أن النتائج تدل على نجاح هذه الآلية».

أما الآلية الثانية فهي الاستيطان[20] في الأراضي المحتلة عام 1967، والتي تدلل على الطبيعة الاستعمارية الاستيطانية «لإسرائيل»، فقد شكلت سياسات الليبرالية الجديدة في «إسرائيل» الحبل السري الذي يغذي الاستيطان ويشجع استمراره وصعود تياره، وسواء في ظل دولة الرفاه الاجتماعي أو مع تبني سياسات الليبرالية الجديدة فالأصلاني هو المتضرر الأول والأخير، حيث يعيش المستوطنون في مستوطنات الضفة في ظل نظام رفاه اجتماعي، وما يتم تقليصه من خدمات داخل «إسرائيل» يتم دفعه للمستوطنين. تقدم الدولة في المدن داخل الخط الأخضر نحو 3700 شيقل سنوياً لتعليم كل طفل، وتقدم في المستوطنات 24500 شيقل سنوياً أي ستة أضعاف المبلغ[21].

نتنياهو عرّاب الليبرالية الجديدة

أخذ التحول نحو الليبرالية الجديدة في «إسرائيل» وقتاً طويلاً، وسار بشكل تدريجي، من خلال حكوماتها المتعاقبة، لكن حصة الأسد من هذه التحولات تمت خلال عهد الشخص الذي تولى رئاسة حكومة «إسرائيل» لأكثر من عشر سنوات، وزعيم حزب الليكود، عرّاب النيوليبرالية في «إسرائيل». وجه بعد سنة من انتخابه رئيساً للحكومة للمرة الأولى، الضربة القاصمة لركيزة أساسية في نظام الرفاه الاجتماعي وهي منظومة الرعاية الصحية، عندما ألغت حكومته سنة 1997 «الضريبة الموازية»؛ وهي مساهمة أرباب العمل في تمويل نظام الرعاية الصحية العام، وأدخلت حكومة نتنياهو سنة 1998 تعديلات جوهرية على قانون التأمين الصحي الوطني، والتي تقضي بمشاركة المؤمن عليهم بتكاليف العلاج المترتبة على زيارة الاختصاصيين والتصوير الطبي[22]، وسبق ذلك انقلاب داخل الهستدروت، قاده «حاييم رامون» من حزب العمل سنة 1994، عندما قام ببيع اقتصاد الهستدروت إلى رأس المال الإسرائيلي بحجة سد العجز المالي، وكذلك العمل على فك الارتباط بين عضوية الهستدروت وعضوية

20 المرجع السابق.

21 المرجع السابق.

22 داني فيلك، «التوجه الليبرالي في تحرير نظام الرعاية الصحية في إسرائيل،» قضايا إسرائيلية 46، عدد 47 (2012): 47.

شبكات العيادات الخاصة به، مما أفقد اتحاد النقابات قاعدة جماهيرية كبيرة، وأضعفت تأثيره في شتى المجالات، وعززت من سلطة وقوة القطاع الخاص أمام الحكومة.

لدى تسلم نتنياهو حقيبة المالية في حكومة شارون عام 2003، أكد على الاستمرار في تطبيق تعاليم السوق الحرة المتمثلة في تشجيع فتح الأسواق المحلية للمنافسة مع الخارج، وبخاصة تقليص دور القطاع العام، وإعلاء شأن القطاع الخاص في دفع العجلة الاقتصادية[23]. لم يكن نتنياهو مضطراً لمسايرة هذه التحولات والمضي بها قدماً، لأنه كان من أشد المؤمنين بنظام النيوليبرالية، وكانت توجهاته لتعميق النيوليبرالية بدافع أيديولوجي أساساً[24]، والتي كانت تسوّغ في الغالب من خلال أيديولوجيا المحافظين الجدد منذ حقبة التسعينات من القرن الماضي، ومطلع العقد الأول من القرن الحالي على وجه الخصوص[25]، ونتنياهو صاحب السياسة الاقتصادية التي نتج عنها تقليص في المديونية العامة إلى ما يقارب 70% من الناتج القومي على مدى السنين والتي كانت عاملاً مساعداً في عبور أزمة الرهن العقاري العالمية عام 2008 مع أدنى الأضرار مقارنة بدول أخرى[26]. لكن رغم تحقيق أهداف اقتصادية مثل: استقرار الأسعار، زيادة الصادرات، خفض الدين العام، رفع الناتج المحلي الإجمالي للفرد لمستوى سمح «لإسرائيل» بالانضمام إلى البلدان OECD المتقدمة، إلا أن المحاضر في جامعة حيفا محمود قعدان، ذكر في ورقته حول الاقتصاد الإسرائيلي: «في صيف 2011 خرج 300 ألف من المتظاهرين إلى الميادين العامة في جميع أنحاء «إسرائيل»، للاحتجاج على ارتفاع تكاليف المعيشة، ورفع المتظاهرون أواني طبخ معدنية فارغة في إشارة إلى عمق الأزمة»[27].

جاءت هذه الاحتجاجات في سياق شعور جمعي باليأس انتاب الإسرائيليين بسبب سياسات رئيس الحكومة الاقتصادية، مدركين أن الأزمة ليست فردية بل مشكلة جمعية تمسهم جميعاً[28] ووجدت هذه الاحتجاجات حسب الباحث الإسرائيلي شير حيفر، إلهامها في حركات «الربيع العربي»، والحركات الاحتجاجية التي عمت دول جنوب أوروبا بمشاركة معظم شرائح الطبقة الوسطى، ولم يكن لهذه الاحتجاجات قيادة واضحة أو مطالب متفق عليها، وتجمعت الغالبية العظمى تحت الشعار الوحيد؛ العدالة الاجتماعية. لكن لم يتفق الجميع على معنى وتفسير هذا الشعار[29]. ربما لم تحقق هذه الاحتجاجات الكثير على صعيد التغيير في السياسات، إلا أنها تركت أثراً مهماً في وعي أوساط واسعة من الجمهور في «إسرائيل»، وتحديداً الجيل الجديد، بالأبعاد والآثار الاجتماعية العميقة لسياسات الحكومة الاقتصادية[30]، وزادت ثقة الجماهير بقدرتها على التحرك والفعل والمبادرة والتأثير في مرات قادمة.

23 قعدان، "الاقتصاد الإسرائيلي،" 16.

24 سلامه، «النيو ليبرالية في السياسة،» 42.

25 أرييه كرامبف، «التحول النيو ليبرالي في إسرائيل والتصور الذي يراه صُناع السياسات للتهديدات الأمنية،» قضايا إسرائيلية 50، عدد 74 (2019): 52.

26 قعدان، "الاقتصاد الإسرائيلي،" 16.

27 المرجع السابق.

28 حيفر، «النيو ليبرالية والخصخصة،» 7.

29 عبد الناصر عطا الله عيسى، «الليبرالية الجديدة للاقتصاد واحتجاجات 2011 في إسرائيل،» مجلة الجامعة الإسلامية للدراسات الاقتصادية والإدارية 23، عدد 2 (2015): 223.

30 عيسى، «الليبرالية الجديدة،» 225.

الشرارة الأولى

ظلت شوارع «إسرائيل» منذ العام 2011 وطوال تسع سنوات، شبه خالية من الاحتجاجات الكبيرة ذات الطابع الاقتصادي الاجتماعي، حتى بادر الأخوة الأربعة (إيال، شيكما، يرديـن، وديكل شافرتسمان) منتصف نيسان 2020 إلى قطع شارع (6) المسمى «عابر إسرائيل» برفقة مجموعة من السيارات، يحملون أعلاماً سوداء وأعلام «إسرائيل»، ولافتات كتب عليها «إما الديمقراطية أو الفاشية». توجه المتظاهرون إلى مقر الكنيست رفضاً لقرار رئيسه آنذاك «يولي الديشتاين» من حزب الليكود، الذي رفض الالتزام بقرار المحكمة الإسرائيلية العليا بضرورة عقد جلسة كنيست لمناقشة استبداله بآخر لرئاسته، وقد ترجل المحتجون من السيارات، ولوحوا بالرايات السود وهتفوا ضد نتنياهو، وأعلنوا أنهم لا يخافون كورونا وأن نتنياهو هو «الفيروس الحقيقي»[31]، تلا هذه الخطوة تظاهرة أخرى، احتجاجاً ورفضاً للمفاوضات التي جرت بين الليكود وأزرق أبيض لتشكيل حكومة طوارئ في «إسرائيل»، ونددت التظاهرة التي احتشد فيها أكثر من ألف متظاهر في ميدان رابين وسط تل أبيب، بسياسة نتنياهو وحكومته التي تعمل على تقويض الديمقراطية في «إسرائيل»، ولفت الانتباه مشاركة رئيس القائمة العربية المشتركة أيمن عودة إلى جانب «موشيه يعلون» «ويائير لابيد» من تحالف يوجد مستقبل[32].

يعرّف حراك «الرايات السود» نفسه من خلال حسابه على فيسبوك: «مواطنات ومواطنون من جميع أنحاء البلاد، بغض النظر عن الدين والعرق والجنس، يشعرون بالقلق والمسؤولية لضمان بقاء «إسرائيل ديمقراطية»، بروح وقيم إعلان الاستقلال، ونحن نعلم أنه ليس من السهل علينا إنقاذ الديمقراطيات من تهديد النظام، لكننا ندرك أنه ليس لدينا خيار سوى القتال والانتصار، نحن لسنا حزبيين، نؤمن بالشفافية والنزاهة ونشاطاتنا تتم بتمويل ذاتي، لماذا نفعل ذلك؟ لأننا نحب بلادنا كثيراً، لأننا نعتز بتاريخنا ونعلم أن الدكتاتورية مدمرة، وتهدد نمط الحياة والحرية والأمن الشخصي لكل واحد منا، كما حدث في الماضي ويحدث الآن في بلدان أخرى، لأننا نرى أنه خلال السنوات القليلة الماضية وخاصة في الآونة الأخيرة ومع أزمة كورونا، كانت هناك محاولة لتدمير الديمقراطية الإسرائيلية وتحويلها إلى ديكتاتورية الرجل الواحد»[33]

وعن مطالب الحراك يقول المنظمون له: «نريد التأكد من أن إسرائيل دولة ديمقراطية حقيقية، تقوم على أسس أخلاقية وقيم العدالة والحرية والمساواة وحقوق الانسان»[34]

أكثر ما يميز هذه الاحتجاجات دمجها بين المطلبي والسياسي[35] ما يؤشر على صعوبة وضع اقتصادي يزداد خطورة

31 "هل ينجح حراك الرايات السود في هز عرش نتنياهو؟." مونت كارلو. تم النشر في 3 آب 2020. https://cutt.ly/egscG6N

32 بدوي، عبد القادر. احتجاجات «الرايات السوداء» في إسرائيل.. البدايات والوجهة.» المركز الفلسطيني للدراسات الإسرائيلية مدار. تم النشر في 27 تموز 2020. https://cutt.ly/zgscFlJ

33 "صفحة حراك الرايات السود على فيسبوك." تمت زيارة الصفحة بتاريخ 25 أيلول 2020. https://cutt.ly/RgscDpV

34 المرجع السابق.

35 بدوي، عبد القادر. احتجاجات «الرايات السوداء» في إسرائيل.. البدايات والوجهة.» المركز الفلسطيني للدراسات الإسرائيلية مدار. تم النشر في 27 تموز 2020. https://cutt.ly/zgscFlJ

كل يوم، بسبب سياسات نتنياهو التي اتبعها في حكوماته المتعاقبة، وسوء إدارته لأزمة مواجهة جائحة كورونا، وكذلك اتهامه بالفساد والتغول على الديمقراطية والاستفراد في حكم «إسرائيل»، ولقد تطورت الاحتجاجات وتدحرجت بالتدريج، وأصبحت أكثر تنظيماً، مع تشكيل حكومة نتنياهو الخامسة، وانتشار فيروس كورونا بموجته الثانية[36]، واحتدام النقاش بين وزارتي المال والصحة، حول الإغلاق وجدواه وتأثيره على الوضع الاقتصادي الذي يزداد خطورة كل يوم، وكشف تصريح نتنياهو عمق الأزمة بعد اتساع رقعة التظاهرات: «هذه التظاهرات يغذيها حشد إعلامي لم أذكر له مثيل من قبل، إنهم لا يبلغون عن التظاهرات، يشاركون فيها، ويصبون عليها الوقود»[37]، وركزت الشعارات التي يرفعها المتظاهرون على التنديد بنتنياهو: «وزير الجريمة»، «إذهب إلى السجن»، «لن نستسلم حتى تستقيل».

هل نحن أمام حركة اجتماعية جديدة في «إسرائيل»؟

يقول تشارلز تلي في كتابه الحركات الاجتماعية 1768 – 2004: «أن الحركات الاجتماعية من نشأتها في القرن الثامن عشر فصاعداً، لم تمض كتحركات فردية، بل كحملات تفاعلية، فمثل الحملات الانتخابية، والتمردات الشعبية والتعبئة الدينية، تتكون الحركات الاجتماعية من تفاعلات بين مجموعات متصلة (وغالباً متغيرة) من المطالبين والمستهدفين من هذه المطالب، وأطراف ثالثة مثل القاعدة الشعبية، والحلفاء والمطالبين المنافسين، والسلطات، والجهات العامة المتنوعة والتي تلعب أدواراً هامة في انتشار أو تفتح الحملات»، ويستطرد تلي قائلاً: «إن الحركات الاجتماعية تجمع ثلاثة أنواع من المطالب: برنامج، وهوية، ومكانة. تتضمن مطالب البرنامج دعم أو تأييد أو معارضة معلنة للتحركات الفعلية أو المقترحة، من قبل المستهدفين من مطالب الحركة. وتتألف مطالب الهوية من تأكيدات على إننا «نحن» المطالبين – نشكل قوة موحدة يعتد بها، وتساند وصفات الوقفة (الجدارة، الوحدة، والزخم العددي والالتزام) مطالب الهوية. تؤكد مطالب المكانة روابط وتشابهات مع فاعلين سياسيين آخرين، على سبيل المثال الأقليات المستعبدة أو جماعات المواطنين القائمة على نحو سليم»[38].

شاي بيرمان أحد منظمي الاحتجاجات اعتبر أن «هناك أزمة ثقة خطيرة للغاية بيننا وبين الحكومة» وأضاف: «نحن جزء من مجموعة كبيرة من الناس التي تشعر بضيق متزايد وتريد التظاهر، وببساطة لا تصدق وعود الحكومة»[39]. وحسب سيدني تارو يتحول العمل الجماعي إلى عملية مواجهة وصراع، عندما يتم على يد أشخاص يفتقدون القوة والقدرة على الوصول إلى المؤسسة الرسمية، ويمثلون وجهات نظر غير مقبولة، ويضع سلوكهم أمام المؤسسات التي يعملون

36 المرجع السابق.

37 Holmes, Oliver. "Thousands demonstrate against Netanyahu as Israel protests gain strength." The Guardian. 2 Aug 2020. https://2u.pw/sIuaa.

38 الحركات الاجتماعية 1768 – 2004، مترجم (القاهرة: المجلس الأعلى للثقافة، 2005)، 60 – 61.

39 Magid, Jacob. "Thousands demand government action at Tel Aviv protest against economic policy." The Time of Israel. 11 July 2020. https://2u.pw/bC3I2.

مقابلها[40] ويرى تارو بأن عملية انبثاق حركة اجتماعية من عملية مواجهة جماعية ملزمة بثلاث مراحل ضرورية: نشوء تحديات جماعية، بناء شبكات اجتماعية وأهداف مشتركة وأطر ثقافية، ونشوء تضامن بواسطة هياكل ربط وهويات جماعية، بغية المحافظة على الاستمرارية، ويضيف سامي شطريت إلى هذه المراحل، مرحلة رابعة تشكل بالنسبة له شرطاً أساسياً لتعريف حركة الاحتجاج كحركة اجتماعية؛ لا بد أن تتوفر لمثل هذه الحركة رغبة حقيقية بالمساواة والعدل الاجتماعيين تعبر عن نفسها بالأهداف والممارسة، وتدعو لتغيير شامل للبنى والهياكل الاجتماعية والاقتصادية لصالح وفائدة عامة المجتمع[41].

بناء على ما سبق؛ تحتاج حركة الاحتجاج الحالية إلى نضوج في بعض العوامل والمقومات حتى تتحول إلى حركة اجتماعية حقيقية، فمسألة التنظيم مركزية في الحركة الاجتماعية، والتي نجدها عند «الرايات السود»، ولا نجدها عند الغالبية المتبقية من المحتجين، والقصد هنا بالتنظيم، القيادة والأدوات والخط الناظم لهما، وليس شرطاً أن يكون التنظيم بشكله الكلاسيكي، ولكن الحلقة المركزية هي التنظيم بغض النظر عن شكله، فقد أخذت الاحتجاجات طابعاً قطاعياً، أي أن هناك قطاعات بحد ذاتها متضررة من سياسات الحكومة ومن الوضع الراهن تأخذ على عاتقها المبادرة بتنظيم تظاهرات وفعاليات، فقد خرجت تظاهرة تحت عنوان الضرائب، نظمها أصحاب الأعمال والمستقلين،[42]، كما وانطلقت تظاهرة للعاملات والعاملين الاجتماعيين، واستمرت لمدة ثلاثة أسابيع متتالية أمام مباني ومقار الحكومة في حيفا وبئر السبع وتل أبيب[43]، وتظاهرة أخرى لأصحاب المطاعم احتجاجاً على سياسات وقرارات الحكومة اتجاههم والتي سببت لهم خسائر جسيمة، وقام مجموعة من الشبان بتنظيم احتجاجات شملت 170 موقعاً، عبروا فيها عن رفضهم لقرار وقف الأنشطة التعليمية والشبابية بعد ازدياد إصابات فيروس كورونا[44]. حتى وصل الأمر بـ «رامي شافيت» صاحب أحد أكبر شبكة مجمعات تجارية في «إسرائيل» «ريشت همشبير هتسرخان» إلى تنظيم تظاهرة احتجاجية مع موظفيه، رفضاً لسياسة الإغلاق وسوء إدارة الحكومة للأزمة.

عامل الاستمرار وإمكانية حشد قطاعات أوسع لتنضم إلى الاحتجاجات غير واضح، في ظل محاولات نتنياهو المستمرة في استغلال أزمة كورونا لقطع الطريق على المحتجين، وتحجيمهم، وتعطيل قدرتهم على الوصول إلى الميادين من خلال الإغلاقات المستمرة، وحاول نتنياهو في تصريحه الصحفي يوم 26 أيلول الماضي وضع عصا كورونا في دولاب الاحتجاجات، واتهام اليسار بالوقوف خلفها: «امتنعتُ عن الكلام طويلا، لكن هذه المهزلة يجب أن تتوقف، على الجميع أن يفهم، حتى في اليسار، نحن في حالة طوارئ»[45]

40 شطريت، النضال الشرقي، 28.

41 المرجع السابق، 29.

42 كناعنة، أفنان. «ما قصة الاحتجاجات في «إسرائيل؟.» العسّاس. 29 تموز 2020. https://alassas.net/6255/.

43 المرجع السابق.

44 المرجع السابق.

45 نتنياهو، بنيامين. القناة 12، 26 أيلول 2020.

صحيح أن الاحتجاجات تواجه تحدياً جماعياً بمواجهة نتنياهو وسياسة حكومته، إلا أن لها مشارب ومآرب كثيرة، تفقدها سمة الانسجام في الهوية كقوة موحدة يعتد بها. هناك من يريد أن يصفي حسابته الشخصية مع نتنياهو ويحاول استغلال الأزمة، وهناك من لا يتفق تماماً مع نتنياهو وسياساته، وهناك المتضرر حقيقة من هذه السياسات والإجراءات التي تضرب جذورها عميقاً في التسبب بآثار اجتماعية اقتصادية خطيرة على السواد الأعظم في «إسرائيل». يدور حديث عن إمكانية تسجيل بطالة لمليون عاطل عن العمل، وسيصل الانكماش الاقتصادي إلى 7.2%، وتراجع في عجز الموازنة إلى 13.4% ومن الممكن أن يصل إلى 100%[46].

لا يوجد حتى الآن في كل هذه الاحتجاجات تيار سياسي فكري قادر على صياغة بديل أو حل أو رؤيا أخرى للساحة السياسية في «إسرائيل»، وبخاصة أن شريحة كبيرة من المحتجين هي بالأساس من التيار اليميني، ويطالب هؤلاء نتنياهو بالإصلاح، ويراهنون على قدرته بتحقيق ذلك، فيما تعتقد شريحة أخرى، على خلاف مع اليمين الجديد الذي يمثله نتنياهو، أن رئيس الوزراء المشكلة، وعليه أن يستقيل ويفسح المجال لشخص آخر؛ سينفذ بالضرورة ذات السياسات النيوليبرالية التي أوصلت «إسرائيل» إلى هذه الحالة. لو فرضنا أن نتنياهو استقال، وجاءت حكومة جديدة، هذا لا يعني أن «إسرائيل» ستتغير، أو ستتحرر من قيود التحولات العميقة التي جرت عليها منذ أكثر من ثلاثة عقود، بتنظيم احتجاجات بهذه الصيغة والمطالب.. لكن من يعلم؟ هذا عالم المتغيرات، وستبقى الكثير من الأسئلة مفتوحة لعل الأيام المقبلة تقدم الإجابة.

46 "وزارة الرفاه: سنبقى مع 300 – 400 ألف مواطن خارج دائرة العمل بعد كل خطوات الحكومة." الكنيست الإسرائيلي. 24 أيار 2020. https://2u.pw/fAKSC.

المراجع بالعربية

- النقيب، فضل مصطفى. 2001. اقتصاد إسرائيل على مشارف القرن الحادي والعشرين. بيروت: مؤسسة الدراسات الفلسطينية.

- تِلي، تشارلز، مترجم. 2005. الحركات الاجتماعية 1768 – 2004. القاهرة: المجلس الأعلى للثقافة.

- شطريت، سامي شالوم، مترجم. 2005. النضال الشرقي في إسرائيل بين القمع والتحرر، بين التماثل والبديل 1948- 2003. رام الله: المركز الفلسطيني للدراسات الإسرائيلية مدار.

- حيفر، شير. 2012. النيو ليبرالية والخصخصة والتناقضات التي تلفّ السياسة الاقتصادية الإسرائيلية. قضايا إسرائيلية 7، عدد 47، 7-15.

- سلامه، عبد الغني. 2019. النيو ليبرالية في السياسة الإسرائيلية. قضايا إسرائيلية 31، عدد 74، 31-49.

- عيسى، عبد الناصر عطا الله. الليبرالية الجديدة للاقتصاد واحتجاجات 2011 في إسرائيل. مجلة الجامعة الإسلامية للدراسات الاقتصادية والإدارية 23، عدد 2، 199-233.

- فيلك، داني. 2012. التوجه الليبرالي في تحرير نظام الرعاية الصحية في إسرائيل. قضايا إسرائيلية 46، عدد 47، 46-52.

- قعدان، محمود. 2012. الاقتصاد الإسرائيلي بين دعاة السوق الحرة ودعاة تدخل الدولة. قضايا إسرائيلية 16، عدد 42، 16-20.

- كرامبف، أرييه. 2109. التحول النيو ليبرالي في إسرائيل والتصور الذي يراه صُناع السياسات للتهديدات الأمنية. قضايا إسرائيلية 50، عدد 74، 50-64.

- بدوي، عبد القادر. احتجاجات «الرايات السوداء» في إسرائيل.. البدايات والوجهة.» المركز الفلسطيني

للدراسات الإسرائيلية مدار. تم النشر في 27 تموز 2020. https://cutt.ly/zgscFlJ.

- «صفحة حراك الرايات السود على فيسبوك.» تمت زيارة الصفحة بتاريخ 25 أيلول 2020. https://cutt.ly/RgscDpV.

- كناعنة، أفنان. «ما قصة الاحتجاجات في «إسرائيل؟.» العسّاس. 29 تموز 2020. https://alassas.net/6255/.

- «هل ينجح حراك الرايات السود في هز عرش نتنياهو؟.» مونت كارلو. تم النشر في 3 آب 2020. https://cutt.ly/egscG6N.

- «وزارة الرفاه: سنبقى مع 300 – 400 ألف مواطن خارج دائرة العمل بعد كل خطوات الحكومة.» الكنيست الإسرائيلي. 24 أيار 2020. https://2u.pw/fAKSC.

بالإنجليزية

– Aharoni, Yair. 1998. The Changing Political Economy of Israel. ANNALS, AAPSS 555: 127–146.

– Holmes, Oliver. "Thousands demonstrate against Netanyahu as Israel protests gain strength." The Guardian. 2 Aug 2020. https://2u.pw/sIuaa.

– Magid, Jacob. "Thousands demand government action at Tel Aviv protest against economic policy." The Time of Israel. 11 July 2020. https://2u.pw/bC3I2.

فكر فرانز فانون الثوري[1]

المفكر العربي: مهدي عامل (حسن حمدان)

نقله الى العربية: المختار منودي

مقدمة هيئة تحرير التقدمي

من الصعب ان تقرأ مهدي عامل من المرة الاولى وتفهم كنه ما كتب، فهو فيلسوف من جهة وشاعر من الجهة الاخرى، ويدرك عميقا عميقا العلاقة بين الفكر واللغة، هنا يطوع مهدي عامل اللغة للفكر بما هي وعاءه، انه لا يترك الفكر سائلا يتخذ شكل الاناء الذي يوضع فيه، بمعنى ان فكر مهدي عامل ليس من الميوعة بحيث تتعدد اشكال تمظهره، بل هو فكر محدد القسمات له قوانينه الحازمة ولهذا فهو نحات يجيد تشكيل الفكرة اولا بما هي انعكاس للواقع المحدد، لكنه ليس انعكاس المرآة بمعنى ان الفكر ليس صورة طبق الاصل عن الواقع، بل هو عملية تفاعل بين افكار ومعارف سابقة مع المعرفة المتحصلة، ولذلك فهو لا يصنع الوعاء اولا ليصب فيه الفكر بل يشكل الوعاء اللغوي من خلال تشكيل الفكرة.

صاحب فضاء النون كشعر، هو نفسه صاحب المقدمات النظرية حول حركة التحرر الوطني ونمط الانتاج الكولونيالي، هو الذي خرج عن قوالب الماركسية المدرسية، نقدها وقدم قراءته القائمة على «التحليل الملموس للواقع الملموس» وكان منهجه الديالكتيكي في هذا التحليل رؤية تنتقل من العام الى الخاص تحلل بنية العام وتأثيرها في الخاص وكي يتقبل الخاص هذا التأثير ويسهم في تشكيل العام ايضا. انها البنيوية التي ارساها التوسير المجدد، كما انها بنيوية لا تقبل قوالب جاهزة ، بل هو يدرك ان البنية العامة هي ثمرة التفاعل بين البنى الخاصة، وهي الصورة التي يسود فيها الطرف الاقوى ليطبع البنية بطابعه.

لا يرى مهدي في العامل الخارجي عاملا متفردا له السطوة المطلقة على العامل الداخلي، كما انه لا يرى في العامل الداخلي وضعية منعزلة او مستجيبة سلبيا للوضع الخارجي، انما وهنا سر ابداع مهدي عامل، انه وضح العلاقة الجدلية بين العامل الخارجي والداخلي، بين بنية الاستعمار في مرحلة الامبريالية، وبين عملية قطع تطور ما عرف ببلدان العالم الثالث، وكيف ان هذا القطع ادى الى ولادة طبقة جديدة في البلدان المتخلفة بات مصيرها وموقعها ليس تابعا فقط، انما اصبحت جزءا من بنية عالمية كبرى هي ما عرفه بنمط الانتاج الكولونيالي.

لم ير مهدي عامل في بحثه حول اسباب الحرب الاهلية في لبنان، ولا في بحثه الآخر حول الدولة الطائفية انعزالا بين البعد الطائفي في الصراع والبعد الطبقي او خروجا على ما شكله من نموذج نظري حول البنية

1 : Révolution africaine, N° 71 – 6 juin 1964 et N°72 – 13 juin 1964.
https://www.contretemps.eu/pensee-revolutionnaire-fanon-mahdi-amel/?fbclid=IwAR2ZSHrj9iYDVjErvW7aWFuVjOnAIn-LmxPbTKGOrohTYXp5pjuL0q93Svg4

الكولونيالية، ولذلك رأى ان الطائفية ليست سوى قشرة تغطي الصراع الطبقي الكامن في لبنان، والذي هو صراع بين الطبقات الشعبية مع البنية الكولونيالية التابعة.

كما انه تصدى بفكر حاسم وثاقب، لكل من صور الصراع بين المركز والمحيط على انه صراع حضاري، وان ازمة العرب هي ازمة حضارة، في مواجهة حضارة اخرى لقد كشف زيف هذا الادعاء وبين ان الازمة هي ازمة البرجوازية التابعة في الوطن العربي، كما انه لم يرفض التراث ويقطع معه كما زكي نجيب محمود او غيره بل حاول استكناه فكر ابن خلدون وما به من شذرات علمية، حاول قراءة ابن رشد، وكأنه يعمق ما كتبه رفيقه الشهيد حسين مروة في موسوعته حول النزعات المادية في الفلسفة العربية الاسلامية.

لم يعش مهدي عامل بعيدا عن الممارسة الثورية، بمعنى انه اكتفى بان يكون مفكرا، بل انه عاش الممارسة بحذافيرها سواء في العمل الجماهيري ام العمل الحزبي كقائد لمنطقة الجنوب في الحزب الشيوعي اللبناني وكمناضل في جبهة المقاومة الوطنية اللبنانية، حتى اصابته رصاصات الغدر الاصولي الظلامي لتطوى حياة مفكر عربي وعالمي كبير.

وهنا من الضروي أيضا فهم الحقبة التي جاء منها هذا النص، فالنص المكتوب من قبل مهدي عامل كتب في حقبة التحرر الوطني في الستينات ويعالج فكر فرانز فانون الذي يمثل فكر حركة النضال الجزائرية للتحرر من الإستعمار الفرنسي، لذا هو نص إبن عصره، ويعالج قضايا عصره بلغة عصره، ولا مجال لأخذ هذه اللغة خارج سياقها التاريخي.

هنا نقدم مقالة كتبها بالفرنسية ونشرت في مجلة الثورة الإفريقية على جزئين عام 1964، ولم تجد طريقها الى الترجمة الا عام 2020 على يد زميلنا المغربي المختار منودي، حاول ان يكتب بمطرقة مهدي عامل، واستطاع الى حد كبير ان يتمثل اسلوبه، ونحن اذ نشكر زميلنا على هذه الترجمة الموفقة نسعى لأن تتضمن الأعداد القادمة من التقدمي ترجمات مماثلة.

نهاية المقدمة

مقدمة المترجم

لهذه الدراسة التي كتبها حسن حمدان، المناضل الماركسي الذي عرف فرانز فانون وتجربة الاستعمار الفرنسي للجزائر عن قرب، أهميتها النظرية والتاريخية في مساره النضالي. فلقد كتبت في خضم الصراع الوطني والاجتماعي بالجزائر ضد الاستعمار وقواه الرجعية، وهي تأتي كذلك، كإنتاج نظري، بعد بحث الدكتوراه الذي انجزه حسن حمدان، المعروف عربيا ب «مهدي عامل»، عن موضوع: الذات والبراكسيس، بحث في تكون التاريخ. هنا يهتم مهدي تحديدا بكتاب معذبو الأرض ليجعل منه نافذة للتعرف على الفكر الفانوني وقضاياه الجوهرية: قضية التحرر الوطني والاجتماعي والقضاء على الاستعمار، وموقف حركة التحرر الوطني من البرجوازية الوطنية ومن النضال المسلح، وقضية العنف والثقافة الوطنية.

لكن التساؤل الأساسي الذي يطرح هنا يتعلق بغرض مهدي عامل من هذه الدراسة. فغرضها هو التمييز بين الفكر الفانوني وفكر بعض من اتباعه (مثل أفكار كلود جوليان الذي يحيل اليه في النص)، وأساس هذا التمييز هو التأكيد على أن الفكر الفانوني تكون في خضم الثورة الجزائرية وضد الامبريالية والبرجوازية الوطنية، من هنا طابعه الثوري الواعي بأهدافه، فهو فكر يطرح قضية العنف في سبيل التحرر الوطني والاجتماعي من الوضع الاستعماري، وانطلاقا من هذا الموقع يحدد موقفه من الفلاحين والمثقفين والبرجوازية الوطنية ومن قضية الثقافة الوطنية. إننا هنا إزاء قراءة مختلفة - كما تحيل الى ذلك لغة مهدي عامل نفسها في نقد الفكر اليومي[1]- لفكر فانون. ولعل أهم خاصية تميز هذه القراءة المختلفة تكمن في وضعها لمشكلة فكر فانون في قلب مشكلة النظرية الماركسية ومشكلة التحرر الوطني والاجتماعي.

إذن ليست المواجهة الحاصلة بين حركة التحرر الوطني والاجتماعي وبين الامبريالية مواجهة بين ارادتين ذاتيين، أو بين «ذات» و«اخر»، أو بين «انسان الغرب» و«انسان الشرق»، فهذه الرؤية تشخصن التاريخ وتجوهره وبالتالي تبعد صاحبها في ان عن فكر مهدي وعن فكر فانون. وهنا تكمن أهمية الجزء المهتم بقضية الاستعمار وميلاد التمايز، حيث تطرح قضية التناقض نفسها في الوضع الكولونيالي. أما فيما يخص قضية انتاج الثقافة الوطنية، فالاستنتاج واضح: على هذه العملية التاريخية ان تشق طريقها بالنضال ضد استلاب الماضي واستلاب الحاضر معا.

نهاية مقدمة المترجم

1 : أنظر: مهدي عامل، نقد الفكر اليومي، الطبعة الثانية 1989، دار الفارابي، بيروت، لبنان، ص: 157

فكر فرانز فانون الثوري

في تقسيمه للعالم الى قسمين أساسيين، البشر و«ما دون-البشر»، طبع تاريخ الإنسانية بطابع غربي. وكانت حركة هذا التاريخ هي نفسها حركة هذه الثنائية، التي برزت كشكل أخير له، خاصة في العقود الأخيرة من القرن التاسع عشر. وأيما كان النعت الذي ينعتون به: متخلفون، برابرة، أهالي، سيظل هؤلاء «ما دون البشر»، حتى من خلال تطورهم، النتاج الدوني للإنسانية، وتحديدهم كذلك، يشكل أساس التاريخ الغربي بما هو التاريخ المهيمن للإنسانية. يصنع البشر التاريخ، أما «ما دون البشر» فهم يخضعون له. هكذا تكونت سلطة الغرب وكان الكون مسكنها. كل شيء كان يمضي في انسجام مع هذه البنية الثنائية – لكن البسيطة – للعالم.

ولكن «ما دون البشر» شرعوا في الاستفاقة من سباتهم المئوي، ففي مناداتهم بانتمائهم الى الإنسانية يقتحمون التاريخ، زارعين بذلك بذور الاضطراب العميق الذي سيصدع التطور المنسجم للنظام الغربي. إلا أنهم استفاقوا على بؤس وجدوا أنفسهم فيه، وضبطوا سبب وجوده في تلك البنية الثنائية نفسها، التي يتعارض فيها البؤس المتمرد للبعض بالرفاه الفاضح للبعض الاخر، من خلال حركة صدامية أساسها التاريخ الاستعماري والمهيمن للغرب.

معزولا عن معناه، كان هذا البؤس غير فعال. لم يكن ليشكل أي تهديد أو خطر. كان عبثيا في عرائه ومقبولا كما لو كان مصيرا محتوما. ولكن، بمجرد ما أوجد معناه في وعي «ما دون البشر» الذين كانوا يعيشونه، استحال قوة مهددة تعارض التاريخ المهيمن الذي أفرزها. فمن خلال رفضهم لهذا التاريخ، أرادوا صنع تاريخهم الخاص. ولكن هذا الرفض، الذي ما كان له إلا ان يتخذ شكل العنف، قوبل من قبل الغرب الاستعماري كتهديد يقوض هيمنته الخاصة على التاريخ، وكسلاح يزعزع كينونته. فلكي يتسنى له الحفاظ على سيطرته، كان لزاما عليه الحفاظ على التقسيم الذي أقحمه في قلب العالم، وفي قلب الإنسان. بينه وبين الاخرين الذين هم نحن، صراع يجري، في الظاهر غير متكافئ، يقدم للأزمنة الحديثة معناها التاريخي.

على هذا الواقع اللاإنساني للإنسانية الراهنة يتركز نظر فرانز فانون الثاقب، الذي تتقد نيران فكره الساخنة والمشتعلة، معبرة على نحو عميق، شاعريا وعقلانيا، عن هذا الواقع. شاعريا سيتكون فكره في النضال وفي قلب صراع التحرر الملحمي، لخضوعه، على غرار غيره من الناس، لعالم العلاقات الكولولياينة الساحق. ما كان ليكون الا صرخة، صرخة غضب، ولكنها صرخة أمل أيضا. وسيتكون فكره عقلانيا لقدرته على تحديد الخطوط الأساسية للتاريخ من الحركة المضطربة والغامضة للفعل اليومي. فمن خلال وضعه للحدث في منظوره الصحيح، يضعنا فكر فانون في طريق مستقبل الثورة، كاشفا لنا عن معنى المستقبل الثوري وتوجهه. وبربطه الماضي بالحاضر في ممارسته المعرفية الواحدة، يكشف لنا فكر فانون عن الممكن في ضرورة تحقيقه نفسها. إنها أنشودة، ولكن للفهم ومن أجل الفهم، كلمة، ولكنها دائما في خدمة الفعل، شعر،

ولكنه شعر موجه الى عقل، وعقل موجه الى قلب، هذا هو فكر فانون. لفهمه لابد من ضبطه في وحدته. أما فصل الصورة عن المفهوم، أو الإيقاع عن الفكرة، أو الصرخة عن معناها، ليس فقط خيانة لفكر فانون، وإنما هي خيانة غرضها نزع فتيله، لخنق النفس الثوري فيه، باختصار نقول، إنها خيانة تجعل الفكر صامتا.

حوار مستمر:

لقد تم القيام بمثل هاته المحاولات من قبل أولئك الذين يستشعرون قول فكره كما لو كان عضة، والذين يرون أنفسهم معنيين بأحكامه المهددة. لكنها محاولات غير مجدية. ففكر فانون، في تمفصله وفي كشفه لإمكانيات التطور المتأصلة فيه، يتحدد عمليا كتعبير عن تاريخ الشعوب المستعمَرة. إنه لمن غير الممكن ارباك فكر ارتبط به ملايين الناس في ممارساتهم الاجتماعية، يبنون معه حوارات يومية تغنيه وتجعله حيا وراهنا على نحو دائم. وما يجعل هذا ذو مصداقية أكبر هو كون أولئك الذين يقيمون هذا الحوار الممارسي مع الفكر الفانوني ينتمون في الغالب الى أرض الجزائر، تلك التي تشكل المجال الذي يتحرك هذا الفكر في داخله ويتطور.

هكذا إذن، فإذا أراد هذا النظر في الفكر الفانوني أن يكون بناء وحقيقيا، فعليه أن يكون إشكاليا. فكل قضية تطرح إشكاليات جديدة. هكذا يتكون الفكر الإنساني، حتى أنه ليتمكن من الترسخ في وحدته، واحترام استمراريته والإخلاص لنفسه، لذا كان لزاما عليه ان يختبر نفسه، ويخاطر بالتشظي في الفعل نفسه الذي من خلاله ينبني ويتكون. إنها مغامرة كل فكر أراد لنفسه أن يكون كونيا: إذا أشكل، سيخرج عظيما وأكثر صلابة وسيتأسس في نقد أسسه ومن خلالها. فلمعانقة الواقع الذي منه انبثق، على الفكر ان يكون خاضعا لحركته، وأن يضبط، ليس الواقع، وإنما مستقبله، وليس الفعل معزولا، وإنما معناه التاريخي.

على ضوء هذا النمط من الفهم نود الاستمرار في هذا الحوار، الذي مع الأسف، لا يمكن أن يكون الا نظريا، ولكنه يأمل في أن يجد في الممارسة امتدادا فعالا. إنه حوار مع بعض جوانب الفكر الفانوني، وليس مع الفكر الفانوني في كليته، فتلك مسألة، تتجاوز في ان، حدود هذه الدراسة وحدود امكانياتنا. ولكن بدافع الإخلاص الدقيق الى هذا الفكر، سنحاول تحديد الجوانب البارزة، لا الضواحي الثانوية والاضافية، للنواة الجوهرية والمقصد الاساسي للفكر الفانوني. وللقيام بذلك، فإن المنهج الذي يبدوا أكثر ملائمة لبحثنا يقتضي تتبع حركة الجهد الاستقصائي الفانوني، وذلك بربطه بخلفية ضرورية يستمد منها معناه، ونعني هنا حركة الواقع نفسه الذي منه يستمد الفكر الفانوني معناه.

بداية تاريخ اخر:

يتجذر الفكر الفانوني، منذ بدايات تكونه، في قلب المشكلة الكولونيالية، التي يعرفها بمفاهيم جديدة قد تصدم بعضا من العقول الصافية. فمنذ الأسطر الأولى لكتابه معذبو الأرض، يعلن عن حقيقة تخص تاريخنا بلغة تخلخل وتصدع لتتطابق مع العنف الواقعي الذي تعبر عنه هذه الحقيقة.

«إن القضاء على الاستعمار (La décolonisation) ظاهرة عنيفة، إنها ببساطة استبدال لـ«نوع» من الناس بـ«نوع» اخر. وبدون مرحلة انتقالية، تكون عملية الاستبدال كلية، متكاملة ومطلقة... هذه الصفحة البيضاء هي التي تعرف بداية الظاهرة. أما أهميتها غير المعتادة فتكمن في كونها تشكل، منذ بداياتها، أقل ما يمكن للمستعمَر أن يطالب به... إنها برنامج من أجل اللانظام المطلق.» (ص: 29).

بهذه اللغة التي هي فعلا لغة غير معتاد عليها يعبر العقل المستعمر عن كونه عنف محض في حضوره، يكشف من خلاله الكون الكولونيالي عن سره في وجوده الفوري المحض، كل شيء فيه ظاهر، أو على نحو أدق، إن كل كينونته تستحيل ظاهرا. لأن هذا الكون، في معقوليته نفسها، لا يحقق جدليته إلا إذا شل في صيرورة تطوره، جدلية تطوره نفسها. إنه التاريخ في توقفه. وبداية تاريخ اخر.

ليس غريبا اذن ان تكون أولى لحظات الفكر الفانوني وصفية. لحظة وصفية تكاد تقترب من فينومينولوجيا سارتر، لكنها لا تستمد مشروعيتها من هذه المنهجية الفلسفية، وإنما من اللحظة المتميزة التي يعيشها الكون الكولونيالي، حيث ينفى هذا التاريخ، وحيث يسحب العالم من قاعه ليشكل كونا واحدا مع صورته ماسحا بذلك كل بعد زمني. في الواقع، يقول لنا فانون، أن الكون الكولونيالي هو كون مانوي. فمن جهة يوجد الخير المطلق، ومن جهة أخرى الشر المطلق. من جهة المستعمَر، ومن أخرى المستعمِر. من جهة كل قوة العالم ومن جهة أخرى كل اذلاله. إنها بنية صفيقة في بساطتها: فلحظتا بنية هذا الكون الكولونيالي تتعارضان بالمطلق في خارج محض. أو بالأحرى ان داخل العلاقة الكولونيالية مصنوع من خارج محض.

إن حدي هذه الوحدة الزائفة يتباعدان على نحو مطلق. فبغياب التوسط، يصبح كل جدل تاريخي مستحيلا. هذه القطيعة الجذرية التي تمت في داخل الواقع الكولونيالي تجعل من المستحيل كل إمكانية للمستقبل الكولونيالي. وهذا الانسداد المطلق للمستقبل التاريخي في كليته، في طابعه الفردي والجمعي، يستشعر مأساويا من قبل المستعمَر في مجمل حقول الحياة اليومية. أمام المستوطن في الحقول، أمام الرؤساء في المصانع، أمام القضاة في المحاكم، أمام الدركي أو الجندي البشع، عند كل خطوة يخطاها في الشارع، وفي دقائق تفاصيل حياته اليومية، يصطدم المستعمَر بهذا الكون المسدود الخانق وكأنه سور غير قابل للعبور. إنه يعيش مستقبله بلحمه وأحشائه كمستقبل مستحيل. إنه متجمد في عالم ساكن ذو فضاء ممتلئ يعيشه وكأنه عالم يسحقه. هذه الحالة من عدم القدرة المطلقة في الحركة الحرة، تقوده للحلم بالفعل، القفز والعدوان. ولما كان غير قادر على التحرر الواقعي، فهو يتحرر على مستوى الخيال. ولكن هذا التحرر الخيالي يزيد من حدة اضطهاده الواقعي الذي يعثر في البداية عن كبث منحرف له في الثورة ضد الأخ. إن هذا التحرر المستلب يتحدد اذن كهدم خيالي، ان لم نقل سحري، للنظام الكولونيالي، والذي في حقيقته يعبر عن هدم للذات - الجماعية.

دور العنف:

هكذا إذن، فإن تجاوز التناقض المميز للكون الكولونيالي (مستعمِر-مستعمَر) على المستوى الخيالي هو بعيد عن حل هذا التناقض، وإنما يزيد من حدة التناقض القائم بجعله غير محتمل بصورة أكبر. إنها لحظة حاسمة في تاريخ النضال ضد الاستعمار، وفي تاريخ القضاء عليه، والتاريخان واحد من منظورنا. إن هذا العنف الخيالي الذي يرتد ضد المستعمر كان عنفا مستلبا واستلابيا. في الواقع وفي غياب كل قصدية وكل معنى، يختزل العنف الى فعل عبثي محض لا يهدد. فبدون المعنى الذي به يقتحم التاريخ، يستحيل العنف عبادة او طقسا.

ولكن الفكر الفانوني غريب على نحو مطلق عن هذا التصور الخاطئ، بل والفاشي أيضا للعنف. إنه أحد الجوانب الأساسية من الفكر الفانوني الذي تم تشويهه عمدا، خاصة من قبل بعض النقاد الغربيين، من بينهم كلود جوليان، ان لم أخطأ. صحيح أن العنف يلعب في الفكر الفانوني دورا جوهريا في بناء التاريخ الخاص بالشعوب المستعمَرة. ففي الكون الكولونيالي، المستعمِر هو من يقوم بصنع التاريخ. ولكن هذا التاريخ ليس في حقيقته الا امتداد طبيعي، منطقي وضروري لتاريخ المتروبول. بعبارة أخرى نقول، إن التطور الداخلي للتاريخ الغربي الرأسمالي هو الذي يحدد بالضرورة، في مرحلته الاستعمارية، مجال التطور التاريخي نفسه للشعوب المستعمَرة.

ولما كان المستعمَر يصنع تاريخه خياليا بخضوعه له واقعيا، كان المستعمِر، بما هو أعلى ممثل للغرب الرأسمالي، يصنع التاريخ الحقيقي الذي لم يكن في جوهره نفسه، الا نفيا جذريا لتاريخ المستعمَر. ولكن هذا التناقض نفسه المميز للكون الكولونيالي، والذي نجده هنا على مستوى التاريخ، سيجد تجاوزه الواقعي وليس الخيالي في عنف المستعمَر، الهادم الفعلي للنظام الكولونيالي، لكونه عنف واع وموجه وذو معنى أو بالأحرى لاستحالته المعنى الحقيقي لتاريخ الشعوب المستعمَرة. فمن خلاله وحده يتحقق الحل العملي للتناقض الكولونيالي.

إن المستعمِر هو الذي يفرض على المستعمَر سلاح القتال، مستواه وطبيعته. يتطور هذان الشكلان من العنف على نفس المستوى وفي وحدة متضادة التي لا يمكن حلها الا من خلال الإبادة الجذرية للعنف الاستعماري.

«بالنسبة الى المستعمَر، لا يمكن للحياة ان تولد الا من جثة المستعمِر المتحللة (والعكس صحيح). هكذا يتمايز المنطقان كلمة بكلمة.» (ص: 69)

إذن فبالعنف وحده يتمكن المستعمِر من القضاء على النظام الكولونيالي ويخطو الخطوة الأولى نحو تكوين تاريخه الخاص. حتى الان لم نقم بمعالجة قضية العنف الا من وجهة نظر التاريخ. ولكن ينبغي الان معالجتها من وجهة نظر الحياة اليومية وضبط التحولات التي تحدثها في شخصية الفرد المستعمَر نفسها.

ميلاد التمايز:

لقد رأينا أن الانسان المستعمَر، عبد الأزمنة الحديثة، كما يسميه فانون، يعبر عن نفسه في البدء كإنسان مستلب على نحو جذري، حتى في حلمه وخياله، وعلى نحو اجل

في حياتـه اليوميـة العائليـة او القبليـة. لأنـه لا يصنـع حياتـه وإنمـا يتحملهـا. ولكـن مـع بـروز سـلطة العنـف الهدامة والمحـررة يتغـير الوضـع برمتـه. يتوقـف المسـتعمَر عـن الحلـم بالفعـل او العـدوان، ويـشرع في تحقيـق حلمـه. إنـه الان يفعـل، وفي خضـم الممارسـة اليوميـة للعنـف، يتحـرر مـن هواجسـه، التـي هـي نتـاج الكـون الكولونيـالي الـذي يهدمـه بفعلـه البنـاء.

«إن المسـتعمِر، كـما يخبرنـا بذلـك فانـون، يكتشـف الواقـع ويـشرع في تحويلـه في حركـة ممارسـته الخاصـة، في ممارسـة العنـف، وفي مشروعـه التحـرري» (ص: 45)

هكـذا يتحـدد العنـف كوعـي عـلى مسـتوى الفعـل. إنـه وعـي في طريـق تحولـه الى فعـل، وهـذا الفعـل اليومـي المحـرر يأخـذ في أعـين المسـتعمَر، لأول مـرة في تاريخـه، معنـى كونيـا. ففـي هـذا العنـف المكـون للكـون الجديـد، يعيـش المسـتعمَر اليومـي عـلى مسـتوى التاريـخ. هنـاك اختفـاء للحيـاة اليوميـة مـن خـلال اندمـاج اليومـي بالتاريخـي في نفـس الفعـل الواحـد.

فعـلى المسـتوى الفـردي، يتكـون العنـف ضـد الاسـتلاب والتشـويه. وعـلى مسـتوى الشـعب، يشـكل العنـف البراكسـيس الثـوري للشـعب المسـتعمَر. إنـه جوهريـا موحـد وشـامل. فهـو يجعـل مـن الشـعب كليـة واحـدة، بـلا شـقوق، ويحـل القبليـة والجهويـة اللـذان افرزهـما ورعاهـما النظـام الكولونيـالي. فيوحـد الشـعب مـن خـلال توحيـده لمعنـى واتجـاه نضالـه. مـن هنـا شـموليته، التـي لا تمايـز فيهـا، لأنهـا تصبوا الى حـل التمايـزات التـي افرزهـا الاسـتعمار.

ولكـن هـذا الجانـب اللاتمايـزي للعنـف لا يشـكل الا لحظـة أولى في تطـوره. وحيـث كان الهـدف، أي هـدم المـشروع الكولونيـالي، واضحـا ومحـددا، كان العنـف بسـيطا وغـير متمايـز. لكـن، وبمجـرد مـا نقتحـم المرحلـة الثانيـة مـن التكـون التاريخـي، ونعنـي هنـا تلـك المرحلـة التـي تخص بنـاء مجتمـع حـر في مسـتقبله، يغـير العنـف شـكله واتجاهـه ومعنـاه، فيسـتحيل جوهريـا تمايزيـا في امتـداده نفسـه لحركتـه المحـررة. فـلا يفقـد شـيئا مـن حركيتـه الشـاملة والموحـدة، ولكـن عـلى العكـس، تتعمـق تلـك الحركيـة فتصبـح أكـثر تعقيـدا، أقـل بسـاطة ومبـاشرة. فيسـتحيل العنـف حركـة موحـدة مـن خـلال التمايـز. فيميـز داخـل الشـعب ليوحـده عـلى نحـو أفضـل، بـين الجماهـير الثوريـة المكونـة مـن الفلاحـين والبروليتاريـا وبعـض المثقفـين، وبـين البرجوازيـة الوطنيـة التـي ترفـض الالتـزام في الاتجـاه الجديـد للمسـتقبل التاريخـي.

نضال الفلاحين:

عـلاوة عـلى ذلـك، فالعنـف يـبرز هـذه الحركـة التمايزيـة حتـى في المرحلـة الأولى مـن النضـال التحـرري. فمنـذ تكونـه الاجتماعـي، تبـدأ فيـه هـذه الحركـة التمايزيـة. وفي هـذا السـياق يقـدم لنـا فانـون تحليـلا رائعـا لهـذه العمليـة التـي تعمـق مـن معنـى وطبيعـة العنـف في الجـزء الثـاني والثالـث مـن كتابـه معذبـو الأرض المعنونـان عـلى التـوالي «عظمـة العفويـة ونقاط ضعفهـا»، و«مخاطـرات الوعـي الوطنـي». يؤكـد فانـون عـلى طابـع خـاص يميـز البلـدان المسـماة «متخلفـة»، ونعنـي هنـا: الوظيفـة الثوريـة البـارزة التـي يقـوم بهـا الفلاحـون في تكويـن تاريـخ هـذه البلـدان.

هـذا الطابـع الخـاص أشـار إليـه أيضـا جيفـارا في سـياق «الثـورة الكوبيـة» في كتابـه عـن حـرب العصابـات. مفـسرا لهـذه الخصوصيـة التـي تطبـع مسـتقبل البلـدان المسـتعمَرة، لاحـظ فانـون مـا يـلي:

«إن تاريـخ الثـورات البرجوازيـة وتاريـخ الثـورات البروليتاريـة قـد أبـان عـلى أن الفلاحـين قـد شـكلوا دائمـا كابحـا للثـورة. إن الجماهـير الفلاحيـة في البلـدان الصناعيـة هـم غالبـا العنـاصر الأقـل وعيـا، الأقـل تنظيـما والأكـثر فوضويـة. إنهـا تقـدم مجموعـة مـن الخصائص...تميـط اللثـام عـن سـلوك موضوعي رجعـي» (ص: 85) في حـين نجـد ان الجماهـير الفلاحيـة «تشـكل القـوى العفويـة الثوريـة الوحيـدة في البلـدان المسـتعمَرة» (ص: 93).

ولكـن لماذا يفضـل التاريـخ الفلاحين المسـتعمَرين؟ يجيبنـا فانون:

«القضيـة بسـيطة بالنسـبة الى الفلاحـين: لم تتوقـف الجماهـير القرويـة عـن طـرح مشـكلة تحررهـم بلغـة العنـف، الأراضي التـي ينبغـي اسـترجاعها مـن الأجانـب، النضـال الوطنـي والانتفاضـة المسـلحة» (ص: 96)

إذن، وبالنسـبة الى الفلاحـين لا يمكـن حـل المسـألة إلا مـن خـلال النضـال المسـلح. إنهـا واعيـة (أي طبقـة الفلاحـين) تمامـا، وعـلى النقيـض مـن البرجوازيـة الوطنيـة، أن التغيـير لـن يكـون نتيجـة اصـلاح بطـيء وتقدمـي للبنية الكولونياليـة. فمـن أجـل التحـرر، ينبغي تكسـير البنيـة وهدمهـا. هـذا مـا يؤكـده الفلاحـون، ضد البرجوازيـة الوطنيـة، التـي يقـول عنهـا فانـون، انهـا بحكـم طبيعتهـا نفسـها، فهـي موجهـة صـوب الحلـول التفاوضيـة مـع الاسـتعمار سـواء قبـل الاسـتقلال ام بعـده.

القضيـة بسـيطة بالنسـبة الى الفلاحـين. ولكـن مـا موقـع البرجوازيـة الوطنيـة؟ لنسـتمع الى فانـون: «تربـك الانتفاضـة الأحـزاب السياسـية. في الواقـع، تتأسـس أيديولوجيـة هـذه الأحـزاب دائمـا عـلى لا جـدوى المواجهـة بالقـوة، ووجـود هـذه الأحـزاب نفسـها ليـس الا ادانـة مسـتمرة لـكل انتفاضـة» (ص:96). إن هـذا الرفـض الـذي تجابـه بـه البرجوازيـة الوطنيـة العنـف الشـعبي بمـا هـو الوسـيلة الوحيـدة لتحقيـق الـذات، مـشروع ان تحـدد نظرنـا بنظـر هـذه البرجوازيـة الوطنيـة. فـما يحـدد السـلوك الاجتماعـي لهـذه الطبقـة، كـما يوضـح ذلـك فانـون، هـو «تخوفهـا مـن ان تجتـاح مـن قبـل هـذا التدفـق الثـوري الهائـل» (ص:47). إنهـا تتميـز أساسـا بالتملـص والحـذر. فهـي تتوقـع المسـتقبل الـذي شرع الحـاضر في إعلانـه، فتتخـذ مسـافات عنـه مرتـدة الى الـوراء لتلتقـي بالبرجوازيـة الكولونياليـة لتقـدم لهـا يـد العـون. سـنعود الى هـذه القضيـة، او بالأحـرى فانـون هـو مـن سـيقوم بذلـك.

هكـذا يتمايـز الشـعب في ممارسـته للعنـف، بمـا في ذلـك العنـف المحـرر. لكـن في البدايـة يكـون هـذا التمايـز عفويـا. ولأن الأحـزاب الوطنيـة، بما هـي نـواة التنظيـم الشـعبي في المـدن، لا تـدرج في برنامجهـا الحاجـة الى النضـال المسـلح، تجـد عفويـة الجماهـير مكانـا متميـزا في التاريـخ.

عـلى هـذا المسـتوى مـن العفويـة، بمـا هـو اللحظـة الأولى مـن تطـور الوعـي الثـوري، وكشـكل مبـاشر وغـير واع لهـذا الوعـي، ينبغـي وضـع حكـم فانـون بخصـوص الوضـع

الاجتماعي والدور التاريخي للبروليتاريا وما دون البروليتاريا المستعمرتان. فبوجود الفكر الفانوني داخل حركة التكون التاريخي للوعي الثوري، لا يقدم هذا الفكر أي تعارض مع مستقبل هذا الواقع الاجتماعي. ففي هذه القضية بالذات، يتطابق الفكر الفانوني مع الحركة التاريخية لهذا الواقع الاجتماعي الذي يشكل صياغة مفاهيمية له، دون ان يتطابق مع حركة المستقبل في شموليتها. لهذا نجد فانون ينفي بداية كل إمكانية ثورية للبروليتاريا المستعمَرة، لأن وضع البروليتاريا في المدن أقل سوءا من وضع الفلاحين. إنها، كما يقول فانون:

«إنها قد تخسر كل شيء... فهي نواة الشعب المستعمر الأكثر تدليلا من قبل النظام الكولونيالي. انها تمثل الفئة الضرورية والغير القابلة للاستبدال من الشعب المستعمر لضمان استمرارية الالة الكولونيالية: فسائقو التراموای وسيارات الأجرة، عمال المناجم والموانئ، المترجمون، الممرضات يشكلون جميعا الجناح البرجوازي من الشعب المستعمر» (ص:84).

يأخذ هذا الحكم في الظاهر شكل محاكمة للبروليتاريا في البلدان المستعمَرة. ففانون يعلن أيضا «في البلدان المستعمَرة، وحدهم الفلاحين هم من يشكلون الطبقة الثورية» (ص:46). وهذا الواقع الثوري الذي يميز الفلاحين يتميز أساسا بالعفوية. فالتأكيد هنا على الطابع الفلاحي للثورة لا يستمد مشروعيته الا من العفوية التي تحدد، في اللحظة الأولى، المستوى الذي يتحرك فيه مستقبل البلدان المستعمرة الثوري. ولكن هذا المستقبل الثوري في شموليته لا يمكنه ان يتحقق الا في حالة احتوائه، في خضم صيرورته، المدن والبوادي في آن، أي البروليتاريا والفلاحين. ففي حركته يتجه هذا المستقبل بالضرورة نحو البروليتاريا كحد لتكامله. والواقع ان فانون كان واعيا تماما بذلك وأكده بوضوح:

«إن قادة الانتفاضة على وعي بضرورة الدفع بها نحو المدن. هذا الوعي يكرس الجدلية التي تحكم تطور الكفاح المسلح لحركة التحرر الوطني» (ص: 96)

وهكذا ففي صيرورتها المستقبلية، على الثورة في البلدان المستعمَرة لكي تحقق أهدافها، أن تتجاوز بالضرورة ذلك الطابع الفلاحي الى مستوى أعلى، يكون أكثر تعقيدا من خلال توحيده المعنى التاريخي لنضال الفلاحين والبروليتاريا. إنه لمن المفيد هنا ملاحظة نقط الاتفاق بين فكر فانون وفكر جيفارا، اللذان واجها فكريا الحركة التاريخية لواقعين ثوريين متشابهين، وتوصلا الى حقيقية واحدة: في البلدان المستعمَرة تبدأ الثورة من البوادي لتنتقل فيما بعد الى المدن. من الفلاحين الذين يدمجون معهم البروليتاريا فيما بعد، وليس العكس، كما هو الحال في البلدان الرأسمالية بل وحتى في البلدان الاشتراكية الأوروبية.

ويقر فانون على ان «ما دون البروليتاريا» المتركزة في الاحياء الفقيرة، وليس البروليتاريا، هي التي ستقوم بجلب الثورة الى قلب المدن. لأن «ما دون البروليتاريا، هذه العشيرة من الجياع المنزوعة عن قبيلتها وعشيرتها، تشكل واحدة من القوى الأكثر عفوية والأكثر ثورية على نحو جذري في البلدان المستعمَرة» (ص: 97). ولكنها تشكل أيضا الأساس الأكثر صلابة للردة. فما من

رابطة صلبة تربط هاته الجماهير المنزوعة عن عشيرتها بالتاريخ لغياب صلتها بدائرة الإنتاج وبالبنية الاجتماعية. وهذا ما يقوله فانون نفسه بهذا الصدد:

«سيجد الاستعمار في «ما دون البروليتاريا» كتلة مهمة من اليد العاملة... فإذا لم تنظم الانتفاضة هذا الاحتياطي البشري الهام، سيتحول الى مجموعة من المرتزقة بجانب قوى الاستعمار. في الجزائر، قدمت «ما دون البروليتاريا» الحركيين والمصاليين.» (ص: 102)

ولكن هذه الجملة الأخيرة هي في تناقض صارخ مع الجملة السابقة. كيف يكون من الممكن الإقرار بأن «ما دون البروليتاريا» هي في نفس الوقت، القوة الأكثر عفوية والأكثر ثورية على نحو جذري للشعب المستعمر، والقوة الأكثر رجعية والأقل وعيا لهذا الشعب؟ هذا التناقض واقعي أكثر من كونه منطقي. فهو يميز الواقع الاجتماعي، لا فكر فانون. فهذا التناقض لا يظهر في واقعيته الا من خلال تمييزه عن مستقبل الذي به سيتجاوز. فليس من الممكن اعتبار «ما دون البروليتاريا» وكذلك الفلاحين كقوى وحيدة ثورية في بلد مستعمر، الا إذا حددنا مسبقا الواقع الثوري لطبقة اجتماعية جوهريا من خلال طابعه العفوي. لكن العفوية تتطابق قبل كل شيء مع حركة التاريخ في مباشرتها، لا في شموليتها. اذن ف «ما دون البروليتاريا» والفلاحين أيضا ليسوا ثوريين لأنهم عفويا كذلك، وإنما لكونهم يستحيلون ثوريين تاريخيا.

المستقبل يسبق الكينونة ويكون أساسها. فتمييز لحظة بوضعها في خانة المطلق، يعني اختزالها الى سكونية محضة، وتجاهل لأهمية جدليتها الداخلية، التي وبسبب من واقعيتها، تحل تناقضاتها في داخل حركة تاريخ تكوين الوعي الثوري نفسها. يوجد اذن تكون وتطور للوعي الثوري لا يصح اختزاله الى لحظة العفوية. منظورا اليه من هذا الجانب، يتحدد الفكر الفانوني في قلب مستقبل البلد المستعمر، الذي هو هنا الجزائر، والذي يخترق فانون بنيته على نحو فذ. فإذا كانت بروليتاريا البلدان النامية، لا تظهر، على مستوى التاريخ المباشر، كطبقة ثورية عفويا، فهذا لا يعني أنها طبقة ذات طابع غير ثوري. ان البروليتاريا في هذه البلدان تستحيل ثورية، ولا يمكنها الا ان تكون كذلك، لأن مستقبلها هو عين مستقبل الثورة. هذه القضية تطرح على مستوى الوعي والواقع معا. إن بروليتاريا المدن، بالرغم من وضعها الاجتماعي المتميز نسبيا الذي يحدد بوضوح سلوكها الاجتماعي الثوري، وليس فقط «ما دون البروليتاريا»، هذه البروليتاريا هي من قامت بمظاهرات شهر دجنبر من سنة 1960 وأكتوبر من سنة 1961. فالبروليتاريا الى جانب الفلاحين هم من أسسوا لجان التسيير الذاتي فاتحين بذلك افاق تطور ممكن للاشتراكية. لا تصنع الثورة عفويا. فمع الواقع الثوري، الذي تتضمن بنيته الزمانية الممكن كبعد من أبعاده، يتحد الوعي الثوري، الذي في تكونه التاريخي يجعل من الضروري تحقيق هذا الممكن. فالمستقبل التاريخي، خاصة وتحديدا الثورة، لا يمكنه ان يكون صيرورة ينتفي فيها الوعي، فهذا الوعي هو معناه الذي بدونه يستحيل كل تاريخ مغامرة او نفيا للعقل. وهذا الواقع الذي تنكشف بنيته من خلال المشروع الثوري الذي يخترقه، وهذا الوعي

بما هو فعل نظري وممارسي في ان، يماثل تحديدا هذا المشروع، يكونان، مع العنف الذي يتوسطهما، طرفا حركة التاريخ الجدلية. على هذا المستوى تتحدد نواة الفكر الفانوني. فالعنف، بما هو نفي مطلق، يتحدد في بداية الحركة الثورية، كإيديولوجية تتحقق بالفعل، أي كوعي ممارسي، لأنه كان عنفا عفويا، أي وحدة لاتمايزية لكل الشعب المستعمر. ولكن، ومع تطور النضال التحرري، يصبح تعميق العنف بما هو ممارسة ثورية ضرورة قصوى. إننا هنا أمام إشارة الى ضرورة تجاوز المرحلة العفوية. اذاك، وباعتباره فعلا مكونا للتاريخ، يقتضي العنف معنى لا يمكنه ان يقدمه إلا إذا تحدد داخل منظور أيديولوجي واضح ودقيق. ففي المراحل الأولى من تكونه، يكون العنف مكتفيا بوعي ممارسي محض، أما الان، فعليه ان يجد في الوعي النظري أساسا حيويا لكي يستحيل قوة فعلية. لهذا «فالارادوية المذهلة الهادفة الى قيادة الشعب المستعمر نحو السيادة المطلقة بضربة واحدة... تكشف في التجربة عن لا جدواها... فطالما المستعمر واقع في سراب عضلاته المباشر، لن يتمكن من تحقيق التقدم المنشود في طريق المعرفة. ليبقى وعيه في حالته البدائية» (ص: 103). إن الوعي اللاسياسي ذو الطابع الممارسي، أو بالأحرى التجريبي، لا يمكنه ان يكون ثوريا. «فهذا الشغف العظيم بالساعات الأولى يتشظى إن كان ينوي ان يتغذى على جوهره الخاص. فالكراهية لا يمكن ان تكون برنامجا» (ص: 104).

إذن فإن قوة العنف ودورها الأساس في تكوين التاريخ يكمنان أساسا في معناه الأيديولوجي. أما أولئك الذين يعتقدون أنهم وجدوا عند فانون نظرية صوفية للعنف فلم يستوعبوا فكره. أو بالأحرى استوعبوه جيدا. فبتفضيلهم لعفوية الجماهير واستهانتهم بالضرورة التاريخية للأيديولوجية الثورية يشوهون فكر فانون ليدمروا أساسه الثوري الكامن فيه. فعلى ضوء هذا الهدف السياسي، انبنى هذا التشويه المقصود للفكر الفانوني.

لماذا البرجوازية الوطنية؟

في نضاله اليومي، قبل الاستقلال وخاصة بعده، يتمايز الشعب المستعمَر. فتتعمق وحدته، وتتطور مستندة على قواعد صلبة وجديدة. وبالتوازي، يتمايز، يختلف ويصير نسبيا عنفه بما هو براكسيسه الثوري. يغير معناه واتجاهه. ليغتني وليغني معه الوعي. إنه يتطور على مستويات عدة ويتخذ اشكالا شتى. فلقد كان قبل الاستقلال نضالا وطنيا، أما بعد الاستقلال فيصبح صراعا طبقيا حقيقيا. لقد رأينا كيف أن الشعب المستعمَر، في ممارسته للعنف، يكتشف الواقع الاجتماعي كاشفا عن بنيته. فهو يؤسس نظريا لوعيه مقدما معنى لنشاطه اليومي. هذه الممارسة الاجتماعية التي يقوم بها الشعب المستعمَر هي التي تميط اللثام عن عدوه الطبقي الجديد: البرجوازية الوطنية. ولكن لماذا البرجوازية الوطنية؟ نجد الإجابة مقدمة في الجزء الثالث من معذبو الأرض والمعنون: «مخاطرات البرجوازية الوطنية». ففيه يضيء فانون الجوانب الأساسية المميزة لمستقبل البلدان الكولونيالية: الاختلاف الجذري بين الدور التاريخي للبرجوازية الرأسمالية وبرجوازية البلدان الاستعمارية. فموقفه من هذه القضية يحاكم دون موارية البرجوازية الوطنية لأنها، كطبقة، لا تساهم في تكوين تاريخ هذه البلدان الا من اجل

كبح تطور هذا التاريخ وشل حركته. ومشروعية هذه المحاكمة تكمن في تحليل عميق لتكوين وبنية هذه الطبقة الجنينية والضارة. إن ما يميز البرجوازية الوطنية، كما يعلن ذلك فانون، هو «عجزها عن عقلنة البراكسيس الثوري، أي استخراج معقوليته» (ص:113). ففي الواقع، تظهر البرجوازية الوطنية وكأنها نتاج للاستعمار وفي تبعية تكوينية له. فبميلادها العفوي من رحم التطور الخاص بالبرجوازية الكولونيالية، ولكن المحافظ عليه قصدا من خلالها، تتحدد منذ البدء طبقة البرجوازية الوطنية، بنية وسلوكا، من خلال البرجوازية الكولونيالية-الأم وبنزوعها نحو التحالف معها. من هنا يبدو مجال تطورها الداخلي كنتاج لتطور رأسمالية المتروبول وليس كجزء مكون لتاريخ الشعب المستعمَر. وهذا ما يفسر معارضتها الحادة للنضال المسلح كوسيلة لحل المسألة الوطنية. فكلما وضعت المسألة بمفاهيم تحيل الى الإصلاح من داخل الإطار الكولونيالي، كان من الطبيعي ان تأكد هذه البرجوازية النامية حضورها كطبقة قائدة للحركة الوطنية. ولكن بمجرد ما تطرح القضية الوطنية بمفاهيم ثورية تحيل الى القطيعة الراديكالية والعنف مع النظام الكولونيالي، تنزاح المبادرة التاريخية نحو جماهير الفلاحين والبروليتاريا، وتجد البرجوازية الوطنية نفسها مقصية من حركة التاريخ التي يصنعها ويأسسها البراكسيس الشعبي. هكذا يرتسم معنى المستقبل بوضوح ويتحدد ضرورة بمعاداته لهذه البرجوازية. عاجزة كانت عن قطع الحبل السري الذي يربطها بالبرجوازية الكولونيالية، وعاجزة عن فهم معنى التاريخ في تكونه وتحرره، تتحمل البرجوازية الوطنية، بسلوكها المتردد، مسؤولية محاكمتها من قبل التاريخ. فبنيتها وكذلك تكونها يحكمان عليها بالزوال. فعلى النقيض من البرجوازيات الغربية، فهي لا تقوم ولا يمكنها ان تقوم بأي دور في تاريخ البلدان المستعمرة. لأنها، أي برجوازية هذه البلدان، وكما يعلن عن ذلك فانون، برجوازية غربية حتى قبل الاستقلال.

ففي خضم النضال وبعد الاستقلال، تختزل البرجوازية الى شريحة فاقدة للأسس الاقتصادية الصلبة، مكونة من التجار والمثقفين أو بالأحرى أشباه المثقفين الذين يتحددون جوهريا من خلال ارادتهم الدائمة بالتشبه بالبرجوازية الغربية. إن المحاكاة الغبية والفارغة هي التي تحدد كينونتها، وممارستها الاجتماعية. لا يمكننا ان نتحدث عن طبقة حقيقية ونحن بصدد الحديث عن هذه البرجوازية، فكل الحواجز تقف ضد تكونها كطبقة قادرة على القيام بدور تاريخي. فما تفتقده هو الرأسمال، الذي يشكل الأساس الصلب لكل برجوازية. وبغياب هذا الرأسمال المنتج، تتجه هذه البرجوازية نحو أنشطة وسيطة. إذن فهي جوهريا بنية طفيلية. فبغيابها في عملية انتاج رأس المال، وباكتفائها فقط بعمليات تداوله، تتجه – كما يخبرنا فانون- نحو:

«أخذ مكان الاستعمار الأوروبي القديم: أطباء، تجار، محامون ووكلاء إلخ. والاستمتاع بدون عقد بالقيام بدور الوكيل التجاري للبرجوازية الغربية.» (ص: 116).

فمثالها يتناسب مع بنيتها الاقتصادية والاجتماعية. من هنا عجزها عن القيام بأي

دور تاريخي، على النقيض من البرجوازية الغربية-الأم، فهي خارجة عن التاريخ، هكذا تحدد دورها التاريخي، كما يعلن عن ذلك فانون:

«أن تنكر وجودها كطبقة برجوازية، وكأداة في يد الرأسمال، لتستحيل عبدا للرأسمال الثوري الذي يكونه الشعب... عليها ان تقوم بواجب عظيم وهو الخضوع لمدرسة الشعب وأن تضع في خدمته الرأسمال الثقافي والتقني الذي انتزعته من خلال مرورها بالجامعات الكولونيالية. ولكن البرجوازية الوطنية، يستمر فانون، لا تهتم بهذا المسار البطولي...لتغرق، وروحها في سلام، في المسار اللاوطني الرهيب للبرجوازيات المعادية للوطن» (ص: 114)

تبرر سلطة الدولة البرجوازية الغربية نفسها تاريخيا، انطلاقا من كون البرجوازية الغربية هي من قامت بدور التراكم البدائي لرأس المال، صحيح أنها قامت بذلك باستغلالها العنيف للبروليتاريا، لكن هذا التراكم البدائي ضروري في كل انطلاق اقتصادي ويقدم للقوى المنتجة دفعة مهمة. إلا أن البرجوازية الوطنية تجد نفسها عاجزة عن القيام بهذا الدور الاقتصادي نتيجة تكونها وبنيتها. فطبيعتها المحددة أساسا بالتجارة، ونزوعها قبل كل شيء نحو التصدير والرأسمال الغربي، تجعل من رأسمالها مندمجا في المنطق الداخلي للرأسمال الغربي التابعة له، أكثر من الرأسمال الوطني الذي يصبح معزولا. هكذا ترتفع أرباحها، لا من خلال الاستثمار الصناعي، وإنما من خلال عمليات المضاربة التي لا تقدم أي زيادة في الإنتاجية. فالربح الرأسمالي للبرجوازية الوطنية لا يتأتى من دائرة إنتاجية حقيقية، وإنما من دائرة لا إنتاجية طفيلية لأنها تجارية محضة. ولما كانت تجارة البرجوازية الوطنية تتحدد أساسا بتجارة التصدير والاستيراد التي لا تأثر الا سلبيا على الاقتصاد الوطني، كان الربح الذي تجنيه جزء صغير من القيمة المضافة التي تقتسمها على نحو غير متكافئ مع الرأسمال الكولونيالي. فحياة هذه البرجوازية الوطنية التي هي أساسا صراع مستمر من اجل البقاء، تدين بها الى سخاء البرجوازية الغربية-الأم المحسوب والخبيث.

لماذا اذن نجبرها على حياة غير ممكنة -وهي التي تعاني منذ ولادتها «الكساح الخلقي» او ما يسميه فانون «الشيخوخة المبكرة»- الا عن طريق حقن قوية من رأس المال، الذي عوض ان تستثمر فيه انتاجيا، تنفقه من اجل الرفاه الفاضح، لتحاكي في الظاهر وفي الخيال البرجوازية الغربية؟

«في البلدان النامية تكون المرحلة البرجوازية مستحيلة... لا ينبغي على البرجوازية ان تجد شروط وجودها وتطورها. بعبارة أخرى، فإن مجهود الجماهير المنظمة في حزب مكون من المثقفين الواعين والمسلحين بالمبادئ الثورية عليه ان يتجه نحو سد الطريق في وجه هذه البرجوازية غير المجدية والمبتدئة. يجب معارضتها بحزم لأنها لا تخدم أي غرض. خاصة وأن تحييدها الان سهل لضعفها عدديا، ثقافيا واقتصاديا... إن سد الطريق أمامها هو السبيل الوحيد نحو التقدم» (ص:130/131/132)

دعونا نستوعب كلمات فانون على نحو جيد، فهو لا يحيل هنا الى ممارسة عنف على التاريخ بحرق مراحله. فهذه الطريقة

في الفهم تماثل مستقبل البلدان النامية بالبلدان الرأسمالية، فتفتقد النظر في خصوصية الحركة التاريخية لواقع يظهر في غموض. إذا كان مستقبل الغرب يمر بالضرورة من الرأسمالية كشكل تاريخي لتطوره، فهذا لا يعتني بتاتا، وإنما على العكس، مسارا ضروريا مشابها بالنسبة لمستقبل البلدان المستعمرة. لهذا فالفهم أمر والمماثلة أمر اخر. ومن اجل فهم حركة البلدان المستعمرة الداخلية، فمن الاجدر عدم النظر اليها برؤى مهيئة مسبقا من الخارج يستحيل عليها ان تجد فيها صدى لها، وذلك لأنها نتاج البنية الواقعية التاريخية الغربية. وبدون وضع هذه الرؤى الزمانية والمكانية موضع تساؤل لن نكتشف في الواقع التاريخي الذي نود تحليله إلا أشكالا فارغة من فكرنا وليس البنية الخاصة لهذا الواقع الذي لا نتوصل اليه. بنقد هذه الرؤى للتاريخ، فإننا لا نسعى الى نفي كونيتها، وإنما إغناء محتواها بوضعها في مجابهة، دون أفكار قبلية، مستقبل يصنع وتاريخ ينبني. فإعادة اكتشافها في الواقع الذي ندرسه، وليس تطبيقها على هذا الواقع من خارجه، هو المنهج التاريخي المثمر الوحيد. وهكذا ففي البلدان المستعمرة، وعلى النقيض من البلدان الرأسمالية والاشتراكية الأوروبية، تنطلق الثورة مع الفلاحين لتضم بعد ذلك البروليتاريا، وعلى هذا النحو فإن تأميم الزراعة هو الذي يحدد التأميم الصناعي وكل الإنتاج الاجتماعي. أما في البلدان الغربية، فالبرجوازية هي التي تحقق التراكم الرأسمالي من خلال رسملة شاملة للاقتصاد، وفي البلدان المستعمرة، حيث تتحدد البرجوازية الوطنية من خارج هذه المهمة، فالفلاحون والبروليتاريا هم من يحققون التراكم الرأسمالي، وهو الشرط الضروري لتجاوز الشرط الكولونيالي، ولكن من خلال تأميم الإنتاج لا من خلال رسملته. هكذا اذن، لا يتأسس حكم فانون بخصوص هذه الطبقة البرجوازية الوطنية في البلدان المستعمرة على حكم أخلاقي أساسه الكراهية الذاتية لهذه الطبقة، ولكن على أساس تحليل عقلاني لمستقبل هذه البلدان التاريخي. لا يتخذ فانون موقفا شاعريا او رومانسيا من هذه القضية، وإنما موقفا علميا أساسه التحليل الاجتماعي والتاريخي. وبالتالي لا نجد في الفكر الفانوني نظرية صوفية للعنف، وإنما نظرية للعنف واعية بأهدافها، تتحدد عبر الحركة الثورية المستمرة والمعمقة للصراع التي تمايز فيه بين المستوى الوطني والمستوى الاقتصادي الاجتماعي الذي يخص الصراع الطبقي. يستبدل الوعي الوطني، الذي يعتبره فانون، «كشكل فظ وهش بدون محتوى»، بالوعي السياسي والاجتماعي. ان النزعة الوطنية ليست مذهبا سياسيا ولا يمكنها ان تشكل برنامجا.

«لابد من الانتقال السريع من الوعي الوطني الى الوعي السياسي والاجتماعي. فالأمة لا تتحقق الا من خلال برنامج ثوري وضع من قبل قيادة ثورية، وتتبناه بحماس الجماهير» (ص: 152).

فبتجاوز الوعي الوطني، يتعمق الصراع الثوري، ويتمايز بتحدده على المستوى الاجتماعي، الاقتصادي والسياسي. وفي هذا المستوى بالذات يطرح فانون قضية الثقافة الوطنية.

مشكلة الثقافة الوطنية:

إنهـا مشـكلة صعبـة ومعقـدة، تسـتحق ان تعالـج لوحدهـا. لـن نتمكـن مـن التطـرق اليهـا عـلى نحـو جـدي في إطـار هـذه الدراسـة الطويلـة أيضـا بحـد ذاتهـا. وبالتـالي سـنكتفي بالتقديـم السريـع لهـا، وبتعريـف معالمهـا كـما تطـرق اليهـا الفكـر الفانـوني.

وحتـى يتسـنى لنـا وضـع مشـكلة الثقافـة الوطنيـة في سـياقها وايضـاح الكيفيـة التـي تقتحـم بهـا الفكـر الفانـوني في عملـه الأسـاسي معذبـو الأرض. لابـد مـن الملاحظـة ان معذبـو الأرض لا يعالـج مجموعـة مـن القضايـا في اسـتقلال عـن بعضهـا البعـض، تجـد وحدتها في تجميـع سـطحي وخارجـي. فالفكـر الفانـوني، وعـلى النقيـض مـما قيـل، يقـدم مـن خـلال هـذا الكتـاب وحـدة بنيويـة تتطـور تصاعديـا في حركـة واحـدة هـي نفسـها حركـة التفكـير. فتعدد المشـاكل المعالجـة فيـه، لا يكـسر وحدتـه وإنمـا يعززهـا، بقـدر مـا تظهـر هـذه القضايا كأشـكال متعـددة لواقـع تاريخـي واحـد. هكـذا تقتحـم مشـكلة الثقافـة بالـضرورة ملحمـة البحـث عـن الهويـة التـي يقـوم بهـا الشـعب المسـتعمر في شـتى مسـتويات وجـوده. فالقضيـة تطـرح واقعيـا بمفاهيـم وجوديـة. والثقافـة تعـرف أولا وقبـل كل شيء كنمـط الوجـود الـضروري للعالم، فالكـون الإنسـاني حتـى في ظواهـره الماديـة، التقنيـة والاقتصاديـة هـو جوهريـا كـون ثقـافي. او بالأحـرى يسـبح في الثقافـة، حتـى في شـكلها الوجـودي المـادي. هكـذا تظهـر مشـكلة الثقافـة بمـا هـي مشـكلة الوجـود الإنسـاني بامتيـاز، أمـا حـل المشـكلة، فيتحـدد واقعيـا، بمـا سـتؤول اليـه حركـة الشـعوب المسـتعمرة مـن اجـل التحـرر. لهـذا فـإن إرادة فتـح نقـاش حـول المنظـورات التـي ينبغـي ان يلتـزم بهـا تكـون الثقافـة الوطنيـة، هـو ادعـاء سـخيف وبـدون معنـى. لأن النقـاش قـد فتـح عـلى مصراعيـه بمجـرد مـا توقـف الانسـان المسـتعمَر عـن الوجـود كانسـان مسـتعمِر، وشرع في تحريـر فكـره ووجـوده مـن خـلال العنـف. ان وضعنـا للفكـر الفانـوني وكأنه فكرنـا يمنعنـا مـن ادعـاء تقديـم حـل لمشـكلة الثقافـة الوطنيـة، فتلـك مهمـة الشـعب المسـتعمر في شـموليته، لهـذا سـنحاول فقـط وضـع المشـكلة كـما وضعـت في الفكـر الفانـوني.

ان تكـون الثقافـة الوطنيـة يواجـه مشـكلة مزدوجـة. ففـي البدايـة، يواجـه هـذا التكـون، الجهـد المـؤلم لفـك ارتبـاط الـذات بالاسـتلاب الجـذري الـذي وضـع فيـه الكـون الكولونيـالي الثقافـة الوطنيـة وثبتـه فيهـا. ولكـن محاولـة اسـتعادة الـذات المسـلوبة في الحـاضر يقتـضي بالـضرورة الجانـب الثـاني مـن المشـكلة، والـذي يتعلـق باسـتعادة المـاضي الثقـافي الـذي يـراد لـه ان يكـون حيـا. إنهـما حقـا وجهـان لمشـكلة واحـدة.

المصالحـة الاصيلـة مـع الـذات مـن خـلال محاولـة اسـتعادة الوحـدة التاريخيـة للثقافـة الوطنيـة، أو، والأمـران سـيان، لنمـط وجـود الثقافـة والأمـة، الـذي ينبغـي عليـه ان يعمـق ماضيـه في حـاضر هـو في طريـق شـفائه مـن عصابـه وصدمتـه. ولكـن طبيعـة العلاقـة التـي ينبغـي ان تؤسسـها الثقافـة الوطنيـة مـع ماضيهـا تتحـدد بالـضرورة بطبيعـة علاقتهـا مـع الثقافـة الأوروبيـة المتأصلـة في بنيتهـا والتـي تحـدد مؤقتـا نمـط وجودهـا. فالوضـع الحـالي لهـذه الثقافـة الوطنيـة هـو حقـا مأسـاوي. فكلـما أحالـت الثقافـة الوطنيـة، في تكونهـا، الى الثقافـة الأوروبيـة التـي تجذبهـا

داخليا والتي تقدم نفسها كمعيار كوني، لن تستحيل هذه الثقافة ثقافة اصيلة، وستكون في غربة عن أساس صحتها الذي ينتمي الى مجال غير مجالها. بعبارات أخرى، إذا استمرت الثقافة الوطنية، بما هي التعبير الشامل والوجودي، في تعريف نفسها ماضيا ومستقبلا من خلال الثقافة الأوروبية، لن تتحرر من كونها المستلب وستتطور، على هذا النحو، فقط في المستوى الذي تفرضه عليها هذه الثقافة التي تود نفيها، والمفارقة هي انه حتى في جهدها الذي يصبو نحو نفيها تجد نفسها متعلقة بهذه الثقافة الأوروبية. باختصار نقول، ستخضع الثقافة الوطنية الى مستقبلها كمصير وليس كتحرر واع وملتزم في حركة اصيلة من الابداع. ولكن مأساة هذه الثقافة تكمن في انها ان ارادت ان تتكون في عالم اصيل يخصها، لا يمكنها الا ان تدافع بسلطة النفي عن نفسها ضد السلطة الجذابة والمكثفة التي تمارسها الثقافة الأوروبية. وحتى في تشكل هذه اللحظة الأولى من تكون الثقافة الوطنية في مستوى الاستلاب، إذا نظر اليه من منظور تكون هذه الثقافة التاريخي، يكون، بمعنى ما، اللحظة الأخير من «ما قبل تاريخ» هذه الثقافة، وشرطها الضروري لاقتحام التاريخ، أي حيث يتحقق تاريخها الأصيل. إذن ضمن هذه العلاقة من الدفاع والنفي في وجه الثقافة الأوروبية ترتد الثقافة الوطنية نحو ماضيها. ولكن النضال من اجل ثقافة وطنية معادية للاستعمار يبدأ من المشكلة المشروعة التي تخص استعادة الوحدة الجذرية للأمة من خلال القطيعة نفسها التي يعيشها التاريخ الوطني رغم التحولات التي يعيشها. إلا أن هذه العودة المشروعة الى الماضي الثقافي في حال اتجاهها نحو الماضي في ذاته، دون فتح لأفاقه نحو الحاضر والمستقبل، قد تنسينا المشاكل الراهنة التي تطرح على الشعب. هكذا تخاطر محاولة استرداد الماضي في جعلنا نقوم بمحاولة استرداد للذات في الماضي، فتستحيل اذاك محاولة شاعرية لبناء ماض ثقافي مثالي على حساب الثقافة الوطنية نفسها.

«إن هذا الخالق (المبدع)، يقول لنا فانون، الذي يقرر وصف الحقيقة الوطنية، يرتد، وهنا المفارقة، نحو الماضي، أي نحو غير الراهن. فما تصبوا اليه قصديته الخاصة هم: استنتاجات الفكر، الخارج، الجثث، والمعرفة المستقرة بالمطلق. لكن المثقف المستعمر الذي يريد ان يقدم عملا اصيلا، عليه ان يعرف ان الحقيقة الوطنية، هي أولا الواقع الوطني. عليه ان يندفع نحو مكان الغليان حيث يرتسم فيه الفكر.» (ص: 168)

لا يصح اذن النظر الى الماضي وكأنه جثة نتطلع اليه بحنين الذكرى، وانما على العكس، ينبغي النظر اليه بعيون الحاضر، لإيضاحه وفهمه وفق اهداف مشروعنا الثوري الراهن. وذلك لاستحالته ان يعيش الا في إطار علاقة نشطة مع الحاضر. فتوحيده مع حاضرنا لتعميقه في المستقبل، تلك هي الوسيلة الوحيدة لجعله حيا. هذا هو المعنى الذي تقدمه جملة فانون التالية:

«على الانسان المستعمر الذي يكتب من أجل شعبه، ان يستخدم الماضي بغرض فتحه على المستقبل، والدعوة الى الفعل، وتأسيس الوعي» (ص: 174).

اذن لا يمكـن للـماضي ان يتوفـر عـلى بنيـة زمانية مسـتقلة خاصـة بـه. فهـو يسـتنفذ الحيـاة، التـي لا يمكنـه ان يتخذهـا إلا في انفتاحـه عـلى حـاضر ومسـتقبل واقعنـا الراهـن. فلـكي يتوقـف عـن كونـه جثـة تاريخيـة عليـه ان يطبـع بمسـتقبل جديـد هـو نفسـه مسـتقبل واقعنـا.

في الختـام، يمكننـا ان نقـول إنـه عـلى الثقافـة الوطنيـة ان تشـق طريقهـا بـين وضد اسـتلابين: اسـتلاب المـاضي الـذي يتجمـد، واسـتلاب أوروبـا الجـذاب. ضـد هـذا التهديـد المـزدوج يـصرخ الفكـر الفانـوني معرفـا بمعنـى النضـال الثقافي.

«لقـد أخذنـا كل شيء مـن الجانـب الاخـر. ولكـن هـذا الجانـب لا يقـدم شـيئا دون جرنـا نحـوه، بجذبنـا واغرائنـا وسـجننا. أن تأخـذ، هـو أيضـا وعـلى مسـتويات شـتى، أن تكـون مأخـوذا... لا يكفـي ان تكـون بجانـب الشـعب في هـذا المـاضي الـذي لم يعـد هـو فيـه، ولكـن في الحركـة المائلـة التـي شرع في حدوهـا والتـي مـن خلالهـا سـيوضع كل شيء موضـع تسـاؤل. في هـذا المـكان اللامتـوازن...» يتحـدد ويتعمـق الـصراع الثقـافي.

الانفكاك الاقتصادي عن «إسرائيل»

اشكاليات خطاب السلطة الفلسطينية بين الرغبة والقدرة

الباحث: نضال الكعبي

مقدمة

تعالتْ تصريحات السلطة الوطنية الفلسطينية حول انفكاك اقتصادي عن «إسرائيل»، في ظل المتغيرات السياسية والاقتصادية في الآونة الأخيرة، وستحاول هذه الورقة البحث في شكل العلاقة الاقتصادية بالاحتلال؛ في سياق اقتصادي استعماري تمارسه سلطات الاحتلال على الاقتصاد الفلسطيني عبر منظور زمني محدد، لقياس قدرة السلطة الفلسطينية وامكانياتها بالانفكاك، وسبل تحقيق هذه الخطوة، ونقاش الرغبة الحقيقية لدى السلطة بالانفكاك، مروراً بسياق تاريخي عام حول كيفية تشكل العلاقة الاقتصادية بين المستعمِر والمستعمَر، ومروراً باتفاقية باريس كمحور أساسي في ترسيم هذه العلاقة بصفة قانونية بين الاقتصادين الفلسطيني والإسرائيلي، كما تناقش الورقة اشكاليات هذا الخطاب في إطار المشروع السياسي الذي تتبناه السلطة الفلسطينية، والتساؤل: ما مدى جدية هذه الخطوات المطروحة؟

سياق تاريخي

وقفت سلطات الاحتلال الإسرائيلي أمام خيارين في التعامل مع الاقتصاد الفلسطيني عقب هزيمة عام 1967 أي بعد فرض سيطرتها العسكرية على أراضي الضفة الغربية وقطاع غزة: الأول، التعامل مع الأراضي المحتلة والملحقة جديداً بدولة الاستعمار باعتبارها كياناً اقتصادياً منفصلا تماما عنها، والثاني، الانفتاح التام بهدف ضرب البنية التحتية للاقتصاد الفلسطيني، وقد تم اعتماد الخيار الثاني كونه أكثر أمناً من المنظور الاستعماري، ويستهدف الانفتاح الالحاق من ناحية، وسحب القوى العاملة بدلا من استيعابها في المؤسسات الوطنية الفلسطينية من ناحية أخرى[1]. وبالتالي عملت قوات الاحتلال على الحاق الاقتصاد الفلسطيني عنوة باقتصادها، علماً بأنه اقتصاد متضرر أصلا؛ نظراً لعدم قدرته على استيعاب اللاجئين المبعدين قسراً منذ العام 1948 والموزعين في مخيمات اللجوء العديدة داخل الضفة الغربية وقطاع غزة، ونظراً لعدم قيام السلطات الأردنية في الضفة الغربية والسلطات المصرية في قطاع غزة ببذل جهود استثمارية كافية لدعم الاقتصاد الفلسطيني في حينها، واكتفت بلعب دور الوصاية والالحاق الشكلي فقط[2].

استخدمت قوات الاحتلال عدة أساليب لإضعاف الاقتصاد الفلسطيني على مدى ثلاثة عقود بعد عام 1967 واتبعت خطوات استراتيجية لضرب بنيته وتسهيل التحكم به.

1 في 1967، قبضت إسرائيل على اقتصاد فلسطين: حصار الزراعة والصناعة.. ناهيك عن مسألة العمّال!، عماد الرجبي، 2017

2 تطوير الاقتصاد الفلسطيني، https://fanack.com/ar/palestine/economy/development-palestinian-economy/

اعتمدت بالأساس، فرض السيطرة الكاملة على الحدود والموارد الطبيعية؛ تحديداً المياه والأراضي عبر الشروع في بناء المستوطنات، وفرض أوامر عسكرية متعددة تقيّد امكانية تشكيل بناء اقتصادي فلسطيني خارج الإطار الاسرائيلي، والتحكم بالتصاريح ورخص البناء، ورخص الاستيراد والتصدير، وفرض الضرائب، وعدم السماح بالاستيراد الا من خلال موردين اسرائيليين فقط، كما حاولت تفريغ الأراضي الفلسطينية المحتلة من الأيدي العاملة لصالح العمل في «إسرائيل»[3]، ومنع إنشاء نظام مصرفي فلسطيني، في حين سهلت قوات الاحتلال دخول السلع الإسرائيلية إلى الضفة والقطاع مقابل تقويض للحركة التجارية الفلسطينية مع المحيط والعالم[4]، وقد ارتفع عدد المؤسسات الصناعية الفلسطينية في الضفة الغربية بشكل كبير (65% تقريبا) خلال 13 سنة بين 1967 – 1980 بحسب دراسة أجرتها منظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية (يونيدو) عام 1981[5]، ما يؤشر على ارتفاع التعاقدات من الباطن، ويمعن أيضا في الحاق الاقتصاد الفلسطيني بمهيمنه الإسرائيلي، كساحة خلفية يستخدمها الإسرائيليون لتوفير حاجاتهم من الصناعات التقليدية مقابل توجههم نحو الصناعات الالكترونية الأكثر تعقيداً.

بالمحصلة، خلقت كل هذه الاجراءات تشوهات عميقة في بنى الاقتصاد الوطني الفلسطيني، ولم يكن ارتفاع مستوى الناتج المحلي الاجمالي في كل من الضفة والقطاع في سبعينيات وثمانينيات القرن الماضي، سوى نتاج تحويلات العمال الفلسطينيين العاملين في السوق الإسرائيلية، أو في الخارج –تحديداً الخليج العربي – وبعيد كل البعد عن النمو الاقتصادي السليم القائم على مراكمة رأس مال المنتج ورأس المال البشري[6].

استمرت السياسات الإسرائيلية المنهجة في ضرب البنى الاقتصادية الوطنية، حتى بعد قدوم السلطة الوطنية الفلسطينية والتي نشأت على أثر توقيع اتفاقية اعلان المبادئ أواسط أيلول 1993 بين منظمة التحرير الفلسطينية و«إسرائيل»، والتي باتت تعرف باتفاقية أوسلو، ليتبعها اتفاقيات أخرى كاتفاقية غزة – أريحا والاتفاقية المرحلية واتفاقيات أخرى، ومن ثم توقيع بروتوكول باريس أواخر نيسان 1994 كملحق اتفاقية اقتصادية، والتي من المفترض -كغيرها من الاتفاقيات- أن تكون مرحلية، وصولا إلى الحل السياسي الدائم خلال خمس سنوات وفق خطة الاتفاق.

بروتوكول باريس

قوضت اتفاقية باريس الاقتصادية بشكل كبير (رغم كونها مرحلية) امكانية تشكيل بنى اقتصادية وطنية ذات اكتفاء ذاتي ولو نسبياً، أو نهوض بنى قادرة على تلبية احتياجاتها الأساسية. يتمظهر الإشكال الرئيسي في الاتفاق المجحف جداً بحق

3 في 1967، قبضت إسرائيل على اقتصاد فلسطين: حصار الزراعة والصناعة.. ناهيك عن مسألة العمّال!، عماد الرجبي، 2017

4 الانفكاك الاقتصادي عن اسرائيل: التحديات ومتطلبات النجاح، ماس، 2019

5 اللجنة الاقتصادية لغربي آسيا، «الاتجاهات الصناعية والاقتصادية في الضفة الغربية وقطاع غزة» (بيروت: شعبة الصناعة المشتركة بين الأكوا – منظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية «أكوا – يونيدو»، 1981)، ص 24.

6 الانفكاك الاقتصادي عن اسرائيل: التحديات ومتطلبات النجاح، ماس، 2019

الطرف الفلسطيني في عدة مستويات رئيسية:

1. تطبيق اتفاقية باريس «يعتمد بشكل جوهري على حسن النوايا من قبل الطرفين وعدم وجود مرجعية دولية واضحة للفصل في النزاعات المحتملة»[7]، وبذلك لا يوجد أي مرجعية دولية تتابع تنفيذ بنود الاتفاق. رغم الانتقادات التي تتعلق بمفهوم المجتمع الدولي وتواطأه مع سلطات الاحتلال، إلا أن تدخلا دولياً ما قد يشكل، ربما، شكل من أشكال الحماية الدولية، أو صيغة ضغط سياسي معين على الطرف الإسرائيلي يدفعه نحو الالتزام النسبي بالاتفاقية.

2. توقف عمل اللجنة الاقتصادية المشتركة المنبثقة عن الاتفاق بعد اندلاع الانتفاضة الثانية (انتفاضة الأقصى) أواخر أيلول 2000 ساهم في وقف متابعة تنفيذ اتفاقية باريس[8]، وترك المجال للطرف الإسرائيلي وحده بتقرير الكثير من السياسات الاقتصادية المستجدة على مدار العقدين الأخيرين، وفرض أمر واقع على السلطة والمجتمع في الضفة وغزة من منطلق القوة الجبرية التي يفرضها الاحتلال.

3. قامت «إسرائيل» بخرق عشرات البنود في مواد الاتفاق على عدة مستويات محورية في الاتفاقية أهمها: (أ) سحب حقوق السلطة الوطنية الفلسطينية من تنفيذ سياسات الاستيراد الخاصة بها نظراً للتحكم الإسرائيلي بالمعابر الحدودية في الضفة الغربية وقطاع غزة، وتأخير دخول المنتجات المستوردة إلى الأراضي الفلسطينية بحجج أمنية مما يضر بالمنتوجات نفسها، (ب) فرض قيود على حركة الأموال بين الضفة الغربية وقطاع غزة، (ج) عدم التزام الجانب الإسرائيلي بتحويل الضرائب المقتطعة من العمال الفلسطينيين العاملين في السوق الاسرائيلي، (د) استخدام عائدات المقاصة كأداة ضغط سياسية ضد السلطة الفلسطينية، (ه) فرض قيود على حركة العمال الفلسطينيين من وإلى الأراضي الفلسطينية المحتلة عام 1948.[9] كما استمرت قوات الاحتلال بممارسة سياساتها المنهجة في تدمير البنية التحتية الاقتصادية، عن طريق مصادرة الأراضي الزراعية وتقييد الوصول إلى مصادر المياه، واستمرار التوسع الاستيطاني في الضفة الغربية، وبناء الجدار الفاصل، وحصار خانق لقطاع غزة منذ العام 2007.

4. لم تتمكن السلطة الفلسطينية من الاستغلال الأمثل للاتفاقية، وكان – وما زال- بإمكانها تقليل الخسائر، والتأسيس بشكل أو بآخر للانفكاك، باتخاذ خطوات أهمها: (أ) امكانية استيراد الوقود والبترول من الدول العربية –كما تسمح الاتفاقية- بسعر أقل من المورد الاسرائيلي، (ب) تشكيل شبكة مؤسساتية لحماية حقوق

7 المصدر السابق

8 المصدر السابق

9 المصدر السابق

العمال الفلسطينيين الذين يعملون مع المشغلين الإسرائيليين، والمطالبة بالديون المتراكمة من عوائد ضريبة الدخل واقتطاعات التأمين، (ج) المطالبة بجميع المعلومات المتعلقة بالضرائب والعائدات الجمركية، والمطالبة بتحديد جدول زمني ثابت لتحويل أموال المقاصة، (د) مطالبة البنك المركزي الإسرائيلي برسوم مقابل تداول الشيكل الإسرائيلي أو التوجه نحو استخدام عملات أخرى كالدولار الأمريكي أو الدينار الأردني[10].

على مدار العقود الأخيرة، لم ينجح الفلسطينيون مجتمعاً وسلطة، بالانعتاق من الهيمنة الاقتصادية والسياسية المفروضة عنوة من قبل البطش العسكري للاحتلال والعقل الاقتصادي الإسرائيلي، بل تعمقت خلال هذه السنوات علاقة التبعية، وبدت أهم مواطن تجلي شكل العلاقة غير السوية بين الاقتصادين والمجحفة بحق الاقتصاد الفلسطيني ومشروعه الوطني في النقاط التالية:

1. العمالة الفلسطينية في السوق الإسرائيلية: نستطيع أن نلمس تذبذباً نسبياً بأرقام العاملين الفلسطينيين (سواء داخل الخط الأخضر او في المستوطنات المقامة على أراضي عام 1967) على مدار العقود الخمسة الأخيرة، لسببين رئيسيين: الأول مقترن بتذبذب الأوضاع السياسية والأمنية، حيث انخفضت بشكل ملحوظ نسبة العاملين خلال فترة الانتفاضة الأولى مثلا[11] وكذلك خلال الانتفاضة الثانية، إذ استخدمت «إسرائيل» الذرائع «الأمنية» لفرض الاغلاقات وعرقلة حركة العمال على رغم من ضمان بروتوكول باريس التزام الطرفين بالحفاظ على اعتيادية حركة العاملين[12]. السبب الثاني يكمن بمحاولة «إسرائيل» تنظيم تدفق العمال الفلسطينيين حفاظاً على فرص الإسرائيليين في العمل[13]، بحيث تولي دولة الاستعمار الأولوية «لمواطنيها» لسد احتياجاتها من العمالة في دائرتها الاقتصادية المحلية، ثم تلتفت لاحقاً لسد احتياجاتها، إن لم تستطع، من العمال الفلسطينيين أو الأجانب. لكن، إذا نظرنا بالمجمل، هناك زيادة سنوية بمعدل العاملين الفلسطينيين في السوق الإسرائيلية، وارتفعت سنوياً بنسبة 6.3% بين سنوات 1970 - 1993[14]، لتتجاوز بقليل مع نهاية عام 2018 نسبة القوى الفلسطينية العاملة في السوق الإسرائيلي من مجمل القوى العاملة الفلسطينية ما نسبته 18%، تعمل 64% منها في قطاع البناء والتشييد[15]. بلغ في الربع الأول من العام الماضي (2019) عدد العاملين

10 بروتوكول باريس الاقتصادي-مراجعة الواقع التطبيقي، هالة الشعيبي، ماس 2013

11 البنود المتعلقة بالعمل في بروتوكول العلاقات الاقتصادية بين حكومة اسرائيل ومنظمة التحرير الفلسطينية مراجعة نقدية، ليلى فرسخ، 1999

12 بروتوكول باريس الاقتصادي-مراجعة الواقع التطبيقي، هالة الشعيبي، ماس 2013

13 البنود المتعلقة بالعمل في بروتوكول العلاقات الاقتصادية بين حكومة اسرائيل ومنظمة التحرير الفلسطينية مراجعة نقدية، ليلى فرسخ، 1999

14 المصدر السابق

15 مسح القوى العاملة، دورة (كانون ثاني – اذار، 2019)، الربع الأول 2019، جهاز الاحصاء المركزي الفلسطيني، 2019

الفلسطينيين في «إسرائيل» والمستعمرات 127 ألف عامل من الضفة الغربية، 68% منهم يملكون تصاريح عمل، بينما يعمل 19% منهم بدون تصاريح، و13% منهم حاملين لبطاقة إسرائيلية أو جواز سفر أجنبي[16]. في حين تتزايد معدلات البطالة في الأراضي الفلسطينية وتحديداً في قطاع غزة التي تبلغ فيها نسبة البطالة ثلاثة أضعاف الضفة الغربية بنسبة 46% مقابل 16% في الضفة الغربية[17]. الأرقام توضح مدى الاعتماد على السوق الإسرائيلية لتشغيل عدد كبير من العاملين الفلسطينيين.

لم يلتزم الطرف الإسرائيلي أيضاً «بتحويل اقتطاعات تأمين التقاعد التي تجبيها من العمال الفلسطينيين شهرياً إلى مؤسسة تأمين معاشات التقاعد، والتي يفترض أن تقوم السلطة الوطنية الفلسطينية بانشائها، لكن عملياً، لم تقم السلطة الوطنية الفلسطينية بإنشاء مؤسسة التقاعد أو صندوق تأمين اجتماعي لتحويل هذه الأموال إلى حسابها، وحجبت «إسرائيل» تحويل هذه المبالغ تحت حجة عدم وجود المؤسسة»[18]

2. أموال المقاصة: تستخدم «إسرائيل» أموال المقاصة كأداة ضغط وعقاب للسلطة الفلسطينية، وهي أموال تستوجب قيام الطرف الإسرائيلي بتحويلها شهرياً وتشمل بشكل أساسي: (أ) ضرائب دخل العاملين الفلسطينيين في الأراضي المحتلة والمستوطنات، (ب) الجمارك التي يجبيها الطرف الإسرائيلي على البضائع المتوجهة نحو الأسواق في الأراضي الفلسطينية، (ج) استقطاعات تأمين العاملين الفلسطينيين في السوق الاسرائيلي[19]. وبخصوص المقاصة، صادق «الكنيست» أولياً في شباط 2019 على اقرار مشروع اقتطاع مخصصات الأسرى والشهداء التي تدفعها السلطة الوطنية لعوائل الشهداء والأسرى من أموال المقاصة، فيما أعلن نتنياهو رئيس وزراء إسرائيل نية الحكومة الاسرائيلية الخصم من أموال المقاصة بقيمة الخسائر التي تكبدها المزارعون الاسرائيليون في غلاف غزة نتيجة البالونات الحارقة! في المقابل أكدت السلطة الفلسطينية في عدة مناسبات رفضها لاستلام أموال المقاصة منقوصة، رفضاً للقرصنة الإسرائيلية على أموال الفلسطينيين، الا أن حاجتها لهذه المبالغ دفعها نحو القبول لاحقا بجدول التحويلات الزمني التي تقرره «إسرائيل»، حيث تشكل المبالغ المحولة من المقاصة ما نسبته 68% تقريباً من مجمل الايرادات في الموازنة العامة للسلطة[20]، لذا تعتبر أموال المقاصة «شبكة الأمان» التي تستطيع السلطة من خلالها تسديد التزاماتها والمستحقات المترتبة عليها[21]، خصوصاً

16 المصدر السابق

17 المصدر السابق

18 بروتوكول باريس الاقتصادي-مراجعة الواقع التطبيقي، هالة الشعيبي، ماس 2013

19 ماذا تعرف عن أموال المقاصة بسبب الخلاف بين عباس والاحتلال؟، الجزيرة، 2019، https://n9.cl/hmgp

20 المصدر السابق

21 مركز الأبحاث في منظمة التحرير الفلسطينية، ايرادات المقاصة والتسرب المالي، محمود حسين عيسى

في ظل التراجع الحاد للدعم المالي الدولي والعربي في السنوات الأخيرة.

3. الميزان التجاري مع «إسرائيل»: لا تزال «إسرائيل» المورد الرئيسي للبضائع إلى الأراضي الفلسطينية، بمعدل واردات تصل ما نسبته 56% تقريباً من مجمل الواردات[22]، في حين تبلغ نسبة الصادرات الفلسطينية إلى «إسرائيل» ما نسبته 84% تقريباً من مجمل الصادرات إلى العالم[23]. المثير للغضب والألم أن الاقتصاد الفلسطيني يعتمد على واردات إسرائيلية تتركز حول سلع استراتيجية كالكهرباء والوقود والاسمنت والأعلاف والأدوية[24]، مما يمعن في الحاق الاقتصاد الفلسطيني بالإسرائيلي، ويزيد من صعوبة الافلات من سطوته نظراً للاعتماد الكبير على سلع استراتيجية وبنيوية تمس حياة الفلسطيني بشكل يومي. رغم سطوة القوة الاحتلالية وسيطرتها على الكثير من المفاتيح الاقتصادية؛ الا أن السلطة الفلسطينية قصرت هنا باتخاذ خطوات تساعدها قدر الإمكان على الإفلات من بعض الالتزامات القسرية: القدرة على استيراد البترول من دول عربية، وفق ما تسمح به اتفاقية باريس، الا أن السلطة الفلسطينية تواصل استيراد البترول من الجانب الإسرائيلي، ولم تتوجه حقاً نحو تفعيل هذه الخطوة، أو مثلا تشجيع استخدام الطاقة البديلة المتجددة كالطاقة الشمسية كبديل للكهرباء في العديد من المنشآت، فقد أقرت، نظرياً، «هيئة تشجيع الاستثمار الفلسطينية» قانوناً بالإعفاء الضريبي لمدة سبع سنوات لمحطات توليد الطاقة الكهربائية من مصادر الطاقة المتجددة[25]، وصدرت السلطة خطاباً يشجع على الاستثمار في الطاقة البديلة لتخفيف وطأة اعتماد الفلسطينيين على الطاقة الكهربائية الإسرائيلية، الا أنه على المستوى العملي يواجه هذا القطاع مشاكل عديدة أبرزها: قلة الأبحاث الفلسطينية المتعلقة بالطاقة المتجددة، أو تلك التي تقدم اقتراحات علمية بالشكل الأمثل لاستغلال هذه الطاقة، ضعف التشريعات والقوانين المتعلقة بهذا القطاع، التكلفة التركيبية العالية بالرغم من المردود المالي الاستراتيجي[26]، بطئ وتعقد الاجراءات، مقاومة شركة الكهرباء لحلول الطاقة البديلة من منطلق احتكارها لسوق الطاقة الكهربائية في فلسطين[27].

هناك فرصة حقيقة بالاستثمار على هذين المستويين تحديداً (استيراد البترول والطاقة البديلة المتجددة) الا أن السلطة الفلسطينية لم تتخذ خطوات فعلية ناجزة لتذليل العقبات في هذا الإطار.

22 الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، احصاءات التجارة الخارجية المرصودة، السلع والخدمات، النتائج الأساسية، 2018

23 المصدر السابق

24 المصدر السابق

25 هيئة تشجيع الاستثمار الفلسطينية

26 مركز المعلومات الوطني الفلسطيني (وفا)، الطاقة البديلة المتجددة في فلسطين.

27 الطاقة البديلة: استثمار ناجح ولكن.. أنصار اطميزة، 2017 https://n9.cl/2izvo

أبقت الاتفاقية على نظام الاتحاد الجمركي المنحاز بشكل كبير لصالح الطرف الإسرائيلي، وتم السماح بالتقليل من قيمة الضريبة المضافة بفارق نقطتين فقط عن تلك المعمول بها في «إسرائيل»[28]، وبالتالي رسخت الاتفاقية بدورها مكانة «إسرائيل» الاقتصادية كمركز اقتصادي متقدم للإنتاج والتصدير ودفعت بالفلسطيني إلى الهامش فتحول إلى مستودع للعمالة الرخيصة من جهة، وإلى سوق استهلاكية للبضائع الإسرائيلية من جهة أخرى[29]، اضافة إلى ذلك فإن سيطرة الجانب الإسرائيلي على المعابر يجعلها تتحكم بكل أشكال الاستيراد والبضائع المدخلة إلى السوق الفلسطينية، وتجرد السلطة من قدرتها على مراقبة هذه البضائع[30]. والأشد مرارة، أن الاتفاق أعاد ترسيخ علاقات القوى الاقتصادية القائمة أساساً قبل اتفاقية أوسلو بشكل تعاقدي وممأسس[31]، حيث لا تمتلك السلطة، كطرف سلبي، أي سيادة حقيقية على المعابر وأجزاء كبيرة من الأراضي، الأمر الذي يصعب عليها القدرة على المناورات الاقتصادية بمستويات عدة.

من الواضح جداً، بلغة الأرقام المذكورة آنفاً، أن بروتوكول باريس يكرس تبعية الاقتصاد الفلسطيني للإسرائيلي، ويعمل على الحاقه بكل السبل الممكنة، مما أضر به على مدار عقود طويلة وخلق تشوهات بنيوية به؛ حدت من كفاءته وقدرته الإنتاجية. حسب تقرير أصدره صندوق النقد الدولي عام 2018 فإن معدل نمو الاقتصاد الفلسطيني ضئيل جداً، وغير كافي لتحسين مستوى المعيشة للشعب الفلسطيني، ولا يبشر بمستقبل مزهر؛ حيث معدلات البطالة في تزايد مستمر وتحديداً في قطاع غزة، وازدياد في عجز الموازنة والدين العام، وازدياد في الاعتماد على المنح الخارجية رغم تراجعها في السنوات الأخيرة، وتراجع الاستثمارات في فلسطين[32].

جاءت صيغة الاتفاقية، فرضياً، من منطلق يطمح بتعزيز الاقتصاد الفلسطيني عن طريق تطبيق القرارات التي تحمل الأولوية التنموية للدولة الفلسطينية الناشئة مستقبلا، الا أنها حدت من قدرة السلطة الوطنية على اتخاذ قرارات اقتصادية مستقلة[33]، لأن الاشكال الجوهري بخصوص اتفاقية باريس الاقتصادية ينبع من كونها مقيدة تماماً بالمحددات السياسية في اتفاق أوسلو، الذي أعطى الفلسطينيين دولة «كنتونات» مقطعة الأوصال، لتحمل باريس الوزر الاقتصادي المشوه والملائم لمشروع «الدولة» هذا.

نحو الانفكاك

بعد استعراض للسياق التاريخي، وأثر بروتوكول باريس الاقتصادي، وشكل العلاقة الاقتصادية بين السلطة الفلسطينية والاحتلال الاسرائيلي، سنبحث في هذا الفصل من الورقة جوانب الخطاب الإعلامي والرسمي الذي صدرته السلطة الفلسطينية، منذ تسلم

28 المصدر السابق

29 الاتحاد الجمركي وحل اللادولة الاسرائيلي، أمل أحمد، 2014 https://n9.cl/zlwtn

30 الانفكاك الاقتصادي عن اسرائيل: التحديات ومتطلبات النجاح، ماس، 2019

31 بروتوكول باريس الاقتصادي-مراجعة الواقع التطبيقي، هالة الشعيبي، ماس 2013

32 الانفكاك الاقتصادي عن اسرائيل: التحديات ومتطلبات النجاح، ماس، 2019

33 الانفكاك الاقتصادي عن اسرائيل: التحديات ومتطلبات النجاح، ماس، 2019

سلام فياض لرئاسة الوزراء وحتى يومنا هذا، بتناول التوجهات بالانفكاك الاقتصادي عن «إسرائيل» مقابل الخطوات العملية المتخذة بهذا الخصوص.

حكومة فياض

ركز الطرح الأساسي الذي صدرته السلطة في ظل تولي سلام فياض رئاسة الوزراء أواسط تموز 2007، على الشروع في بناء دولة مؤسساتية تهدف إلى انهاء الاحتلال القائم على الأراضي المحتلة منذ العام 1967، وإلى اقامة دولة فلسطينية مستقلة. حمل برنامج حكومة فياض أهدافاً عديدة أخرى كتعزيز الوحدة الوطنية، حماية قضايا اللاجئين والقدس والأسرى، التنمية البشرية، تحقيق المساواة والعدالة الاجتماعية، تعزيز آليات ومبادئ الحكم الرشيد، توفير الأمن والأمان، وبناء علاقات دولية ايجابية، بالإضافة إلى تحقيق الاستقلال الاقتصادي والازدهار الوطني، وتحت هذا البند الأخير يقول البرنامج بصريح العبارة: «يشكل تحرير الاقتصاد الوطني من الارتهان والهيمنة والتبعية لاقتصاد الاحتلال الإسرائيلي أولوية وطنية فلسطينية قصوى»[34]، ويسهب البرنامج في البند المتعلق بتنمية القطاع الاقتصادي في وضع سياسات للمؤسسات العامة العاملة في القطاع الاقتصادي، ويذكر البرنامج بشكل واضح مسؤولية هذه المؤسسات في «انهاء التبعية والهيمنة للاقتصاد الإسرائيلي على الاقتصاد الفلسطيني»[35]، بدون وجود خطة اقتصادية تفصيلية عملية لتحقيق هذا البند وغيره من البنود التي تذكر عموماً كدعم البنى التحتية الاقتصادية، تنمية الكوادر البشرية، رفع جودة المنتج الفلسطيني، تطوير قوانين معينة وتشجيع الاستثمار، ولكن دون توضيح آليات تحقيق كل ذلك.

من المآخذ على التوجهات الاقتصادية العامة لخطة فياض الاقتصادية، توجهها الليبرالي، بالإعلاء من شأن القطاع الخاص، والاعتماد عليه بشكل كبير في العملية التنموية، والتوجه نحو تشجيع البيئة الاستثمارية للقطاع الخاص بدون مراعاة لأهمية التدخل الحكومي حفاظاً على حقوق المواطنين، والتأسيس لثقافة الاغراق بالقروض الاستهلاكية عن طريق تسهيل الاجراءات والمتطلبات الخاصة بها، وتواصلت مبالغ الاقراض بالتزايد بشكل كبير خلال العقد الماضي وبلغت 8.75 مليار دولار في العام 2019[36] مما يمعن في اغراق المواطنين في الديون لعدة سنوات مقبلة، ويترتب على ذلك انشغال المقترض بالهم الفردي مقابل الانفصال عن الهم الوطني العام.

بالمجمل، كرست سياسات فياض من ثقافة الاستهلاك، وشجعت التوجه نحو «الرفاهية»، وعجزت عن تأسيس نواة مجتمع منتج قادر على الانفكاك عن المهيمن الإسرائيلي، بل أسست لمجتمع مرتهن للبنوك، منهمك بتسديد دفعات القروض المستحقة.

حكومة الحمد الله

تكلف رامي الحمد الله بتشكيل مجلس الوزراء مطلع حزيران 2013، وعقب سنتين على رئاسته للحكومة؛ أقر المجلس الوطني

34 فلسطين: انهاء الاحتلال واقامة الدولة، برنامج الحكومة الثالثة عشرة، 2009

35 المصدر السابق

36 الوضع المالي للبنوك، جمعية البنوك في فلسطين، 2019

الفلسطيني (برلمان منظمة التحرير) في بيانه الختامي مساء 5 آذار 2015 بوقف التنسيق الأمني، والتوجه نحو الانفكاك عن الاقتصاد الاسرائيلي، بعد تأزم واضح في الأفق السياسي، تجلى في توجه السلطة الفلسطينية حينها إلى مؤسسات المجتمع الدولي لعقد اتفاقيات دولية، واجبار «إسرائيل» على الالتزام بقرارات مجلس الأمن، فأقدمت «إسرائيل» على حجز أموال المقاصة، واستمرت الأزمة السياسية بالتفاقم، وبلغت ذروتها حين اعترف رئيس الإدارة الأميركية ترامب رسمياً مساء 6 كانون الأول 2017 بالقدس عاصمة «لإسرائيل»؛ في اطار محاولة فرض «صفقة القرن» كأمر واقع على الشعب الفلسطيني والسلطة الفلسطينية.

أطلق الحمد الله مطلع عام 2018، قبل سنة على استقالته، دعوة لتشكيل لجنة للبدء في اتخاذ خطوات الانفكاك الاقتصادي عن «إسرائيل»، ودراسة امكانية الانتقال من استخدام عملة الشيكل إلى أي عملة أخرى أو اصدار عملة نقدية فلسطينية[37]، كما أكدت حكومة الحمد الله في الاستراتيجية القطاعية لتنمية الاقتصاد الوطني (2017-2022) بالدفع نحو اقتصاد فلسطيني مستقل عن طريق تقليل التبعية للاقتصاد الإسرائيلي، بالإضافة إلى توجهات عامة أخرى لا تختلف في جوهرها عن توجهات فياض الاقتصادية، بهدف تشجيع الصناعات والاستثمار بالاعتماد على التعاون مع القطاع الخاص، وسن قوانين تنظيمية وتشجيعية ودعم للبنى التحتية للاقتصاد المحلي. لم تذكر دعوة الحمد الله آليات حقيقة تدفع باتجاه تطبيق أي شكل من أشكال الانفكاك، بل وأعادت تكريس ما تم مأسسته من ثقافة استهلاك في فترة الحكومة السابقة، حيث استمرت مبالغ الاقتراض بالارتفاع بنسب عالية.

حكومة اشتية

منذ تولي محمد اشتية رئاسة الوزراء أواسط نيسان 2019، واظب على تكرار توجه السلطة ذاته حول الانفكاك الاقتصادي الكامل عن «إسرائيل»، ولكن بلغة أكثر وضوحاً: اتخذت حكومة اشتية في نهايات عامها الأول قراراً بمنع استيراد العجول من الجانب الإسرائيلي، ليرد عليه الطرف الإسرائيلي بمنع دخول منتوجات زراعية من الضفة إلى «إسرائيل». تم تصدير قرار منع استيراد العجول على أسس خطاب القرار بالانفكاك، وعلى أساس أنه يأتي ضمن خطة مدروسة من خطوات الانفكاك، ولكن لم يصدر بعدها أي خطوة تذكر بهذا الخصوص، ولم يتم اصدار أي خطة أو نشرة رسمية توضح الحكومة فيها موقفها من علاقة التبعية مع «إسرائيل»، وكيفية الانفكاك منها.

طرح اشتية استراتيجية العناقيد التنموية، والتي تنظر إلى كل مدينة باعتبارها عنقوداً اقتصادياً بحسب ميزاتها، وعلى سبيل المثال: قلقيلية عنقود زراعي، بيت لحم سياحي، رام الله خدماتي، والخليل ونابلس صناعي. ابتدأ العمل في أيلول 2020 في قلقيلية باعتبارها عنقوداً زراعياً؛ ورصدت الحكومة 23 مليون دولار لاستصلاح أكبر مساحة

37 هل تنجح السلطة الفلسطينية بالانفكاك عن اسرائيل؟، خالد أبو عامر، 2018 https://n9.cl/j15mt

من الأراضي يمكن اعادة زراعتها[38]. يكمن الاشكال في خطة التنمية بالعناقيد بأنها تتغاضى عن المشاكل البنيوية التي وجدت منذ بداية الاحتلال، ومروراً بإعادة ترسيخها في بروتوكول باريس؛ حيث تمتلك «إسرائيل» اليد العليا في السيطرة على معابر وحدود الضفة الغربية وتفرض حصاراً خانقاً على غزة، وتتحكم بالموارد الطبيعية، وتسيطر على شبكة الطرق بين المدن في الضفة الغربية، مما يصعب التعامل مع العناقيد التنموية باعتبارها وحدة واحدة؛ فالعناقيد تحتاج أن تكون متلاصقة حتى تستطيع تكوين تكامل اقتصادي وتتبادل المنفعة فيما بينها، أما فكرة العناقيد الاقتصادية/ التنموية المتباعدة دلالة على تكريس غير مباشر لسياسات الاحتلال؛ بتقطيع أوصال الوطن لفرض سيطرته عليه.

"بربوغاندا" الانفكاك: ردة فعل على الانسداد

حرصتْ السلطة الفلسطينية في خطابها الرسمي على الترويج لسياسة الانفكاك الاقتصادي عن «إسرائيل»، ومع أنه بدا أقل وضوحاً في السابق، الا أن وتيرته ارتفعت اليوم، فأصبح يتداول بشكل أكبر بوسائل الإعلام، ذلك أن انسداد الأفق السياسي في السنوات الأخيرة ساهم برغبة السلطة المحاصرة سياسياً في رفع صوتها والتهديد بالانفكاك.

ورغم أن الانفكاك الاقتصادي يتداوله خطاب السلطة الرسمي والإعلامي منذ سنوات عديدة، الا أنه لم يتم وضع خطة استراتيجية حقيقية واحدة متمحورة حول الانفكاك الاقتصادي عن «إسرائيل» وغابت كهدف استراتيجي، و«التبشير» بالانفكاك كهدف استراتيجي في أدبيات السلطة، وخططها القطاعية والاستراتيجية لتحقيق الاستقلال الاقتصادي؛ ما هو الا «بربوغاندا» تروجها السلطة حول نفسها بغرض إيهام المواطنين بقدرتها على اتخاذ قرارات اقتصادية وسياسية سيادية، بعيدة عنها كل البعد في الحقيقة؛ ذلك أن السيادة الاقتصادية مصدرها سيادة سياسية فعلية على أرض الواقع ولا تملكها. غيبت السلطة وضع أية آليات عملية تدفع بالعجلة الاقتصادية نحو الاكتفاء الذاتي، ولم تتخذ سوى بعض الخطوات العملية غير المدروسة ضمن هذا السياق. كانت السلطة الوطنية الفلسطينية أمام خيارات عديدة، يمكن أن تخفف من حدة التبعية للاقتصاد الفلسطيني، وتساعد على اخراج شعب فلسطين من عمق التبعية الاقتصادية منذ ثلاثة عقود، الا أنها آثرت اغماض العين عن الخيارات، وافترضتْ حُسن النوايا عند الطرف الإسرائيلي، وتسامحه بالتصرف حسب مشيئة سلطة قبلت تسهيلات الاحتلال؛ بتوفير امتيازات لنخب سياسية واقتصادية معينة، وضعت مصالح «النخبة» الذاتية أمام المصلحة العليا السياسية والاقتصادية للشعب الفلسطيني!

تأتي القرارات الاقتصادية الفلسطينية، اليوم، كردة فعل على فشل سياسي تتحمله السلطة الفلسطينية، في غياب أي أفق لحل سياسي راهنت عليه كقيادة للشعب الفلسطيني، وراكم انسداد الأفق الحصار السياسي الذي

38 رئيس الوزراء يطلق خطة العناقيد التنموية بدءا من قلقيلية، وكالة الأنباء والمعلومات الفلسطينية (وفا)، 2019 https://wafa.ps/ar_page.aspx?id=GkHqCEa860372339211aGkHqCE

ازداد شراسة بعد اعتراف الإدارة الأميركية بالقدس عاصمة لدولة «إسرائيل» اليهودية، وقيام الاحتلال بتوقيع معاهدة «سلام» مع البحرين وأخرى مع الامارات وثالثة مرتقبة مع السودان! وهناك مؤشرات على «تفلت» دول اقليمية أخرى للالتحاق بمسيرة بعض الأنظمة العربية الحاكمة بهرولة نحو التطبيع. لم تطرح السلطة الفلسطينية فعلياً منذ نشأتها أواخر 1993 الانفكاك كفعل اقتصادي حقيقي، وظل حبيساً في أدبياتها؛ لتفيق اليوم على أهمية الانفكاك الاقتصادي عن «إسرائيل»، وتبدأ بالتخبط في غياب خطوات مدروسة، وخطط استراتيجية وطنية واضحة، وتطالب المواطنين بتحمل نتائج الانفكاك، بعد عقود طويلة من المساهمة في تكريس التبعية الاقتصادية «لإسرائيل».

امكانية الانفكاك

قانونياً، وكخطوة أولى على طريق الانفكاك الاقتصادي عن «إسرائيل»، يمكن للسلطة الانسحاب من اتفاقية باريس. تنص «اتفاقية فيينا لقانون المعاهدات لعام 1969» حسب المادتين (53) و(64) أن أي انتهاك «لقاعدة آمرة» في القانون الدولي يبطل بالضرورة أي اتفاق بين الطرفين، وتنقض ممارسات سلطات الاحتلال بشكل صارخ القانون الدولي، كما أن المادة (60) من قانون المعاهدات يسمح لأي طرف الانسحاب من الاتفاقية الموقعة بينهما في حال نقض الطرف الآخر لها جوهرياً، وأقدم الطرف الإسرائيلي على انتهاكات جوهرية بما يخص بروتوكول باريس[39]. من المهم الايضاح هنا أيضاً، بأن اتفاقية باريس الاقتصادية تأتي ضمن اتفاق سياسي أوسع (مبادئ أوسلو) والحقيقة أن الخلل يكمن في الاتفاق السياسي المجحف بحق الشعب الفلسطيني بالأساس، ومنح سلطات الاحتلال اليد العليا في السيطرة على مناحي الحياة الفلسطينية كافة.

اقتصادياً، يصعب على السلطة الافلات بالكامل من شكل العلاقة الاقتصادية المهيمنة التي يفرضها الاحتلال على الشعب الفلسطيني في الضفة وحصار غزة، حيث ازدادت تعمقاً على مدار عقود من الاحتلال، وخصوصاً في ظل السيطرة الفعلية للقوة العسكرية الإسرائيلية على الأرض، وتحكمها في المعابر الحدودية والسلع الاستراتيجية الواردة إلى مناطق السلطة. في حال الانفكاك الكامل، على سبيل المثال، من المتوقع أن يخسر العمال الفلسطينيون مواقع عملهم داخل «الخط الأخضر»، الأمر الذي يشكل ضغطاً اقتصادياً كبيراً على السلطة الفلسطينية ولن تستطع تحمله، فيما يخسر الاقتصاد الفلسطيني جزءاً من مجمل ناتجه المحلي، اضافة إلى حاجة السلطة لإيجاد بديل للصادرات الفلسطينية التي تسوق معظمها في السوق الإسرائيلية، وحاجتها أيضاً لخلق مشروع اقتصادي وطني مستقل قادر على تشجيع الاستثمار المحلي، ودعم المنتج الوطني وتشجيع استهلاكه محلياً واقليمياً، ويمتلك قدرة على خلق بنية تستوعب عدداً كبيراً من العمالة تلبي احتياجات السوق المحلية الاستراتيجية.

تجاوزت سلطات الاحتلال في الآونة الأخيرة السلطة الفلسطينية، وتحديداً في المناطق المصنفة «ج» الخاضعة للسيطرة الإسرائيلية؛

39 الانفكاك الاقتصادي الفلسطيني عن اسرائيل: نظرة معمقة في الامكان الاقتصادي والقانوني، مركز رؤية للتنمية السياسية، محمد الأسدي وحسان عمران، 2020

بخلق مشاريع زراعية وصناعية مشتركة تتعامل بشكل مباشر مع عمال وتجار فلسطينيين عن طريق «المنسق»، وتخدم بالأساس الاقتصاد الإسرائيلي لتغطية حاجاته، مما يمعن أيضاً في زيادة التبعية والالحاق بالاقتصاد الاسرائيلي، وقد تبلورت شريحة فلسطينية، على مدار سنوات سابقة، تتغذى على علاقتها الاقتصادية والتجارية مع الاحتلال، وغير معنية اطلاقاً بالانفكاك كونه يشكل مصدراً مالياً مربحاً لشريحة نفعية.

سياسياً، من الصعب أن تخرج السلطة من تحت المطرقة الاقتصادية الإسرائيلية بالكامل، في حال استمرت بتبني مشروعها السياسي الحالي. بالإمكان، رغم المعيقات العديدة، تخفيف حدة التبعية على بعض المستويات ان أقرت السلطة ذلك، الا ان انفكاكاً اقتصادياً كاملا من الصعب تحقيقه في ظل الإطار السياسي الذي يحتجز السلطة الفلسطينية. لو افترضنا أن الطرف الرسمي «انحاز» إلى مشروع سياسي – اقتصادي مقاوم؛ فإن قيام السلطة الفلسطينية باتخاذ خطوات جدية باتجاه الانفكاك الكامل عن «إسرائيل»، يعني أنها ستدفع ثمناً سياسياً كبيراً، وتواجه حصاراً اقتصادياً خانقاً.

رغبة الانفكاك واشكالية الخطاب

يحمل الخطاب الذي تصدره السلطة حول الانفكاك الاقتصادي عن «إسرائيل» تعقيدات كبيرة، حيث تتعامل السلطة الوطنية الفلسطينية مع الانفكاك الاقتصادي بشكل منفصل عن السياق السياسي، وتعتبره بديلا عن النضال ضد الاحتلال، وكأن التوجه نحو الانفكاك يستطيع أن يشكل بديلا وطنيا للتخلص من الاحتلال؛ فالانفكاك الاقتصادي الحقيقي بحاجة إلى مشروع وطني شامل على أرضية التخلص الكامل من الاحتلال، واعادة فرض سيطرة فلسطينية على المعابر والحدود، والتحكم بالموارد الطبيعية الوطنية، وخلق اقتصاد فلسطيني منتج غير قائم على الريع كما هو الحال اليوم، وقادر على تحقيق اكتفاء ذاتي، ويدعم المنتج الوطني ويشجع على استهلاكه، ويتجه بخطوات عملية في سبل التخلص من الهيمنة الإسرائيلية على كل المستويات.

كل الخطوات الخجولة التي تتخذها السلطة الفلسطينية، حتى هذه اللحظة، تندرج تحت تحسين شروط العبودية، ويبقى السؤال مفتوحاً: ما مدى جدية السلطة الفلسطينية في التوجه نحو الانفكاك في ظل الارتزاق على الريع القائم جراء أزمة المشروع الوطني؟ ما مدى رغبة شرائح الأثرياء الجدد بالانفكاك وقد ربطتها علاقة بنيوية ربحية بالاحتلال؟ على افتراض أن الشريحة اتخذت خطوات جدية نحو الانفكاك، سيتكشف سريعاً أنها تبحث عن اعادة موضعة ذاتية في علاقتها مع السوق الرأسمالي العالمي، عبر تحييد الوسيط الإسرائيلي، بغرض رفع سقف المكاسب وتوسيع هامش الربح.

بالمحصلة، يستند خطاب السلطة الفلسطينية حول الانفكاك الكامل عن «إسرائيل» على منطق مخفي مشوه يروج لفكرة غير قابلة للتحقيق: بناء دولة مؤسسات ديمقراطية واقتصاد فلسطيني مستقل قادر على تحقيق تنمية دائمة تحت الاحتلال. إذا استطاعت السلطة تحقيق هذا في ظل وجود الاحتلال..

ما حاجتها فعلا إلى بناء مشروع وطني حقيقي قائم على فكرة التخلص الكامل من الاحتلال؟

المراجع:

- الأسدي، محمد؛ وعمران، حسان.2020. الانفكاك الاقتصادي الفلسطيني عن «إسرائيل»: نظرة معمقة في الإمكان الاقتصادي والقانوني، مركز رؤية للتنمية السياسية.
- الرجبي،عماد.2017. في 1967 قبضت اسرائيل على اقتصاد فلسطين: حصار الزراعة والصناعة ... ناهيك عن مسألة العمال! مؤسسة الدراسات الفلسطينية.
- فرسخ، ليلى. 1999. البنود المتعلقة بالعمل في بروتوكول العلاقات الاقتصادية بين حكومة اسرائيل ومنظمة التحرير الفلسطينية: مراجعة نقدية. معهد أبحاث السياسات الاقتصادية الفلسطيني.
- الشعيبي، هالة، 2013، بروتوكول باريس الاقتصادي مراجعة الواقع التطبيقي، ورقة عمل، معهد أبحاث السياسات الاقتصادية (ماس). 2013
- معهد أبحاث السياسات الاقتصادية الفلسطيني(ماس)، 2019. الانفكاك الاقتصادي عن اسرائيل: التحديات ومتطلبات النجاح. ورقة خلفية، جلسة طاولة مستديرة (1).
- عيسى، محمود حسين. ايرادات المقاصة والتسرب المالي. مركز الأبحاث في منظمة التحرير الفلسطينية.
- ماذا تعرف عن أموال المقاصة سبب الخلاف بين عباس والاحتلال؟ الجزيرة، 2019، https://n9.cl/hmgp
- تطويرالاقتصادالفلسطيني،7.9.2020 https://fanack.com/ar/palestine/economy/development-palestinian-economy/
- اللجنة الاقتصادية لغربي اسيا، الاتجاهات الصناعية والاقتصادية في الضفة الغربية وقطاع غزة. بيروت: شعبة الصناعة المشتركة بين الأكوا- منظمة الامم المتحدة للتنمية الصناعية «أكوا - يونيدو»، 1981، ص24.
- الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، مسح القوى العاملة (دورة كانون ثاني-أذار، 2019)، الربع الأول 2019.
- الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني،2018، إحصاءات التجارة الخارجية المرصودة، السلع والخدمات، النتائج الاساسية.
- مركز المعلومات الوطني الفلسطيني(وفا)، الطاقة البديلة المتجددة في فلسطين، https://info.wafa.ps/ar_page.aspx?id=9073
- أحمد، أمل، 2014. الاتحاد الجمركي وحل اللادولة الاسرائيلي. https://n9.cl/zlwtn
- اطميزة، أنصار، 2017. الطاقة البديلة: استثمار ناجح ولكن...، https://n9.cl/2izvo

العمالة الفلسطينية بين خطر الجائحة وأزمة المعيشة
السياسات النيوليبرالية في مواجهة تداعيات الوباء

الباحثة: لميس فراج

منذ اكتشاف فيروس كورونا المستجد مطلع العام 2020، يرزح العالم تحت هول الصدمة، وثقل تراجع مستوى الإنتاج وتأثيره على القطاعات الاقتصادية بأشكال عديدة.

كشفت الجائحة، على المستوى العالمي، ضعف السياسات النيوليبرالية في مواجهة الأزمات والكوارث، وراوحت بين تغليب الأرباح مقابل الأرواح، وانتجت شرائح من الفقراء الجدد، وبدت الأزمة، على المستوى الفلسطيني، مركبة انطلاقاً من محدودية الإمكانيات الفلسطينية (ضعف وهشاشة الاقتصاد الفلسطيني) والاعتماد على المنح والمساعدات الخارجية (كثرة المتحكمين من المجتمع الدولي) والارتباط العضوي بالسياقات العالمية سيّما «إسرائيل».

خلّفت الجائحة، وما رافقها من إغلاقات، تعطّل العديد من الأنشطة الاقتصادية، وتسريح مجموعات من العاملين، كما أظهرت ضعف الإمكانيات لدعم وتحفيز السوق الفلسطينية، والمقايضة بين مصدر الدخل والصحة ارتباطاً في العمالة داخل «الخط الأخضر»، وكشفت مظاهر الضعف طبيعة اقتصاد فلسطيني ينتهج مبدأ السوق الحر، وينتهج السياسات النيوليبرالية التي أسهمت في مقايضة المصالح الاقتصادية بالحقوق الوطنية، والتي شكّلت أحد أهم الأسباب لضعف الإمكانيات والأداء الحكومي.

تعتمد هذه الورقة على استعراض وتحليل الأدبيات ذات العلاقة، وتسعى إلى نقاش بعض محاور العلاقات الاقتصادية السياسية في ظل الجائحة: السياسات النيوليبرالية – القطاع الخاص ودوره في الجائحة.، والعمالة داخل «الخط الأخضر» بين الكورونا والإغلاقات.

أزمة العالم وسنة الوباء

لم يكن العام 2020 عادياً، إذ يعيش العالم اليوم في زمن الوباء، في ظروف استثنائية طالت جميع البشر، وإن اختلفت تأثيراتها وتداعيتها بين بلد وآخر. رغم أن العالم قد مر بالعديد من الأزمات المالية، الكساد الكبير 1929، والحربين العالميتين الأولى والثانية، أزمة النفط 1973، والركود الكبير في العام 2008 (أزمة الرهن العقاري) **وأزمة الغذاء العالمي، التي قدرت فيها خسارة الاقتصاد العالمي بحوالي 45% من قيمته،**[1] وغيرها من الأزمات، إلا أن جائحة كورونا صدمت العالم بأكمله، وأثرت على معظم القطاعات وبخاصة في البلدان الصناعية.

خلفت الجائحة عدة أزمات وتداعيات اقتصادية **كشفت عيوب النظام الرأسمالي** من حيث إعادة فتح الأسواق والاقتصاد، غياب التضامن العالمي لمصلحة تعزيز الأنانية القومية (ظهر في بلدان الإتحاد الأوروبي) أم

1 سمارة، أشرف، حزيران 2020، الخسائر والخاسرون جراء أزمة كورونا في الأراضي الفلسطينية، مرصد السياسات الاجتماعية والاقتصادية.

مـن خـلال تخصّـص بعـض الـدول في إنتـاج سـلع معينـة، أدى عـدم تصديرهـا إلى أزمـات حقيقيـة، سـيّما في البلـدان الناميـة.[2]

فلسـطينياً، كـما حـال دول العـالم، توقـع البنـك الـدولي انكـماش في الاقتصـاد الفلسـطيني خـلال هـذا العـام، قـد يصـل إلى 7% في حـال تفاقمـت الأزمـة الناتجـة عـن تفـشي فـيروس كورونـا،[3] في حـين أشـارت تنبـؤات الجهـاز المركـزي للإحصـاء الفلسـطيني إلى انخفـاض الناتـج المحـلي الإجـمالي بنسـبة 14% في عـام 2020 مقارنـة مـع عـام 2019.[4] أمـا معهـد أبحـاث السياسـات الاقتصاديـة الفلسـطينية – مـاس فقـد توقـع انخفاضـات بنـاءً عـلى عـدة سـيناريوهات تبـدأ مـن 21% إلى 35% بالمقارنـة مـع العـام 2019.[5]

تظهـر المعطيـات بعـض التبايـن والاختـلاف في التقديـرات نظـراً لاختـلاف المنهجيـات، إلّا أنهـا قـد ترتبـط بخصوصيـة الاقتصـاد الفلسـطيني وحـدود السـيطرة الفلسـطينية، والعلاقـة المبـاشرة مـع الاقتصـاد الإسرائيـلي، وتحديـداً فيـما يتعلـق بالعمالـة داخـل «الخـط الأخـضر» وانتشـار الوبـاء في «إسرائيـل».

يعتـبر الاقتصـاد الفلسـطيني اقتصـاداً خدماتيـاً، ذلـك أن الأنشـطة الخدماتيـة تشـكّل أكـثر مـن 70% مـن **الناتـج المحـلي الإجـمالي**[6] (تشـمل قطـاع الخدمـات، تجـارة التجزئـة والجملـة، المعلومـات والاتصـالات، الإدارة والدفاع، الأنشـطة الماليـة وأنشـطة التأمـين)، وتشـكّل نتاجـاً لبنيـة التفاعـلات والسياسـات النيوليبراليـة، التـي غلّبـت النمـو الاقتصـادي قصـير الأجـل عـلى حسـاب القطاعـات التنمويـة، ففـي الوقـت الـذي اعتمـد فيـه الاقتصـاد الفلسـطيني عـلى القطـاع الزراعـي حيـث شـكل مـا يقـارب 12% مـن الناتـج المحـلي الإجـمالي عـام 1994 أصبحـت مسـاهمة القطـاع الزراعـي لا تتجـاوز 3% مـن الناتـج المحـلي الإجـمالي عـام 2018، علـماً أن القطاعـات الإنتاجيـة تولـد النمـو الطويـل الأجـل للاقتصـاد،[7] عـلى عكـس القطاعـات الخدماتيـة والاعتـماد عـلى الخدمـات التـي تعرضهـا للأزمـات، وتجعلهـا أكـثر تبعيـة وارتهانـاً بالسـياقات العالميـة، لا سـيّما «إسرائيـل» عـلى وجـه الخصـوص.

أظهـرت التركيبـة العماليـة للعمالـة في فلسـطين أن عـدد العاملـين بلـغ حـوالي مليـون عامـل، 66% منهـم يعملـون في القطـاع الخـاص، 13% داخـل «الخـط الأخـضر» والمسـتوطنات،[8] في حـين أن نسـبة العمالـة الفلسـطينية في القطـاع الحكومـي تشـكّل 20%، وهـم يتقاضـون أجورهـم مـن السـلطة الفلسـطينية التـي توفرها مـن أمـوال المقاصـة، وتتحكـم بهـا «إسرائيـل» تبعـاً للظـروف السياسـية (لم يتـم تحويـل أمـوال المقاصـة منـذ شـهر أيـار 2020 رداً عـلى قـرار السـلطة الفلسـطينية بوقـف التنسـيق

2 صـادق، طـارق، 2020، الاقتصـاد الفلسـطيني في زمـن كورونـا، مجلـة الدراسـات الفلسـطينية، العـدد 123، ص 165.

3 خـبر صحفـي صـادر عـن البنـك الـدولي، بتاريـخ 2020/6/1، https://www.albankaldawli.org/ar/news/press-palestinian-economy-struggles-as-/01/06/release/2020coronavirus-inflicts-losses

4 الإحصـاء الفلسـطيني يعلـن التنبـؤات الاقتصاديـة لعـام 2020 جـراء جائحـة كورونـا، نيسـان 2020.

5 المراقـب الاقتصـادي، تقييـم أولي للأثـار المحتملـة عـلى الاقتصـاد الفلسـطيني لتفـشي وبـاء كوفيـد 19 في الضفـة الغربيـة، معهـد أبحـاث السياسـات الاقتصاديـة الفلسـطيني – مـاس أيـار 2020.

6 التقديـرات الأوليـة للحسـابات القوميـة الربعيـة للربـع الرابـع 2019، الجهـاز المركـزي للإحصـاء الفلسـطيني.

7 البطمـة، سـامية. (2015، 22 تمّـوز). فتـح سـوق العمـل للمـرأة الفلسـطينيّة. الشـبكة: شـبكة السياسـات الفلسـطينيّة.

8 مـؤشرات واقـع سـوق العمـل والمنشـآت في دولـة فلسـطين، الجهـاز المركـزي للإحصـاء الفلسـطيني 2020.

الأمني) توزيع الأرقام تشير إلى خلل بنيوي في تركيبة العمالة الفلسطينية وارتباطها المباشر في الاقتصاد الإسرائيلي.

القطاع الخاص والجائحة

راهنت الحكومة الفلسطينية، منذ بدء الجائحة، على القطاع الخاص، ودوره في التحمل والتّصدي لآثار الجائحة، إذ تم انشاء **صندوق وقفة عز** لجمع المساهمات من القطاع الخاص، والذي أظهر حتى اللحظة أن مساهمات القطاع الخاص دون حجم المساعدات المطلوبة، ولا تُذكر مقارنة مع أرباحهم. بلغ مجموع التبرعات للصندوق حوالي 43 مليون شيقل، ووفقاً لتقرير صادر عن مرصد السياسات الاجتماعية والاقتصادية، بينما بلغت أرباح 15 شركة كبيرة سنة 2019 أكثر من مليار و300 مليون شيقل، وحققت البنوك وحدها أرباحاً تصل إلى أكثر من 700 مليون شيقل، بينما بلغت قيمة الودائع في هذه البنوك أكثر من 50 مليار شيقل.[9]

وفي ذات السياق، وتبعاً لآثار الجائحة، قامت العديد من المنشآت التجارية إما بفصل العاملين أو تقليص ساعات عملهم وخفض أجورهم، رغم تعليمات وزارة العمل بمنع إنهاء عمل أي موظف تبعاً للجائحة،[10] وغابت أي تبعات أو عقوبات جراء عدم الالتزام بتعليمات الحكومة، والأمر الأهم من التعليمات أن الوزارة لم توفر بدائل تساعد المنشآت متوسطة وصغيرة الحجم على التصدي للجائحة، والتي بالفعل لم تعمل خلال فترة الجائحة مما أدّى إلى إنهاء عمل موظفيها. رغم جهود الحكومة بمحاولة دعم الاقتصاد، ودعم العاملين، إلا أن تلك الجهود لا زالت مبعثرة، وتفتقر إلى وجود خطط مدروسة لتفادي الأزمة المرحلية، كما أنها تقتصر على بعض التعويضات بشكل مرحلي ومؤقت، دون وجود أي توجه نحو إصلاح جذري لمعالجة الأزمة الأساسية، والخلل البنيوي في الاقتصاد الفلسطيني، والمتمثل في ارتباطه بالاقتصاد الإسرائيلي[11]، وفي السياق العالمي بما ينسجم وتوجهات المانحين، التي «**ساعدت على إضفاء طابع رسمي على العلاقة الاستعمارية غير المتكافئة من خلال بروتوكول باريس الذي أفضى إلى توطيد أركان العلاقة التي تفتقر إلى التكافؤ بين «إسرائيل» وفلسطين**[12]»، إضافة إلى السياسات النيوليبرالية المتبعة منذ إنشاء السلطة الفلسطينية.

لم تكن الأثار الاقتصادية الناجمة عن جائحة كورونا غير متوقعة، فقد أسهمت السياسات الفلسطينية المنتهجة، قبل الجائحة، في تقويض الاقتصاد الفلسطيني، ولم تنجح السياسات الفلسطينية والدولية في إحداث أي تحسن جذري في الوضع الاقتصادي، ولا حتّى في تطوير القطاع الخاص وتنميته،[13]

9 فيديو صادر عن مرصد السياسات الاجتماعية و ا لا قتصا د ية

10 حوار لوزير العمل مع جريدة الحياة، بتاريخ 2020/8/15، انظر: http://www.alhayat-j.com/ar_page.php?i=d=55a3268y89797224Y55a3268

11 بعد عام النكبة 1948 خضع الاقتصاد الفلسطيني للاقتصاد الاسرائيلي، من حيث النظام الضريبي، والتجاري، والعمالة داخل المنشآت الاسرائيلية، وبعد عام 1967، تعمقت التبعية للاقتصاد الاسرائيلي، من حيث السيطرة على النشاط المصرفي والتجاري، وأنماط الاستهلاك، وسيطرة إسرائيل على 80% من حجم الاستيراد، وارتفاع وتيرة العمل في السوق الاسرائيلية

12 وايلدمان، جيرمي، 2019، النيوليبرالية معونة للاستعمار الاستيطاني في الأرض الفلسطينية المحتلة بعد أوسلو، مجلة قضايا إسرائيلية، عدد 73

13 الخالدي، رجا، 2018، تنافسية القطاع الخاص الفلسطيني، معهد أبحاث السياسات الاقتصادية الفلسطيني.

رغم أن سياسات الحكومات المتعاقبة هدفت إلى دعم وتعزيز القطاع الخاص.

تبنّت السلطة الفلسطينية منذ تأسيسها نهج السوق الحر، وتضمنت المادة (21) من القانون الأساسي المعدّل لعام 2003: «**يقوم النظام الاقتصادي في فلسطين على أساس مبادئ الاقتصاد الحر**» للتأكيد أمام المجتمع الدولي أن نهج السوق الحر هو المبدأ الأساس للسلطة الفلسطينية، وفي اعتمادها على المساعدات الدولية.[14] حيث أوصى البنك الدولي، بالاشتراك مع العديد من الاقتصاديين الفلسطينيين والإسرائيليين، على مجموعة من السياسات الاقتصادية النيوليبرالية لتوجيه السلطة الفلسطينية،[15] وتضمنت شروط تحقيق الدولة: الحكم الرشيد، سيادة القانون، البيئة الملائمة للاستثمار، ولتحقيق هذه الغاية يتطلب أن تكون الحكومة الفلسطينية ديمقراطية على غرار الحكومات القائمة في إسرائيل، بما يعني سلطة فلسطينية قائمة تشجع التعايش مع «إسرائيل» يتولى الغرب دفة قيادتها؛ الأمر الذي تطلب وجود الخطط النيوليبرالية، والتي لا تعني الحرية المطلقة، **بل تمنح الحكومة الدور المحوري في تشكيل الطريقة التي يجري من خلالها تعريف المجتمع والحرية الاقتصادية مباشرتها وتجسيدها**[16]

وانسجم بروتوكول باريس مع هذا المبدأ، الذي بُني على أساس نظام الاتحاد الجمركي ما بين الاقتصاد الفلسطيني والإسرائيلي، مع الإبقاء على هيمنة الإقتصاد الإسرائيلي على الإقتصاد الفلسطيني، مما يعني غياب الحدود الاقتصادية بين الطرفين وحرية حركة البضائع والعمال طبعا بما يقرر ويناسب الإقتصاد المهيمن، والالتزام بسياسة تجارية واحدة تجاه الأطراف الأخرى مع بعض الاستثناءات.[17] لقد عزّز بروتوكول باريس التبعية البنيوية للاقتصاد الفلسطيني بالاقتصاد الإسرائيلي، وإن صح التعبير عزّز علاقة الاستغلال، إذ عمل على تعزيز فئة من رجال الأعمال الذين يلعبون **دور الوسيط بين المصنعين الإسرائيليين والسوق المحلية الفلسطينية**،[18] ناهيك عن تنظيم العمالة داخل «إسرائيل».

وتزامنت مرحلة توقيع اتفاقية أوسلو وانتهاج السياسات النيوليبرالية مع عقد الاتفاقيات الثنائية بين «إسرائيل» وبعض الدول العربية، وشهدت توقيع معاهدة السلام بين «إسرائيل» والأردن عام 1994، وعلى إثرها أطلقت الأردن الأجندة النيوليبرالية، وفتحت التجارة مع «إسرائيل»،[19] وكذلك الأمر مع الدول العربية، وتحديداً مصر، التي وقعت قبل ذلك اتفاقيات ثنائية مع «إسرائيل»، حيث تزامنت اتفاقيات السلام مع مرحلة الإصلاحات النيوليبرالية، تحديداً بعد فشل الأنظمة الاشتراكية، والركود الاقتصادي، وقد اتّخذت الدول العربية

14 الترتير، علاء. 2019، النيوليبرالية بنكهتها الفلسطينية، العربي الجديد.

15 Khaldi & Samour, Neoliberalism and the Contradictions of the Palestinian Authority's State-building programme, Decolonizing Palestinian political Economy, Mandy Turner, Omar Shweike, 2014

16 وايلدمان، جيرمي، 2019، النيوليبرالية معونة للاستعمار الاستيطاني في الأرض الفلسطينية المحتلة بعد أوسلو، مجلة قضايا إسرائيلية، عدد 73

17 الشعيبي، هالة، 2013، بروتوكول باريس الاقتصادي مراجعة الواقع التطبيقي، ورقة عمل، معهد أبحاث السياسات الاقتصادية (ماس).

18 دعنا، طارق، 2019، مدخل لفهم الاقتصاد السياسي للأراضي الفلسطينية المحتلة، مجلة عمران عدد 30، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات.

19 Ibid, Khaldi & Samour.

سياسة الانفتاح الاقتصادي، وابتدأت «الإصلاحات» النيوليبرالية، التي في معظمها أدّت إلى ارتفاع نسب الفقر والبطالة، واتّساع نطاق عدم المساواة، وزيادة مراقبة الحياة العامة، وظهور طبقة اجتماعية جديدة ترتبط ثرواتها ارتباطاً مباشراً بالخصخصة لمؤسسات الدولة وتحرير الاقتصاد.[20]

ظهرت ملامح النيوليبرالية خلال حقبة السبعينيات في معظم دول العالم الغربي، وتفترض النيوليبرالية، من ناحية نظرية، أن فتح الأسواق والسوق الحر سيعمل على استثمار مدخلات الإنتاج بما فيها العمالة، إضافة إلى تعديل الأسعار لتحقيق التوازن بين الطلب والعرض بما يضمن الاستخدام الكلي لعوامل الإنتاج[21]، ودعت معظم دول العالم الغربي إلى تحرير التجارة العالمية، وبدأت بإزالة الحواجز الجمركيّة، وأسست منظمة التجارة العالمية. وظهرت في «إسرائيل» ملامح النيوليبراليّة بعد العام 1977، والتي تمثلت في بيع معظم المنشآت الحكومية، وتخفيض الإنفاق الحكومي، وإلغاء الدعم عن السلع الأساسية، ورفع ضريبة القيمة المضافة (ارتفعت من 8% إلى 12%)[22]، إلى أن أصبحت اليوم 17%.

لم يكن بإمكان السلطة الفلسطينية تطبيق أو إحكام تنفيذ السياسات النيوليبرالية، ذلك أن المساحة المتاحة للسلطة الفلسطينية لا زالت محدودة، نظراً لارتباطها بـ «إسرائيل» من خلال بروتوكول باريس الذي يتحكّم في السلع المستوردة وأنواعها وكمياتها، وبلد المنشأ، وفي النظام الضريبي، وتحديداً فيما يتعلق في الضرائب غير المباشرة (الجمارك والبلو(ضريبة المحروقات) وضريبة القيمة المضافة) التي تشكّل أكثر من 85% من إجمالي الضرائب،[23] ويتحكم أيضاً في الإنتاج الفلسطيني وما يسمح بإنتاجه، وما يسمح بإدخاله، إضافة إلى التحكّم في أموال المقاصة. المساحة المتاحة التي يمكن للسلطة الفلسطينية أن تستغلها تكمن في السياسات المالية والسيطرة على عجز الموازنة، ولا سيّما من خلال زيادة الإيرادات الضريبية وخفض الإنفاق العام.[24]

برزت ملامح السياسات النيوليبرالية من خلال تعظيم دور القطاع الخاص، والتي تمت من خلال جملة قوانين (بناء على توصيات البنك الدولي) بغرض خلق البيئة المناسبة والمحفزة للاستثمار، من أجل تحسين النمو الاقتصادي، زيادة الإيرادات الضريبية، تعزيز الاستيراد، وتعزيز سياسة الانفتاح. لذلك تم إصدار قانون تشجيع الاستثمار لعام 1998، ولحق به سلسلة تعديلات، وقدمت هيئة تشجيع الاستثمار العديد من المزايا للشركات الكبيرة، مثل الإعفاء الضريبي، وغيرها من الحوافز الضريبية وغير الضريبية.

«وفي هذه البيئة، استثمر حلفاء ياسر عرفات في مجتمع الأعمال، جزءاً من فائض رؤوس أموالهم المتمركزة في الخارج، بغرض تأسيس تكتلات

20 Ibid, Khaldi & Samour.

21 Palley, Thomas . 2004, From Keynesianism to Neoliberalism: Shifting Paradigms in Economics, file:///C:/Users/Lenovo%20User/Downloads/From_Keynesianism_to_Neoliberalism_Shifting_Paradi.pdf

22 سلامة، عبد الغني. (2019). النيوليبرالية في السياسة الإسرائيليّة. قضايا إسرائيليّة، عدد 74. رام الله: المركز الفلسطينيّ للدراسات الإسرائيليّة «مدار».

23 موقع وزارة المالية، التقارير المالية الشهرية، انظر: http://www.pmof.ps

24 Ibid, Khaldi & Samour.

اقتصادية احتكارية في مناطق الحكم الذاتي، وأنشأت هذه التكتلات احتكارات كبيرة في كل مجالات النشاط الاقتصادي تقريباً خاصة في المشاريع الاستراتيجية مثل الاتصالات والبنية التحتية التي تمت خصخصتها من البداية».[25]

وعقب إنشاء السلطة الفلسطينية، عملت السلطة على توزيع الريوع الاحتكارية التجارية على مجموعة من مستثمري القطاع الخاص، في حين أبقت هيمنتها على بعض الاستثمارات الأخرى مثل الوقود، لكن دور الحكومة تقلص في المشاريع التجارية بعد عام 2000، إلا أنها استمرت في حماية الريوع التجارية الممنوحة للقطاع الخاص.[26]

لعبت الشركات الخاصة الفلسطينية مطلع التسعينيات دوراً هامّاً في صياغة سياسات السلطة الفلسطينية، كالشركة الفلسطينية للتنمية والاستثمار (باديكو) وشركة أبيك وغيرها. على سبيل المثال تسلم ماهر المصري، عضو مجلس إدارة باديكو، حقيبة وزارة الاقتصاد والتجارة والصناعة في السلطة الفلسطينية ست سنوات (1996 – 2002) ولعب دوراً مركزياً في تشكيل الأطر المؤسسية والقانونية للسلطة الفلسطينية، وشارك عام 1994 في مفاوضات بروتوكول باريس ضمن الوفد الفلسطيني، وانضم إلى فريق التفاوض الفلسطيني خلال مفاوضات كامب ديفيد في عام 2000. ومن خلال قراءة كيفية توزيع القطاعات الاقتصادية على الشركات التابعة لكل من باديكو وأبيك، يمكن استنتاج الهدف غير المعلن صراحة لتجنب المنافسة المباشرة فيما بينها، وبالتالي تسهيل شبه الاحتكارات عبر القطاعات الاستراتيجية للاقتصاد، والتي هيمنت بشكل كامل على الاقتصاد السياسي للأراضي الفلسطينية.[27]

ومن ملامح السياسات النيوليبرالية قانون الوكالات الذي أسهم في إدخال البضائع المستوردة إلى السوق الفلسطينية، مما أثّر سلباً على المنتجات المحلية وقدرتها على المنافسة.[28] ومنح الاحتكارات للشركات (تم تأسيس شركة الاتصالات التابعة لشركة باديكو سنة 1995 ومُنحت ترخيصاً لمدة 20 سنة. تم تجديد رخصتها عام 2016 مرة أخرى).

ربما كانت مرحلة سلام فياض تحديداً، مع إطلاق خطة إنهاء الاحتلال، الأكثر وضوحاً لتجليات السياسات النيوليبرالية؛ حيث باشر فياض بعد تقلّده رئاسة الوزراء عام 2007 ببناء **مؤسسات حديثة وتحقيق تنمية اقتصادية** تعتمد على مبادئ النيوليبرالية من أجل فرض أمر واقع.[29] تضمنت الخطة مجموعة من الإصلاحات المالية (تقليص حجم فاتورة الرواتب، إصلاح إدارة الضرائب...)، ودفع عجلة الاقتصاد، وتشجيع الاستثمارات، كما تم عقد مؤتمر الاستثمار الفلسطيني الذي شارك فيه مجموعة من المستثمرين الفلسطينيين، والإسرائيليين، والذي أنتج مدينة روابي، والمناطق الصناعية المشتركة،

25 دعنا، مرجع سبق ذكره.

26 الخالدي، مرجع سبق ذكره.

27 Da'na, Tariq, 2019, Crony capitalism in the Palestinian Authority: a deal among friends.

28 Markus Bouillon (2004) The Failure of Big Business: On the Socioeconomic Reality of the Middle East Peace Process, Mediterranean Politics

29 دعنا، طارق، 2018، بين الطريق الثالث والسلام الاقتصادي: توافق ايديولوجي، المركز الفلسطيني لمصادر حقوق المواطنة اللاجئين (بديل)

ومنح امتياز لبنك فلسطين.[30] ومن الملاحظ أن خطط سلام فياض لم تنجح في تحقيق نمو اقتصادي مستدام، ولا في إنهاء الاحتلال. أظهرت إفرازات السياسات النيوليبرالية ارتفاعاً في نسب البطالة، والفقر، وفي تسهيلات للاقتراض البنكي، وتصاعد دور البنوك في الاقتصاد، وزيادة معدلات الاقتراض؛ الأمر الذي أدّى إلى زيادة كبيرة في سوق الائتمان الاستهلاكي بنسبة 460% بين عامي 2007 و2017،[31] كما أدّت السياسات النيوليبرالية إلى تعميق الفجوات الطبقية، وتغلغل النزعة الفردانية «أخذ القطاع الخاص الدور الحاسم في تشكيل المجتمع، وقد توطدت السمة الريعية للسلطة باعتمادها على التحويلات والمساعدات الخارجية» كما تراجع دور التنظيمات السياسية، وصعدت بيروقراطية مؤسسات السلطة وأجهزتها.[32]

كشفت الجائحة عيوب السياسات النيوليبرالية في معظم دول العالم؛ فقد أظهر الالتزام بالحد من اللامساواة لعام 2020، وفق مؤشر منظمة أوكسفام والمنظمة الدولية لتمويل التنمية، أن غالبية بلدان العالم لم تكن مستعدة لمواجهة جائحة كورونا، في ظل انخفاض مستويات الإنفاق على الرعاية الصحية العامة، وضعف نظم الحماية الاجتماعية وحقوق العمال[33]. على سبيل المثال، أدى الانخفاض الحاد في عائدات الضرائب في بعض الولايات الامريكية إلى تخفيض الخدمات بشدة، وتسريح العديد من الموظفين الذين يشكلون نسبة كبيرة من الطبقة الوسطى في أمريكا[34]، وتضاعف خلال شهر آذار فقط، معدل البطالة في الولايات المتحدة ثلاث مرات تقريباً وبلغ 14.7٪ [35]، كما قدرت منظمة العمل الدولية أن ما يعادل 400 مليون وظيفة بدوام كامل فقدت في الربع الثاني من عام 2020، في حين يتوقع البنك الدولي دخول حوالي 71 مليون شخص إلى دائرة خط الفقر المدقع[36].

وكشفت الجائحة في فلسطين ضعف الاقتصاد، وتحديداً في تحمّل أضرار وتداعيات الإغلاقات، وقبيل الوباء عانى ثلث سكان فلسطين تقريباً من الفقر، ومع بدء الجائحة ازداد عدد الفقراء، في ظل فقدان العديد من العاملين مصادر دخلهم وعملهم. تشير تقديرات الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني إلى أن نسبة الفقر في فلسطين حوالي 29% (الفقر النقدي) في حين أن معيلا واحداً

30 نخلة، خليل. (2011). فلسطين وطن للبيع، مؤسّسة روزا لوكسومبرغ.

31 دعنا، طارق، 2019، مدخل لفهم الاقتصاد السياسي للأراضي الفلسطينية المحتلة، مجلة عمران عدد 30، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات.

32 هلال، جميل، المسألة الفلسطينية في خضم محدداتها الراهنة، الباب الأول من كتاب مراجعة السياسات الإسرائيلية تجاه القضية الفلسطينية، مؤسسة الدراسات الفلسطينية، 2017

33 Fighting Inequality in the time of COVID-19: The Commitment to Reducing Inequality Index 2020, OXFAM, https://oxfamilibrary.openrepository.com/bitstream/handle/10546/621061/rr-fighting-inequality-covid-19-cri-index-081020-en.pdf.

34 John M. Barry, august 2020, A Warning for the United States From the Author of 'The Great Influenza, The New York Times, https://www.nytimes.com/2020/08/18/opinion/coronavirus-economy.html?referringSource=articleShare

35 KRISTALINA GEORGIEVA, GITA GOPINATH, September 2020, Emerging Stronger From the Great Lockdown, https://foreignpolicy.com/2020/09/09/great-lockdown-economy-recovery-coronavirus/?tpcc=25429

36 KRISTALINA GEORGIEVA, GITA GOPINATH, September 2020, Emerging Stronger From the Great Lockdown, https://foreignpolicy.com/2020/09/09/great-lockdown-economy-recovery-coronavirus/?tpcc=25429

من بين 6 معيلين (17%) توقف عن العمل خلال فترة الإغلاق، ولم يتلق 52% من المعيلين الرئيسيين العاملين أجورهم/رواتبهم خلال فترة الإغلاق[37].

وأظهرت الجائحة عيوب القطاع الخاص وعدم قدرته على تحمّل ثقل الإغلاقات؛ وعمل على إنهاء عقود العديد من الموظفين، واللافت للانتباه أن عدداً من أكبر الشركات الفلسطينية أقدمت على انهاء عمل الموظفين. خلال مقابلة مع أحد العاملين في فندق جاسر (بيت لحم) التابع لمجموعة باديكو برئاسة بشار المصري، علِمنا أنه تم فرض الاستقالة على مجموعة من الموظفين؛ إما بتقديم استقالتهم طوعياً أو تقديم إجازات لمدة عام بدون راتب، في وقت أكد فيه بشار المصري أنه لم يتم إنهاء عقد عمل أي موظف، وبذلك تمكن تم الالتفاف على الموضوع بطريقة المساومة. كما تم إجبار بعض موظفي العمل الإداري للالتحاق في مشروع أريحا (مدينة أريحا الزراعية الصناعية) كعمال، أو في مدينة روابي ضمن وظائف ومهام لا تنسجم وطبيعة العقد المبرم معهم، أي بما لا ينسجم ومؤهلاتهم العلمية.[38]

كشفت الجائحة أيضاً ضعف الحكومة الفلسطينية وقدرتها على دعم ومساعدة العائلات الفقيرة، والعاملين في قطاع العمل غير المنظم، وعمال المياومة. على سبيل المثال لم يكن هناك قاعدة بيانات توضح عدد العمال في فلسطين، وأماكن وطبيعة عملهم، ويعمل حوالي 46% من العاملين في الضفة الغربية وقطاع غزة دون وجود عقد مكتوب،[39] الأمر الذي أعاق عملية حصر المتضررين من الجائحة، وارتباطاً بضعف قدرة الحكومة الفلسطينية على دعم العمالة المتضررة؛ لم تستطع الحكومة، وفق معلومات القطاع الخاص، من تقديم المساعدات سوى مرتين فقط بقيمة 700 شيقل لكل مرة حتى اللحظة، مع أهمية الإشارة إلى أن خط الفقر في فلسطين يبلغ 2470 شيقل.

وتبعاً للضرر الذي لحق بالقطاعات الاقتصادية، سيّما المنشآت المتوسطة وصغيرة الحجم، استخدمت الحكومة أيضا السياسات النيوليبرالية لدعم وتخفيف أضرار الجائحة، والتي إن صح التعبير هي أضرار السياسات النيوليبرالية ذاتها؛ فقد استخدمت الحكومة القروض الميسرة لدعم المنشآت المتضررة بفعل الإغلاقات والجائحة، وبحسب **وزير العمل ورئيس الصندوق الفلسطيني للتشغيل والحماية الاجتماعية للعمال**، تم تقديم 140 قرضاً للمنشآت الصغيرة ومتناهية الصغر المتضررة من جائحة كورونا، علماً أن عدد المنشآت المتضررة بفعل الجائحة أكثر من 140 منشأة إذا افترضنا أن عدد القروض مماثل لعدد المنشآت التي حصلت عليها، بينما يبلغ **عدد المنشآت العاملة كقطاع خاص في فلسطين 140 ألف منشأة**،[40] معظمها صغيرة ومتوسطة الحجم تضررت غالبيتها بفعل الجائحة. في المحصلة تشكل القروض، وإن كانت ضمن تسهيلات معينة، عائقا أمام المتضررين سيما المنشآت الصغيرة، نظراً لكونها التزامات وأعباء ستترتب بفعل الجائحة.

37 http://www.pcbs.gov.ps/portals/_pcbs/Press-Release/Press_Ar_20-10-2020-wsd-ar.pdf

38 مقابلة مع احد موظفي فندق جاسر، بتاريخ 20/ 9/ 2020

39 صادق، طارق، الاقتصاد في زمن الكورونا

40 مؤشرات واقع سوق العمل والمنشئات في دولة فلسطين، الجهاز المركزي للاحصاء الفلسطيني 2020

خططت الحكومة **لتقديم دعم مالي لـ 100 منشأة متضررة بقيمة خمسة آلاف دولار**، من خلال الصندوق الفلسطيني للتشغيل، بعد حصوله على الدعم من الحكومة اليابانية، ضمن معايير محددة تستهدف المنشآت الصغيرة ومتوسطة الحجم، بشرط أن لا تكون المنشأة أنهت عمل أي موظف يعمل فيها. قد تكون هذه الخطوة إيجابية، إلّا أنها مرتبطة باشتراطات التمويل الخارجي، كما أن عدد المنشآت المستهدفة، مقارنة بعدد المنشآت المتضررة قليل جداً. بمعزل عن اجراء مقارنة بين اقتصاد «إسرائيل» والاقتصاد الفلسطيني، أقدمت الحكومة الإسرائيلية على تعويض المتضررين من خلال منح كل صاحب مصلحة منحة شهرية قدرها 6000 شيكل.[41]

العمالة داخل «الخط الأخضر» بين الكورونا والإغلاقات

أبرزت الجائحة عدداً من قضايا الساعة، القائمة أصلاً في الساحة الفلسطينية، بينما منعت الإجراءات الحركة، وجد العمال داخل «الخط الأخضر» أنفسهم في متاهة بين صحتهم الجسدية وأجرهم اليومي، وبفعل عدم قدرة السلطة الفلسطينية على السيطرة نسبياً سوى على المناطق المصنفة (أ) بموجب اتفاقية أوسلو، أصبحت القرارات بشأن العمالة داخل «الخط الأخضر» تتبع تقديرات العامل. وبفعل السياق الفلسطيني وتبعيته البنيوية لاقتصاد «إسرائيل» فإن هناك قرابة 133 ألف عامل يعملون داخل الخط الأخضر وفي المستوطنات،[42] يعمل معظمهم في قطاع البناء، ويتقاضون أجورا تشكّل أكثر من الضعف مقارنة بنظرائهم العاملين في الضفة الغربية، وبلغت قيمة التحويلات من العاملين في إسرائيل أكثر من 2 مليار دولار عام 2018 أي حوالي 25% من إجمالي الأجور التي يحصّلها العاملون الفلسطينيون في ذات القطاعات، كما شكلت 14% من نسبة الناتج المحلي الإجمالي.[43]

تعود ظاهرة العمالة الفلسطينية في المنشآت الإسرائيلية، إلى ما قبل النكبة، ونتيجة للظروف الفلسطينية وعجز الاقتصاد الفلسطيني عن استيعاب العمالة الفلسطينية، استمرت هذه الظاهرة، ورافقها نشوء ظواهر أخرى وأشكال أخرى للاستفادة من العلاقات بين العامل الفلسطيني والمشغّل الإسرائيلي؛ مثل سماسرة ومقاولي التصاريح وغيرها، وعملت «إسرائيل» على تشويه المبنى الاقتصادي الفلسطيني من مبنى زراعي إنتاجي إلى مبنى عمالة يومية واقتصاد استهلاكي ريعي.[44]

تذبذت نسبة العمالة في «إسرائيل» تبعاً للواقع السياسي والاقتصادي، وذلك بارتفاع الاعتماد الإسرائيلي على سوق العمل الفلسطيني، بسبب نقص العمالة ذات المهارات المتدنية في سوق العمل الإسرائيلي، وانخفاض تكلفة العامل الفلسطيني مقارنة بالعامل الإسرائيلي أو الأجنبي، ومرونة العامل الفلسطيني الذي يعمل دون انضمامه لاتحادات أو نقابات، ودون امتيازات أو حقوق،

41 أزمة كورونا وسيناريوهات خروج إسرائيل منها اقتصادياً وسياسياً، ورقة موقف، مركز مدار، 2020/4/19

42 مؤشرات واقع سوق العمل والمنشئات في دولة فلسطين، الجهاز المركزي للاحصاء الفلسطيني 2020.

43 قزمار، عصمت 2020، العمالة الفلسطينية في الداخل في ظل أزمة كوفيد، مؤسسة الدراسات الفلسطينية، https://www.palestine-studies.org/ar/node/1649945

44 أسعد، أحمد، 2020، العمال وكورونا.. مختبراً للاستعمار الاستيطاني الاستغلالي الإسرائيلي، مجلة شؤون فلسطينية، العدد 280.

إضافة إلى فشل المحاولات الإسرائيلية الأوليّة لسدّ هذه الفجوة عبر استقدام العمالة الآسيوية، وأيضاً بسبب ضعف الاقتصاد الفلسطيني وعدم قدرته على استيعاب اليد العاملة المتزايدة ليشكل عامل الرئيسي في تفسير ظاهرة العمل في «إسرائيل».[45]

وعقب توقيع اتفاقية أوسلو وبروتوكول باريس، تم تنظيم وتحديد العمالة في «إسرائيل» من خلال نظام إصدار التصاريح.[46] وتضمن البند (37) من بروتوكول باريس: «سيحاول الجانبان الحفاظ على اعتيادية حركة العمال بينهما، وخضوعاً لحق كل جانب في تحديد من وقت لآخر حجم وشروط حركة العمال إلى منطقته...»، وبحسب البند (38) فإنه سيتم تأمين الفلسطينيين العاملين في «إسرائيل» في نظام التأمين الاجتماعي الإسرائيلي وفقاً لقانون التأمين الوطني لإصابات العمل التي تحدث في «إسرائيل»، وإفلاس صاحب العمل، ومخصصات الولادة.

وبحسب ليلى فرسخ،[47] فقد طرأ أربعة تحولات رئيسية على نهج تدفق العمال إلى «إسرائيل»: أولاً، أصبح تدفق العمال متقلباً بتراجع عدد العمال إلى أقل من 62 ألف عام 1996، وبلغ عام 2000 إلى 145 ألف عامل، وانخفض العدد بعد عام 2000 إلى 66 ألف عامل. ثانياً، أصبحت حركة العمال مرتبطة بالتصاريح. ثالثاً، ازدادت أهمية العمل في المستوطنات الإسرائيلية. رابعاً، أصبح سوق العمل الإسرائيلي متاحاً أكثر لعمال الضفة الغربية من عمال قطاع غزة. من خلال التدقيق في التحول الثاني بارتباط حركة العمال في التصاريح الأمنية، أصبح جلياً أن التصريح لا يشكّل فقط نقطة العبور إلى العمل، وإنما سيطرة كاملة على العامل الفلسطيني، لأن منح العامل للتصريح مرتبط بتشخيص مؤسسة الأمن الإسرائيلية لواقع العامل النضالي، وبات تصريح العمل يشكّل العائق الرئيسي أمام رفض الاحتلال، أو المقاومة، وأصبح بمثابة أغلال تقيد أرقاب العمال وعائلتهم بتحول «التصريح الذي يحصل عليه العامل حتى يستطيع العمل في المنشآت الإسرائيلية، إلى سلطة هيمنة ورقيب اجتماعي وسياسي على العامل وأسرته، خوفاً من خسارة التصريح والغائه من قبل السلطات الاستعمارية».[48] وعلى مدار الأعوام الممتدة منذ 1993 حتى اليوم، لا زالت «إسرائيل» تتحكم بتلك الأغلال وفق مصالحها الاقتصادية، ولا تقتصر تلك الأغلال فقط على التصاريح، وإنما على منظومة أمنية كاملة، من الحواجز، الجدار، الأسلاك الشائكة، وما يعرف بالمغنطة أي البطاقة الإلكترونية، والتصاريح.

وارتباطاً في انتشار الوباء العالمي، وفي ظل قرارات السلطة بمنع الحركة؛ تبنّت

45 فرسخ، ليلى. بحسب ما جاء في ورقة عصمت قزمار (العمالة الفلسطينية في الداخل في ظل أزمة كوفيد، مؤسسة الدراسات الفلسطينية، https://www.palestine-studies.org/ar/node/1649945).

46 «خلال العام 1968 ألزمت إسرائيل عمال الضفة الغربية وقطاع غزة العاملين خلف الخط الأخضر، بتسجيل أسمائهم لدى مكتب التشغيل التابع لوزارة العمل الاسرائيلية، إلا أن حوالي 40%_60% في الفترة ما بين 1970-1987 لم يكونوا مسجلين في مكاتب التشغيل، وكان تجنيدهم يتم عبر 3 قنوات غير رسمية استئجار العمال مباشرة، تعاقد من الباطن، مقاولي العمال» المصدر: فرسخ، ليلى، العمالة الفلسطينية في إسرائيل ومشروع الدولة الفلسطينية 1967-2007، مواطن المؤسسة الفلسطينية لدراسة الديمقراطية ومؤسسة الدراسات الفلسطينية 2010 .

47 فرسخ، ليلى، العمالة الفلسطينية في إسرائيل ومشروع الدولة الفلسطينية 1967-2007، مواطن المؤسسة الفلسطينية لدراسة الديمقراطية ومؤسسة الدراسات الفلسطينية 2010.

48 أسعد، مرجع سبق ذكره.

«إسرائيل» سياسات عدة بخصوص السماح للعمال الفلسطينيين بالإقامة داخل «الخط الأخضر» لمدة طويلة (من شهر إلى شهرين) إضافة إلى تسهيل و«تنظيم» عملية الدخول من خلال فتحات التهريب في جدار الفصل العنصري، أي بدون تصريح دخول إلى «إسرائيل».[49]

تعرض العمال الفلسطينيون خلال الأشهر السابقة إلى ظروف مهينة: المبيت في أماكن غير لائقة، رفض تقديم الفحوصات الطبية، استخدامهم للعمل في الخطوط الأمامية لمواجهة الفايروس، أي الأماكن المعرضة للإصابات أكثر من غيرها.[50] وأصرت المنشآت الإسرائيلية، وتحديداً العاملة في مجال الإنشاءات والبناء، على استمرار عمل العمال الفلسطينيين لاستمرار عجلة الأرباح، ويحرّك هذا القطاع ما يقارب 11-12% من الناتج المحلي الإجمالي، وقطاع الانشاءات أحد المحركات الحاسمة للاقتصاد الإسرائيلي،[51] كما استفاد من تلك الظاهرة، سماسرة التصاريح، الذين دأبوا على رفع تكاليف التصاريح، في ظل ازدياد عرض العمالة الفلسطينية، تبعاً للإغلاقات في الأراضي الفلسطينية، ومنع الحركة، ووقف معظم الأنشطة الاقتصادية، ويظل العاملون بدون تصاريح الأكثر عرضة للاستغلال المادي والجسدي والمعنوي.

وفي التدقيق بظاهرة العمالة في «إسرائيل»، يلاحظ أنها تكشف أحد أهم أشكال علاقة الاستغلال الإسرائيلي للفلسطينيين، والهيمنة على الاقتصاد الفلسطيني، وتحجيم دور السلطة الفلسطينية وتقويضها، من حيث دعوة العمالة الفلسطينية للعمل رغم الوباء. رغم قرارات السلطة الفلسطينية بوقف التنسيق الأمني، وتحول الموقف الإسرائيلي من اعتبار العمال الفلسطينيين خطراً على الدولة وحظر مبيتهم داخل «الخط الأخضر» إلى تسهيل حركتهم وتنظيم مبيتهم؛ جاءت فكرة تنظيم دخول العمال الفلسطينيين ضمن إجراء اختبارات لنفسية الفلسطيني واستعداديته للنضال!

تسهيل حركة العمال تأتي في سياق فكرة المختبر الاستعماري لدراسة السلوك الفلسطيني واستقراء الحالة الفلسطينية الشعبية وتوجهات الشعب الفلسطيني، من أجل تصليب بنية المشروع الاستعماري الاستغلالي، وبناء سياسات استعمارية لضرب أي نسق فلسطيني للانفكاك عن الاستعمار، والعمل على تعميق عمليات الدمج والضم والتبعية الاستعمارية.[52]

استخلاصات

أظهرت الورقة بعض المحاور التي وضحت نهج السلطة الفلسطينية بالانحياز إلى السياسات النيوليبرالية، التي أسهمت في تقويض قدرتها على التنمية، وعمقت التبعية للاحتلال، ورسخت ظاهرة العمالة

49 استخدمت إسرائيل الفتحات كمختبر (تهريب العمال، فتحات في الجدار، دخول الفلسطيني للتنزه في عطلة عيد الأضحى، آب 2020) لبناء سيناريو الضم الاستعماري المقبل، في ضوء سياسة «التسهيلات الاقتصادية» وضرب محاولات الانفكاك الفلسطينية.

50 «تعرض العامل مالك غانم (29 عام) لإهمال والعنصرية الاستعمارية، عندما رفضوا إدخاله إلى المستشفى وأجبروا له الفحوصات على مدخلها، وسلموه للشرطة الإسرائيلية التي قامت بإلقائه عند حاجز بيت سيرا بالقرب من مدينة نابلس بتاريخ 23 آذار (مارس) 2020 بسبب ارتفاع حرارته، وبعد الفحوصات الطبية الفلسطينية، تبين أن غانم غير مصاب بفايروس «كورونا»، وبعدها بأيام تم القاء عامل آخر في سلفيت بطريقة مشابهة» المصدر: أسعد، أحمد، 2020، العمال وكورونا.. مختبراً للاستعمار الاستيطاني الاستغلالي الإسرائيلي، مجلة شؤون فلسطينية، العدد 280.

51 أحمد عز، مرجع سبق ذكره.

52 أحمد عز، مرجع سبق ذكره.

داخل «الخط الأخضر»، وبرزت عيوبها سابقاً وتجلّت خلال الوباء الحالي. أظهرت الورقة أيضاً ضعف الحكومة الفلسطينية في القدرة على مواجهة تداعيات هذا الوباء، وضعف قدرتها على تنمية الاقتصاد الفلسطيني؛ وقد دأبت السلطة الفلسطينية على دعم وتمكين القطاع الخاص الخدماتي على حساب القطاعات التنموية والإنتاجية. أظهرت الورقة أيضاً تحجيم «إسرائيل» لدور السلطة وتحديداً فيما يتعلق في حركة العمال الفلسطينيين، وعملهم داخل «الخط الأخضر»، وفي الوقت الذي تفرض فيه السلطة منع التجول على مناطق السيطرة الفلسطينية، كان الفلسطينيون يتهربون إلى المدن الفلسطينية المحتلة عام 1948 عبر فتحات وثغرات جدار الفصل العنصري، وعلى مرأى جنود الاحتلال.

أظهرت الجائحة الحاجة الملحة لإعادة النظر في السياسات الاقتصادية والمالية المتبعة من قبل السلطة الفلسطينية، والنهج النيوليبرالي، والحاجة لاتخاذ قرارات حازمة بشأن الانفكاك الفعلي من جميع الاتفاقيات المبرمة مع «إسرائيل»، سيّما الاتفاقيات الاقتصادية، والمضي نحو اتخاذ قرارات تعزز نهج الاقتصاد المقاوم، وتعمل على خلق فرص عمل تستقطب العمالة الفلسطينية العاملة داخل «الخط الأخضر»، على أن تدعم القطاعات التنموية، والمنشآت الصغيرة والمتوسطة المتضررة بفعل الجائحة.

على الحكومة الفلسطينية اتخاذ قرارات بشأن الاعتماد على التمويل الذاتي؛ من خلال تعديل النظام الضريبي في سلم يرتفع تصاعدياً، وزيادة مساهمة القطاع الخاص في إيرادات الحكومة من خلال مراجعة التسهيلات والامتيازات الممنوحة له، وتعديل القوانين الضريبية بما يضمن زيادة مساهمته، وإلزام القطاع الخاص بتنفيذ قرارات الحكومة التي يتوجب عليها دعم القطاع الزراعي بشكل جدي وحقيقي، من خلال تبني السياسات الحمائية، تقديم الدعم للمزارعين ودعم التعاونيات الزراعية.

المراجع:

- سمارة، أشرف، حزيران 2020، الخسائر والخاسرون جراء أزمة كورونا في الأراضي الفلسطينية، مرصد السياسات الاجتماعية والاقتصادية.
- صادق، طارق، 2020، الاقتصاد الفلسطيني في زمن كورونا، مجلة الدراسات الفلسطينية، العدد 123، ص 165.
- البطمة، سامية. (2015، 22 تمّوز). فتح سوق العمل للمرأة الفلسطينيّة. الشبكة: شبكة السياسات الفلسطينيّة.
- وايلدمان، جيرمي، 2019، النيوليبرالية معونة للاستعمار الاستيطاني في الأرض الفلسطينية المحتلة بعد أوسلو، مجلة قضايا إسرائيلية، عدد 73
- الخالدي، رجا، 2018، تنافسية القطاع الخاص الفلسطيني، معهد أبحاث السياسات الاقتصادية الفلسطيني.
- الترتير، علاء. 2019، النيوليبرالية بنكهتها الفلسطينية، العربي الجديد.
- الشعيبي، هالة، 2013، بروتوكول باريس الاقتصادي مراجعة الواقع التطبيقي، ورقة عمل، معهد أبحاث السياسات الاقتصادية (ماس).
- دعنا، طارق، 2019، مدخل لفهم الاقتصاد السياسي للأراضي الفلسطينية المحتلة، مجلة عمران عدد 30، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات.
- سلامة، عبد الغني. (2019). النيوليبرالية في السياسة الإسرائيليّة. قضايا إسرائيليّة، عدد 74. رام الله: المركز الفلسطينيّ للدراسات الإسرائيليّة «مدار».
- دعنا، طارق، 2018، بين الطريق الثالث والسلام الاقتصادي: توافق ايديولوجي، المركز الفلسطيني لمصادر حقوق المواطنة اللاجئين (بديل)
- نخلة، خليل. (2011). فلسطين وطن للبيع، مؤسّسة روزا لوكسومبرغ.
- هلال، جميل، المسألة الفلسطينية في خضم محدداتها الراهنة، الباب الأول من كتاب مراجعة السياسات الإسرائيلية تجاه القضية الفلسطينية، مؤسسة الدراسات الفلسطينية، 2017
- أسعد، أحمد، 2020، العمال وكورونا.. مختبراً للاستعمار الاستيطاني الاستغلالي الإسرائيلي، مجلة شؤون فلسطينية، العدد 280.
- فرسخ، ليلى، العمالة الفلسطينية في إسرائيل ومشروع الدولة الفلسطينية 1967-2007، مواطن المؤسسة الفلسطينية لدراسة الديمقراطية ومؤسسة الدراسات الفلسطينية 2010.
- معهد أبحاث السياسات الاقتصادية الفلسطيني – ماس ،المراقب الاقتصادي، تقييم أولي للأثار المحتملة على الاقتصاد الفلسطيني لتفشي وباء كوفيد 19 في الضفة الغربية، أيار 2020.
- قزمار، عصمت 2020، العمالة الفلسطينية في الداخل في ظل أزمة كوفيد، مؤسسة الدراسات الفلسطينية، https://www.palestine-studies.org/ar/node/1649945
- مركز مدار، أزمة كورونا وسيناريوهات خروج إسرائيل منها اقتصادياً وسياسياً، ورقة موقف، مركز مدار، 2020/4/19
- الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، الإحصاء الفلسطيني يعلن التنبؤات الاقتصادية لعام 2020 جراء جائحة كورونا، نيسان 2020.
- الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني 2020، مؤشرات واقع سوق العمل والمنشئات في دولة فلسطين
- الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني. التقديرات الأولية للحسابات القومية الربعية للربع الرابع 2019
- الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني 2020. مؤشرات واقع سوق العمل والمنشآت في دولة

فلسطين، الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني 2020.

- مرصد السياسات الاجتماعية والاقتصادية، فيديو صادر عن مرصد السياسات الاجتماعية والاقتصادية: https://www.facebook.com/Social.and.Economic.Policies.Monitor/videos/506857373525464
- حوار لوزير العمل مع جريدة الحياة، بتاريخ 2020/8/15، انظر: http://www.alhayat-j.com/ar_page.php?id55a3268y89797224Y55a3268
- موقع وزارة المالية، التقارير المالية الشهرية، انظر:http://www.pmof.ps
- خبر صحفي صادر عن البنك الدولي، بتاريخ 2020/6/1،
- https://www.albankaldawli.org/ar/news/press-release/202001/06//palestinian-economy-struggles-as-coronavirus-inflicts-losses
- مقابلة مع أحد موظفي فندق جاسر، بتاريخ 2020/9/20
- Khaldi & Samour, Neoliberalism and the Contradictions of the Palestinian Authority's State-building programme, Decolonizing Palestinian political Economy, Mandy Turner, Omar Shweike, 2014
- Palley, Thomas . 2004, From Keynesianism to Neoliberalism: Shifting Paradigms in Economics
- Da'na, Tariq, 2019, Crony capitalism in the Palestinian Authority: a deal among friends.
- Markus Bouillon (2004) The Failure of Big Business: On the Socioeconomic Reality of the Middle East Peace Process, Mediterranean Politics
- Fighting Inequality in the time of COVID-19: The Commitment to Reducing Inequality Index 2020, OXFAM, https://oxfamilibrary.openrepository.com/bitstream/handle/10546621061//rr-fighting-inequality-covid-19-cri-index-081020-en.pdf.
- John M. Barry, august 2020, A Warning for the United States from the Author of 'The Great Influenza, The New York Times, https://www.nytimes.com/202018/08//opinion/coronavirus-economy.html?referringSource=articleShare
- KRISTALINA GEORGIEVA, GITA GOPINATH, September 2020, Emerging Stronger From the Great Lockdown, https://foreignpolicy.com/202009/09//great-lockdown-economy-recovery-coronavirus/?tpcc=25429

حوارية التقدُّمي[1]

الفلسطيني بمواجهة الوباء: الانكشاف والمواطنة الموحَّدة

عبد الرحيم الشيخ

فيما كشف وباء «الكورونا» هشاشة العالم بأسره بعد أن صار تحديًّاً وجودياً للمجتمعات للإنسانية كلِّها، كان الانكشاف في الجغرافيات الفلسطينية، داخل فلسطين التاريخية وفي الشتات، أكثر سفوراً. وقد ثبت، على مدار قرابة عام من الجائحة أن فقدان الفلسطينيين، رسمياً، لتعريف موحَّد لـ«المواطنة»، بسبب نكبتهم المستمرة، انعكس بشكل واضح على «السياسات الحيوية» التي مورست عليهم، وبينما تمكَّنت الرسمية الفلسطينية، سلطةً ومنظَّمةً، من ممارسة ما يشبه «السيادة الحيوية» على تجمُّعات محدودة داخل فلسطين وخارجها (في بعض مخيمات اللاجئين)، وممارسة ما اعتادت عليه من بلاغة سياسية تعقيبية؛ بقي معظم الفلسطينيين في حالة عري تام أمام الوباء، حيث مارست السلطات المختلفة عليهم سياسات حيوية تمييزية.

تسعى «حواريَّة التقدُّمي»، في هذا العدد، إلى استقراء ماهية «السياسات الحيوية» التي مورست بحق الفلسطينيين في: القدس المحتلة، والضفة الغربية، وقطاع غزة، وفي السجون الإسرائيلية، وفي الشتات، عبر سبع مساهمات صاغها فلسطينيون وفلسطينيات من الجيلين الثاني والثالث بعد النكبة.

خلال الإعداد لهذه الحوارية، طُلب من المساهمين إعطاء وصف موجز للجغرافيا السياسية التي يقيمون فيها، من حيث: النظام السياسي الحاكم، وموقعيَّة الفلسطيني فيه. كما طُلب منهم الإضاءة على ماهية الممارسات التمييزية (على مستوى السياسات الحيوية) تجاه الفلسطينيين في تلك الجغرافية بعينها خلال فترة الجائحة، مع التركيز على مساهمة الرسمية الفلسطينية (سلطةً ومنظَّمة) في غوث الفلسطينيين، من حيث: شكلها إن حدثت، وأسباب انعدامها، إن لم تحدث. وأخيراً، طُلب منهم التعقيب على كيفية انعكاس غياب مفهوم «المواطنة الموحَّدة» عن الفلسطينيين، بسبب نكبتهم المستمرة وتشظِّي اجتماعهم الوطني، جغرافياً وديمغرافياً، على مقدار معاناتهم كل في جغرافيته؛ واقتراح مداخل «مؤقتة» لتخفيف تلك المعاناة على المستوى القاعدي.

عن الفلسطينيين في القدس المحتلة كتبت أسماء عودة الله، وعن الفلسطينيين في غزة كتب حيدر عيد، وعن الفلسطينيين في الضفة الغربية كتب يحيى أبو الرُّب، وعن الأسرى الفلسطينيين في السجون الإسرائيلية كتبت أماني سراحنة. أما عن الشتات، فكتب مروان عبد العال عن الفلسطينيين في لبنان،

1 نود التنويه إلى أن مساهمات المشاركين في الحوارية كُتبت في شهري سبتمبر وأكتوبر، وأن الإحصائيات الواردة في الحوارية تعكس الحالة الوبائية حتى ذلك الوقت.

وكتبت لبنى قطامي عن الفلسطينيين في الولايات المتحدة الأميركية، فيما كتبت ريتا عمار عن الطلبة الفلسطينيين في كل مكان.

لقد أظهرت المساهمات المختلفة في هذه الحوارية الأثر الكارثي لانخراط الرسمية الفلسطينية، ممثلة بمنظمة التحرير الفلسطينية وقد صارت سلطة فلسطينية، في مشروع أوسلو السياسي الذي كرَّس تقسيم الفلسطينيين في أربع جغرافيات داخل فلسطين التاريخية وخارجها، يُضاف إليها الأسرى في السجون الإسرائيلية في زمانهم ومكانهم الموازي، باستعارة تعبير الأسير وليد دقَّة، وجغرافيات الشتات الممتدة في أربعة رياح الأرض، رغم تركُّز اللاجئين الفلسطينيين في «دول الطوق»، والجوار العربي عموماً.

كما تبيَّن أن الإرث التمييزي ضد الفلسطينيين في الدول والمجتمعات «المضيفة»، والسياسات الحيوية العنصرية ضدهم في فلسطين المحتلة في العام 1948 وفي القدس المحتلة وفي السجون الإسرائيلية، والأثر المدمِّر للانقسام في قطاع غزة، وللاستقطاب السياسي في الضفة الغربية؛ قد ضاعف من معاناة الفلسطينيين خلال فترة الجائحة المستمرة.

عكست هذه المساهمات، وبخاصة الشبابية منها، وعياً لافتاً للواقع السياسي للفلسطينيين في ظل تراجع المشروع الوطني الذي لا يزال يحاول النجاة من حفرة أوسلو، كما بشَّرت المساهمات المختلفة بولادة وعي «تضامني» داخلي وخارجي لدى الفلسطينيين الذين فقدوا الوطن، وفقدوا تعريف المواطنة، لكنهم لم يفقدوا الوطنية التي تحملهم على «تدبُّر أمورهم» إلى حين تحقق مشروع التحرير الشامل.

تشرين الثاني، 2020

الفلسطينيون في القدس المحتلة

أسماء عودة الله

وقعتْ محافظةُ القدس تحت سيطرة الاحتلال الإسرائيلي على مرحلتين: الأولى في العام 1948، والثانية سنة 1967. في المرحلة الأولى أي في حرب عام 1948، وقعتْ الجهةُ الغربيّةُ والغربيّةُ الجنوبيّةُ من محافظة القدس تحت الاحتلال الإسرائيلي. وأدّى ذلك لاحتلال 38 قرية وخربة وعددٍ آخر من الأحياء المقدسيّة التي تقع إلى الغرب من سور البلدة القديمة، وتهجير سكانها بالكامل. بالتّالي أصبحت في قبضة العصابات الصهيونية مساحاتٌ واسعةٌ من الأراضي والعقارات بلا أصحابها الحقيقيين. على تلك الأراضي، أعلنت إسرائيل القدس عاصمة لها في العام 1949.

في المرحلة الثانية أي في حرب العام 1967، استكملت اسرائيل احتلال الجهتين الشمالية والشرقية من محافظة القدس. وفي ذات العام قررت إسرائيل ضمّ أغلب المساحات المحتلة (من محافظة القدس) حديثاً إلى بلدية القدس الاحتلالية، وفرض فيها «القانون الإسرائيلي». بعد قرار الضم، أعطت السلطات المقدسيين «بطاقة هوية إسرائيلية». بموجب هذه البطاقة، يُعرّف الفلسطيني كـ«مقيم دائم في إسرائيل»، ومن الناحية القانونية، تمنح صفة الإقامة التي يحملها المقدسي صاحبها حق السكن و«حريّة التنقل داخل حدود اسرائيل دون الحاجة لاستصدار تصاريح إسرائيليّة، وحقّ العمل داخل «إسرائيل»، وبالتالي ما يترافق مع ذلك مع دفعٍ للضرائب، إضافة إلى حقوقٍ اقتصاديّة واجتماعيّة، كالحصول على مخصصات الضمان الاجتماعيّ والرعاية الصّحيّة».

منذ الاحتلال في العام 1948 ومن ثم الضم سنة 1967، مروراً بالانتفاضات الفلسطينية والتسويات الانهزامية بين السلطة الفلسطينية ودولة اسرائيل، بقيّ الشق الشرقي من المدينة حيزاً تصارع فيه الثانية على إثبات سيادتها وتحكمها المطلق، فيما تحتفظ الأولى بتاريخ من البلاغة السياسية فيما يتعلق بدورها في القدس، وقد انعكس ذلك خلال الجائحة على عدة قضايا سنأتي على ذكرها. ولكن لا بد من الإشارة إلى دور بلدية القدس الاحتلالية، بصفتها ذراع حكومة الاحتلال، في تنفيذ سياساتها في القدس، سواء فيما يخص إدارة الجائحة أو بمختلف القضايا الأخرى:

1. ضمن سياقٍ استعماري -استيطاني- إحلالي فإن كل ما يتعرض له الفلسطيني في القدس هو سياسات استعمارية تسعى لإنهاء الوجود الفلسطيني، مادياً ومعنوياً، لا ممارساتٍ تمييزية وحسب. بالتالي، يمكن النظر إلى السياسات التي انكشفت خلال الجائحة بوصفها امتداداً لسياساتٍ فُرضت وتفرض على الفلسطينيين في مدينة القدس. فمثلاً أنهكت السياسات الاستعمارية القطاع الصحي في المدينة، ما انعكس على أداء المستشفيات المقدسية خلال الجائحة، فمن بين 6 مستشفيات مقدسية، مستشفيان اثنان – مستشفى المقاصد والمستشفى الفرنساوي/مار يوسف – يضمَّان أقساماً للتعامل مع إصابات الكورونا.

2. منذ اللحظات الأولى من انتشار الوباء في فلسطين المحتلة في شهر آذار 2020، تعاملت الحكومة الاسرائيلية مع الفلسطينيين في القدس بصفتهم «ناقل للعدوى» من أراضي الضفة الغربية، وجرى الحديث عن منع تنقل المقدسيين نحو الشق الغربي للحد من انتشار الفايروس، كما هو الحال فيما يتعلق بالمخيمات الفلسطينية في القدس (مخيم قلنديا ومخيم شعفاط)، إذ اعتُبرا نقاطاً محتملة لتفشي الوباء نظراً للاكتظاظ السكاني، فاعتبرا، بالتالي، خطراً صحياً على المستعمرين، ما دفعهم إلى التفكير بإغلاق الحاجز الذي يفصل مخيم شعفاط عن المدينة.

3. على صعيد الممارسات الصحية، منذ انتشار الوباء في منتصف شهر آذار وحتى بداية شهر نيسان لم تكن قد أُنشأت في القرى والأحياء المقدسية أية محطة فحص (افتتحت المحطة الأولى للفحص في إسرائيل في «تل أبيب» في 20 آذار، والمحطة الأولى في الشق الغربي من القدس في 24 آذار، وفي 2 نيسان افتتحت أول محطة في القرى والأحياء العربية في جبل المكبر)، ولم تُدرج الإصابات في صفوف المقدسيين ضمن إحصائيات وزارة «الصحة الإسرائيلية»، ولم يتم افتتاح مركز حجر صحي للمصابين أو تقديم خدمات الإجلاء لهم، واقتصرت المعلومات التوعوية حول الوباء على اللغة العبرية فقط.

4. منذ الثاني من نيسان 2020، أخذت «استجابة» حكومة/بلدية الاحتلال لانتشار الوباء في القرى والأحياء العربية تتغير، إذ افتتحت أول محطة فحص في الثاني من نيسان في جبل المكبر، وأخذت المحطات تُفتتح تباعاً في أكثر من قرية وحي في القدس، وجرى توزيع «المساعدات الغذائية» على بعض القرى والأحياء العربية، ووزعت المنشورات التوعوية باللغة العربية، كما وتم تجنيد المساعدات المالية للسكان المقدسيين المقدمة من خلال مؤسسة «التأمين الوطني» الإسرائيلية. وتأتي هذه الجهود ضمن تعاون مشترك ضم عدة جهات؛ وزارة الصحة وبلدية القدس وقيادة الجبهة الداخلية في جيش الاحتلال الإسرائيلي ومجلس الأمن القومي. وتأتي هذه الجهود التي استثمرت في القرى والأحياء العربية استجابةً للتوصيات الأمنية التي حذرت من «انعدام الأمن وفقدان السيطرة» في حال عدم تجاوب السلطات الإسرائيلية مع انتشار الوباء فيها.

وقبالة ذلك كله، احتفظت الرسمية الفلسطينية ببلاغتها السياسية المعتادة تجاه ما يحدث في القدس، وذلك من خلال محافظ القدس عدنان غيث ووزير شؤون القدس فادي الهدمي، وقد تعرض كلاهما للاعتقال المؤقت نتيجة «مساهمتهما في نشر التوعية حول وباء الكورونا في القدس» بحسب ما ورد عنهما. ويجب التنويه إلى أن اعتقالهما لم يكن الأول، إذ، ومنذ توليهما لمنصبيهما، يتعرض كل منهما إلى اعتقالات مؤقتة.

على صعيد التنظيمات الفلسطينية، فعَّلت حركة فتح «لجان طوارئ محلية» في القرى والأحياء المقدسية، التي تولت مسؤولية تعقيم الأماكن العامة ونشر التوعية حول الوباء المستجد، وكانت أكبر مساهمة فتح فندق السان جورج في مدينة القدس ليكون مركز الحجر الصحي الأول في المدينة.

لقد كشفت الجائحة الهشاشة التي يُعاني منها المجتمع المقدسي، ذلك أن التقسيمات الاستعمارية لعبت دوراً في تغييب أي فعل شعبي على المستوى العام، إذ اقتصرت المبادرات التطوعية على مستوى القرية أو الحي. كذلك كان هناك تفاوت في درجة المعاناة بين المقدسيين أنفسهم؛ فمثلاً سيطر الخوف على المقدسيين الذين لا يحملون «بطاقة الإقامة الإسرائيلية» حول مصيرهم في حالة إصابتهم بالمرض، إذ يفتقر هؤلاء إلى حق التأمين الصحي الذي يتمتع به حملة الهوية المقدسية.

منذ اللحظة الأولى لانتشار الوباء في القدس، أخذت تنشط في مختلف قراها وأحيائها مبادرات شبابية محلية سعت إلى إغاثة المتضررين وتوفير احتياجاتهم الغذائية، وجمعت التبرعات المالية والعينية ووزعتها وفق الحاجة. لا شك أن مدينة القدس، لواقعها المعقد، أكثر أماكن فلسطين المحتلة التي لا يزال شبابها قادراً على الفعل المجتمعي المبادر، وإن كان المجتمع المقدسي قد شهد من الظروف ما يسمح بهذا النوع من المرونة والقدرة على المبادرة، فإن في غياب السلطة الفلسطينية (نسبياً) عن هذه المبادرات، وعجزها عن تطويعها وابتلاعها ضمن مؤسساتها المختلفة، شكَّل الأثر الأكبر في نشاطها ونجاحها. من الممكن أن تشكل هذه المبادرات مدخلاً مؤقتاً يساهم في تخفيف معاناة المقدسيين، ولكن يبقى التحدي الأكبر هو كيفية تنسيق هذه المبادرات في جهد جماعي يمكِّن المجتمع المقدسي من إدارة نفسه ذاتياً، ويحافظ في الوقت ذاته على استقلاليته.

لا تتوقف حدود الممارسات الإسرائيلية والمعاناة المقدسية عند ما تم ذكره أعلاه. فلا يمكن لنا أن نغفل التبعات الاقتصادية التي ستخلفها الجائحة على المقدسيين، كما ولا يمكن التغاضي عما يحدث في المسجد الأقصى، وكيف سعت سلطات الاحتلال إلى استغلال حالة الطوارئ في فرض وقائع جديدة تتيح لها إحكام سيطرتها على الأرض، فيما تواصلت الممارسات الاستعمارية اليومية باستمرار عمليات هدم المنازل واعتقال المقدسيين.

الفلسطينيون في غزة المحاصرة

حيدر عيد

يتواصل في قطاع غزة المحتل منذ حزيران 1967، والمحاصر من قبل «إسرائيل» والنظام المصري منذ كانون ثاني 2006 فرض حصار قروسطي على مليوني مواطن فلسطيني دخل عامه الرابع عشر، وقد فرض الحصار بسبب نتائج انتخابات المجلس التشريعي الفلسطيني الثانية وفوز حركة (حماس) بأغلبية المقاعد، فوز لم يكن متوقعاً أو مرغوباً به.

وبسبب الخلافات التي نتجت عن هذه الانتخابات، قام نزاع مسلح بين حركتي (فتح) و(حماس) أدى إلى سيطرة كاملة للثانية على القطاع، وفرض نظام حكم شبه ثيوقراطي يتحكم في كل مفاصل الحياة، ما أثر على الفلسطينيين في غزة، وحدد مدى انخراط الفرد في العمل العام تبعاً لقربه من الفصيل الحاكم، أو عضويته في أحد الفصائل الأخرى التي تعمل على الأرض حسب علاقتها مع حركة حماس.

قامت السلطة الفلسطينية بفرض عقوبات قاسية على قطاع غزة تحت مسمى (إجراءات عقابية) منذ شهر آذار 2017، حيث قامت بتحويل ما يعادل 7000 موظف تابعين لها إلى ما يسمى بالتقاعد المالي، وهو بدعة غير قانونية وغير مسبوقة، حيث خصم ما يعادل 30-50٪ من رواتب الموظفين الآخرين، بالإضافة إلى قطع رواتب عدد من أولئك المعارضين لسياساتها أو المحسوبين على حركة حماس أو التيار الموالي لمحمد دحلان، كما قطعت رواتب العديد من أسر الشهداء والأسرى، بالإضافة إلى تقليص كمية المعونات الاجتماعية والإغاثية والصحية بنسبة عالية، هذه السياسة التمييزية كان لها تأثير سلبي في مواجهة الجائحة.

والحقيقة أن القطاع كان خالياً من حالات الكورونا لمدة 6 أشهر حيث أن الحصار، للمفارقة، ساهم في ذلك، وتمكنت السلطات الحاكمة في غزة من التحكم في عزل كل القادمين إلى غزة. ولا يوجد، في حدود علمي، مساهمة تذكر للرسمية الفلسطينية كون القطاع مسيطر عليه من قبل حركة (حماس). إلا أن اكتشاف حالات داخل المجتمع منذ بضعة أشهر تقريباً كشف هشاشة البنية التحتية للنظام الصحي في القطاع، حيث لا يوجد إلا 180 سريرا للعناية المكثفة وما يعادل 70 جهاز تنفس لخدمة مليوني مواطن. وقد وصل عدد المصابين خلال شهر في هذه البقعة الأكثر كثافة سكانية في العالم إلى 2911 مصاباً و21 حالة وفاة. كل ذلك يأتي بعد 3 أعوام من إعلان الأمم المتحدة قطاع غزة منطقة غير قابلة للحياة بحلول عام 2020، مع نسبة بطالة ما قبل كورونا تتراوح بين 45 – 52% فيما يعيش 53% من السكان في حالة فقر مدقع ولا تتمتع 68% من العائلات بأمن غذائي كاف. على الرغم من كل ذلك استمرت السلطة الفلسطينية في فرض إجراءاتها العقابية بحق القطاع بما يشمل عدم توفير المستلزمات الصحية والدوائية الكافية.

واستكمالا للنقطة السابقة، فقد أدى الانقسام الأفقي والعامودي بين الضفة الغربية وقطاع غزة إلى خلق حالة تشظ على جميع الصعد السياسية والاقتصادية والاجتماعية؛ بمعنى أن القطاع الذي لا يزال يعاني من احتلال عسكري، أضيف له حصار إسرائيلي – مصري كعقاب جماعي مخالف للقانون الدولي ويمكن اعتباره جريمة حرب، وإجراءات عقابية فلسطينية استهدفت شريحة كبيرة ومؤثرة في المجتمع الغزي من أطباء، وممرضين، وأكاديميين، ومعلمين. أضف إلى ذلك أن ثلثي سكان القطاع لاجئون طهروا عرقياً من قراهم ومدنهم في العام 1948، ما حول القطاع بأكمله إلى معسكر لاجئين يتم عقابهم محلياً ودولياً، ويأتي كل ذلك في إطار النكبة المستمرة بعوامل خارجية وأخرى داخلية كما أسلفنا.

وفي الواقع، لا يمكن الحديث عن هكذا مداخل دون ربطها بالسياقات السياسية المحيطة؛ إذ لا يمكن الحديث عن مواجهة محاولات التصفية المتجسدة في صفقة دونالد ترامب وعمليات التطبيع المكثفة والمتسارعة دون ربط ذلك بوحدة وطنية شاملة، ولكن ذلك لا معنى له دون اتخاذ أول خطوة ضرورية ألا وهي رفع العقوبات الفلسطينية المفروضة على قطاع غزة فوراً، وسيسهل ذلك المواجهة الجماعية لفيروس كورونا، وفيروسات التطبيع والاحتلال والاستعمار الاستيطاني تمهيداً لمشروع التحرير الشامل الذي أصابه الكثير من العطب نتاج مغامرات ومقامرات سياسية أتت على حساب حق الشعب الفلسطيني في الحرية والعودة وتقرير المصير.

هناك شعور عام لدى السكان في غزة أن هناك تراتبية مناطقية في التعامل معهم، ونظرة فوقية تنميطية مسيطرة على علاقة الرسمية الفلسطينية مع القطاع الصامد على الرغم من كونه مهد الوطنية الفلسطينية المعاصرة، وعلى الرغم من التضحيات الهائلة التي قاموا بتقديمها، بالذات في السنوات الأخيرة خلال ثلاثة حروب شبه إبادية بين 2009-2014 والعدد الكبير من الشهداء والجرحى خلال مسيرة العودة الكبرى. أدى ذلك إلى نشر ثنائيات جديدة على نمط الضفة – القطاع، رام الله – غزة، فتح – حماس، مقاومة – مفاوضات... إلى آخره، ورافق ذلك شعور بأن التشتت الهوياتي الفلسطيني قد ازداد نتيجة الانقسام، وأن مشروع التحرير قد تم تأجيله على المستوى الرسمي والفصائلي.

الفلسطينيون في الضفة الغربية المحتلة

يحيى أبو الرب

يمكن القول، تجاوزاً، إن الضفة الغربية تدار من قبل السلطة الفلسطينية، وهي جهاز بيروقراطي يتمتع بصفات شبه دولانية تمتاز بعدم السيادة على الأمن والحدود والمعابر، ناهيك عن باقي مفاصل الحياة السياسية والاقتصادية. أنشئ هذا الجهاز البيروقراطي بموجب اتفاقية أوسلو بين منظمة التحرير الفلسطينية واسرائيل في العام 1993 ليحكم الضفة الغربية وقطاع غزة.[1] في هذه الاتفاقية تم تقسيم الضفة الغربية إدارياً وأمنياً إلى ثلاث مناطق مختلفة:

1. مناطق «أ»، وتشكل ما نسبته 18% من إجمالي مساحة الضفة الغربية وتشتمل بشكل عام على مراكز المدن والتجمعات السكانية وتتمتع فيها السلطة الفلسطينية بأعلى مستوى من الصلاحيات الإدارية والأمنية مع العلم أنها صلاحيات لا تعبر عن سيادة السلطة الكاملة، إذ أنه، وبموجب الاتفاقية، يحق للاحتلال مداهمة واقتحام هذه المناطق وتنفيذ الأنشطة التي يريدها؛
2. مناطق «ب»، وتشكل ما نسبته 21% من إجمالي مساحة الضفة الغربية، وتتمتع السلطة في هذه المناطق ببعض الصلاحيات الإدارية إلا أنها لا تتمتع بأي نوع من السيطرة الأمنية؛
3. مناطق «ج»، وتشكل ما نسبته 61% من إجمالي مساحة الضفة الغربية، وتقع ضمنها غالبية المستوطنات الإسرائيلية، مع العلم أن السلطة لا تتمتع بأية صلاحيات إدارية أو أمنية في هذه المناطق التي تشكل ما يقارب ثلثي مساحة الضفة.

إن تراجع دور المنظمة وتصدُّر السلطة للمشهد السياسي واتخاذها الضفة مركزا لجهازها الإداري سلط الضوء على الضفة وأعطها امتيازاً يصل في بعض الأحيان، بسبب سياسات السلطة وقراراتها وحدود صلاحياتها، إلى اختزال فلسطين بالضفة. ولكن في ظل الواقع السياسي المشار إليه أعلاه، لا يمكن الحديث عن موقعية الفلسطيني في الضفة الغربية دون الأخذ بعين الاعتبار أن تفاصيل حياته اليومية، بشكل مباشر أو غير مباشر، محكومة في نهاية الأمر بواقع سياسات الاستعمار الاستيطاني التي تتراوح بين الحد من الحركة والتصفية الجسدية بسبب أو بدون سبب.

ربما يكون التمييز الذي استهدف العاملين في الداخل المحتل هو الأكثر خطورةً ووضوحاً، فقد كان هؤلاء أكثر فئة اجتماعية تم التمييز ضدها في الخطاب والممارسة؛ إذ حاولت السلطة من خلال تصريحات الحكومة، عبر رئيس الوزراء بالذات، والبيانات اليومية للناطق باسمها، التغطية على عدم سيادتها وعجزها عن السيطرة على المعابر والحواجز

1 مع العلم أن غزة قد «استقلّت» إداريا عن حكم السلطة الفلسطينية منذ الانقسام الذي ألم بالساحة الفلسطينية إثر الاشتباكات والخلاف السياسي بين حركتي حماس وفتح في صيف العام 2007.

مـن خـلال تحميـل العـمال مسـؤولية جلـب المـرض، وقـد انعكـس ذلـك مـن خـلال التخبـط والتناقـض في تعليـمات ومناشـدات الحكومـة للعـمال، لكـن هـذه السياسـة وصلـت ذروتهـا باسـتخدام رئيـس الـوزراء عبـارة «الخـاصرة الرخـوة» التـي ينفـذ منهـا المـرض، مـا آثـار بعـض السـخط المجتمعـي حـول طبيعـة عملهـم وطريقـة كسـب رزقهـم.

عـدا عـن ذلـك، لا نسـتطيع القـول إن سـلطة رام اللـه اتبعـت سياسـات حيويـة تميـز بـين سـكان الضفـة الغربيـة، بالمعنـى المنهـج للتميـز، خـارج إطـار التمييـز الناتـج عـن تفاوت سـيادة السـلطة عـلى مناطـق الضفـة مـن جهـة، أو التمييـز الناتـج عـن فسـادها وعـدم كفاءتهـا من جهـة أخـرى. في هـذا السـياق، يمكـن ملاحظـة أن الخدمـات الطبيـة والإجـراءات الوقائيـة تركـزت في المـدن، مـدن الوسـط بالـذات، مـع تهميـش واضـح لمـا يحـدث في الأريـاف التـي تفتقـر فيهـا السـلطة للسـيادة وربمـا للشـعبية أيضـاً، ناهيـك عـن الكثـير مـن حـالات التمييـز التـي وقعـت عـلى أسـاس الفسـاد (بالـذات في الأشـهر الأولى للجائحـة) كان أوضحهـا سـهولة عـودة بعـض المحجوزيـن في الخـارج وصعوبـة عـودة البعـض الآخـر، والتمايـز أيضـاً في إجـراء الفحوصـات العشـوائية وتعيـين أماكـن حجـر المصابـين حسـب الموقـع الطبقـي للمصابـين وقربهـم مـن الهيكليـة الزبائنيـة لأجهـزة السـلطة وسـفاراتها.

نعـم كان للسـلطة الـدور الأول في إغاثـة الفلسـطينيين في الضفـة الغربيـة وإدارة شـؤونهم، لكـن هـذا الـدور هـو اسـتمرارٌ للـدور الوظيفـي الـذي تضطلـع بـه السـلطة في العقود الثلاثـة الماضيـة؛ فقـد اسـتمرت السـلطة خـلال الجائحـة باسـتلام منـح ومعونـات المجتمـع الـدولي لإدارة الشـؤون الخدماتيـة اليوميـة للفلسـطينيين في الضفـة بمـا فيهـا تقديـم الخدمـات الطبيـة مـن خـلال وزارة الصحـة التابعـة لهـا بشـكل أسـاسي. هـذه المـرة، كان مـن اللافـت تدخـل حكومـة الاحتـلال التـي اقرضـت السـلطة 800 مليـون شـيكل في شـهر نيسـان، إلا أن السـلطة أعلنـت عـن ضائقـة ماليـة وعـن عـدم قدرتهـا دفـع رواتـب موظفيهـا بعـد ذلـك بأسـابيع، وهـو مـا يعيـد إلى الذهـن مسـألة الفسـاد ومسـألة ائتـمان السـلطة عـلى أمـوال الشـعب الفلسـطيني، ومهـما يكـن مـن أمـر يمكـن تقسـيم أشـكال الإغاثـة إلى:

1. إغاثـة طبيـة تمثلـت بتقديـم الخدمـات الطبيـة والوقائيـة الأساسـية ضمـن الإمكانيـات المحـدودة والبدائيـة التـي يسـمح بهـا النظـام الصحـي للسـلطة.
2. حاولـت السـلطة تفعيـل مفهـوم الحمايـة الاجتماعيـة مـن خـلال صنـدوق تبرعـات «وقفـة عـز» إلا أن المبالـغ كانـت قليلـة، ودار حولهـا الكثـير مـن شـبهات الفسـاد.

بشـكل عـام، وبالرغـم مـن كل التشـظي الجغـرافي والديموغـرافي الـذي عاشـه وعـانى منـه الفلسـطينيون في كافـة أماكـن تواجدهـم منـذ النكبـة، إلا أنهـم عاشـوا حالـة وعـي عـام بمواطنتهـم الفلسـطينية بالـذات بعـد تأسـيس منظمـة التحريـر، مـع العلـم أن هـذه الحالـة كان يشـوبها بعـض التشـوهات التـي فرضـت نوعـاً مـن المفاضلـة بـين لاجئـي الضفـة وسـكانها المقيمـين في العقـود الممتـدة بـين نكبـة العـام 1948 والانتفاضـة الأولى في العـام 1987.

لقد كان توقيع اتفاقية أوسلو نقطة فارقة في تاريخ فلسطين والفلسطينيين، وقد أدخلت الكثير من التشوهات على هذه الحالة العامة من التجانس النسبي بين سكان الضفة، حيث ظهرت أولى هذه التشوهات منذ لحظة اضطلاع السلطة بمهامها الإدارية، ومن أجل بسط نفوذها، قامت السلطة وحزبها الحاكم بإحياء النزعات التي أسست لمرحلة من الزبائنية السياسية ترتبط فيها المشاركة السياسية للأفراد بانتمائهم العشائرية والمحاصصة المناطقية، هذا طبعا بالإضافة إلى الانتماء الحزبي للأفراد ومدى قربهم من الحزب الحاكم ورضاه عنهم، وقد رسخت السلطة هذه السياسة من خلال قانون الانتخابات التشريعية القائم على نظام الدوائر، وأوجدت السنوات الأولى لنشوء السلطة نوعاً من التراتبية بين الفلسطينيين في الضفة على أساس لاجئين ومقيمين وعائدين، وقد انعكست هذه التراتبية على أحقيتهم وفرص مشاركتهم السياسية، حيث كانت فرص المنتمين للفئة الأخيرة هي الأعلى مما جعلهم يستأثرون بالمفاصل الأكثر حساسية داخل أجهزة السلطة الإدارية والأمنية.

قاد تعديل قانون الانتخابات ومجموعة تغيرات سياسية جلبتها انتفاضة الأقصى، المعارضة الإسلامية للفوز في الانتخابات التشريعية الثانية، الأمر الذي مهد إلى الانقسام بين الضفة وغزة. رغم كل التناقضات والخلافات التاريخية بين الحزب الحاكم والمعارضة الإسلامية، إلا أن الانقسام في صيف 2007 أجج الاصطفاف والاستقطاب السياسي بحيث شكك كل من الطرفين بفلسطينية الآخر، وأباح لنفسه سلب حقوق المواطنين، وحيواتهم في بعض الحالات، وهمّش المشاركة السياسية والاجتماعية بناء على شبهة انتماءاتهم الحزبية، وكل ذلك رغم الخطاب النيو/ليبيرالي الجذاب لقطاع عريض من مؤسسات المجتمع المدني حول الحقوق المدنية وحقوق المواطنة.

بلغت معاناة سكان الضفة، وغزة حتماً، ذروتها بانتقال هذه الحالة من التشكيك في فلسطينية الآخرين من المستوى القيادي السياسي إلى المستوى القاعدي الشعبي، ما أسس لشرخ اجتماعي وثقافي ما زالت آثاره وتداعياته قائمة حتى اللحظة؛ وإن كان خطاب الاصطفاف والإقصاء قد خفت بعض الشيء في السنوات القليلة الماضية.

إلى حد بعيد، كانت سبعينيات وثمانينيات القرن الماضي فترة ذهبية بما شهدته من تنامي الحركات الاجتماعية والشعبية بأنواعها (عمالية، نقابية، طلابية، نسائية) في مواجهة الاحتلال، وفي التأسيس لنواة مجتمع فلسطيني قائم على قيم النضال التحرري وقيم التضامن والعدالة والمساواة بين أفراد هذا المجتمع، ويبدو أنها حالة انتهت بانتهاء الانتفاضة الأولى وقدوم السلطة التي حاولت جاهدة احتواء، أو حتى تفكيك، هذه الحالة من التضامن الشعبي القائم على أسس النضال التحرري، لصالح بسط نفوذها ولإثبات حسن نيتها أمام المجتمع الدولي بتدشين مرحلة جديدة قائمة على قيم «التصالح والسلام» مع المُحتل؛ شرطها الأول احتواء الشعب المنتفض منذ 6 أو 7 سنوات.

الأسرى الفلسطينيون في السجون الاسرائيلية

أماني سراحنة

فرض انتشار فايروس كوفيد 19 المُستجد مجموعة من التحولات على الواقع الاعتقالي للأسرى الفلسطينيين[2] داخل السجون[3] الاسرائيلية، ولم يلبث أن تحوّل وباء «كورونا» إلى أداة عنف مركزية لممارسته على مدار العام 2020. يمكن قراءة ذلك على عدة مستويات، تستند على تساؤل مركزي: كيف استخدم السّجان الوباء كأداة عنف؟ وتساؤلات أخرى مرتبطة بمحاولات الأسرى في مواجهة السجان والوباء معاً؟ وكيف تمثل الوباء فعلياً في السجان ذاته؟ لم يعد السّجان مصدراً للعنف فقط بل تحول إلى وسيط لنقل عدوى الفايروس للأسرى[4]. وعلى الرغم مما فرضته الحالة الوبائية من مخاطر مضاعفة على مصير الأسرى إلا أنها غذت فعلياً بروز التساؤلات عن عنف المستعمِر وشكله، والعلاقة بين الأسير والسجان، ووضعها في مسار جديد يضاف إلى العنف الذي مأسس له السّجان على مدار السنوات الماضية وتحديداً بعد العام 2004، أو بما وصفه الأسير وليد دقة بـ«العنف الغير مرئي».[5]

لقد شكلت التجربة الاعتقالية للأسرى الفلسطينيين، جزءاً أساسياً من المحاولة المستمرة لقراءة بنية العنف وسياسات المستعمِر المنهجة تجاه الفلسطيني. ولكن هذه المرحلة وبما فيها من كثافة كبيرة من التحولات والتساؤلات، أحدثت نوعاً من الفوضى والالتباس وعدم القدرة على خلق لغة يمكن فيها وصف الوضع الوبائي للأسرى داخل السجون الاسرائيلية، أو بشكل أدق وصف الحالة الوبائية في بنية عنف، ففي الفترة الأولى من انتشار الوباء خلال شهر آذار/مارس 2020، لم تتوقف سلطات الاستعمار الاسرائيلي عن عمليات الاعتقال[6]، وسُجل في شهر آذار/ مارس (357) حالة اعتقال بينهم (48) طفلاً و(4) من النساء، وكان أبرز التساؤلات التي أُضيفت لدى المؤسسات الحقوقية من أجل تتبع سلوك المستعمِر في عمليات الاعتقال مع انتشار الوباء، هل التزموا بإجراءات «السلامة؟!»، لتصبح مفردة «السلامة» وغيرها من المصطلحات التي أنتجها الوباء بلا معنى في علاقة قائمة أساساً على العنف، وعلى غرارها مصطلح «الحجر الصحي» داخل السجون. ولكن معظم المؤسسات الحقوقية المختصة في شؤون الأسرى أخفقت فعلياً في خلق لغة خاصة تمثل رواية الأسير الفلسطيني وهذا الإخفاق مرتبط أساساً بعدم القدرة على توصيف العنف الحاصل في السجون

2 بلغ عدد الأسرى في السجون الإسرائيلية حتى نهاية شهر أيلول/ سبتمبر 2020، (4400) أسير منهم (39) أسيرة و(155) طفلاً، و(350) معتقلاً إدارياً.

3 يبلغ عدد السجون التي يحتجز فيها الأسرى الفلسطينيون (23) سجناً بما فيه مراكز التوقيف والتحقيق

4 تجاوز عدد الأسرى الذين أصيبوا بفايروس «كورونا» في السجون حتى شهر أيلول/ سبتمبر (31) أسيراً، بينهم أسيران أكتشفت إصابتهما عقب الإفراج عنهما بيوم واحد.

5 الأسير وليد دقة من الأسرى القدامى المعتقلين قبل توقيع اتفاقية أوسلو، اعتقلته قوات الإسرائيلية عام 1986، وهو كاتب ومفكر، أنتج العديد من الأعمال الفلسفية والإبداعية عن واقع الأسر في السجون الإسرائيلية.

6 وصل عدد حالات الاعتقال التي نفذتها السلطات الإسرائيلية وحتى كتابة هذه الحوارية منذ انتشار الوباء (2430) حالة اعتقال.

الإسرائيلية لكثافته، ما دفع إلى بروز جدل حول إمكانية توصيف الحالة الوبائية داخل السجون الإسرائيلية.

وفي هذا السياق، يمكن أخذ العديد من النماذج والأمثلة على الأحداث. ففي شهر نيسان/أبريل وصلت معلومات أولية من أسرى سجن «مجدو» أن هناك مجموعة من الإصابات بين صفوف الأسرى بفايروس «كورونا»، وهذه الرواية بالأصل استندت على رواية إدارة السجون الإسرائيلية، التي حصرت رواية الوباء، ووضعت مسألة السيطرة على جسد الأسير محط تساؤل من جديد، فإمكانية معرفة الأسير إن كان مصاباً أم لا هو مرهون بإجابة إدارة السجون الإسرائيلية، فلا يمكن للأسير أن يبتكر أية وسيلة للتأكد من وقوع الإصابة أم لا، وبقيت الرواية الخاصة «بالوباء» محصورة برواية إدارة السجون التي فرضت عزلاً مضاعفاً على الأسرى، والذي يمكن وصفه بأنه عزل من ثلاثة مستويات ساهمت في تشكلها جملة الإجراءات التي فرضتها السلطات الإسرائيلية. مع انتشار الوباء، ساهمت سلطات السجون فعلياً بتحول مجموعة من الإجراءات التي كانت تندرج كإجراءات عنف وتنكيل إلى فعل «مبرر» بذريعة منع انتشار الوباء، منها وقف زيارات عائلات الأسرى والمحامين التي كانت تُشكل وسيلة أساسية في كسر عزل الأسرى وإمكانية التواصل مع العالم الخارجي، عدا عن جملة إجراءات تتعلق بإدارة محاكمات المعتقلين التي تحولت عبر «الفيديو كونفرنس».

واستخدم المحققون الوباء كأداة ترهيب وضغط على الأسرى لدفعهم للاعتراف؛ وفي بعض الحالات أعلنوا عن إصابة بعض الأسرى، ثم تراجعوا عن المعلومة لاحقاً، وتكرر هذا الأسلوب مع مجموعة من المعتقلين. كما فرضت إدارة السجون الاسرائيلية على المعتقلين حديثاً العزل لمدة 14 يوماً في مراكز التوقيف والتحقيق أو أقسام «المعبار»[7] قبل نقلهم لاحقاً إلى أقسام الأسرى في السجون واصطلحت على أقسام عزل الأسرى بأماكن «بالحجر الصحي»[8]؛ وجلبت للأسرى كمامات بنية اللون، لتوافق لون اللباس المخصص للأسير، ضمن تصنيفها العنفي، ووسمها للأسرى على مستوى الإجراءات المتبعة بما يخص الوباء في كل سجن.

وقد شكلت أدوات التكنولوجيا الحديثة، والكاميرات على وجه الخصوص، مخرجاً لإدارة السجون للسيطرة بشكل مضاعف على الأسرى، وذلك من خلال الاعتماد عليها لتقليل الاحتكاك بين السجانين والأسرى مع تزايد أعداد الإصابات في صفوف السجانين والمحققين بالفايروس. وبهذا، عملت إدارة السجون على ترسيخ أدوات سيطرة حديثة واستخدامها كبديل عن السجان بجسده المادي، حيث ساهم الوباء في كشف بنية السجن «الحداثي» بشكل واضح. يمكن

7 «المعبار» مفردة عبرية تطلق على الأقسام التي يحتجز فيها الأسرى المعتقلون حديثاً، والموقوفون، والمنقولون من سجون أخرى.

8 وثقت العديد من الشهادات للأسرى في بعض مراكز التوقيف التي استخدمت كأماكن «للحجر الصحي» منها مركزي «عتصيون» و «حوارة» ويعتبران من أسوأ مراكز التوقيف، حيث جرى «حجر» الأسرى «جماعياً»، دون توفر لأدنى الاحتياجات البشرية. وقد كان الجزء الأكبر ممن أصيبوا بالفايروس ممن جرى نقلهم من مراكز التحقيق والتوقيف، حيث أسهمت عمليات النقل التي تتم عبر عربة «البوسطة» في انتقال العدوى بين الأسرى من خلال السجانين أو ما يعرف بقوات «النحشون»، وحولت بعض أقسام السجون إلى ما أسمته «بالحجر الصحي» فخصصت قسم في سجن «عوفر» وهو قسم (18)، وقسم في سجن «هداريم» وقسم في سجن «هشارون» وقسم في سجن «ريمون».

القول إن العنف «الغير المرئي» في السجن «الحداثي» أصبح واضحاً للحد الذي يمكن فيه تجاوز وصف «الغير مرئي»، فهو مرئي عبر كاميرات المراقبة وأجهزة التحكم التي غيبت جسد السجان كمادة، وقد ولَّد ذلك تناقضاً حاداً: في الوقت الذي يحاول فيه السجان إنهاء وجود الأسير، يخشى، في الوقت نفسه، من انتشار الوباء بين صفوف الأسرى، وهذا الأمر يعيدنا إلى السجن كبنية تحتمل فيه التساؤل من جديد: من هو السجين؟ ومن هو السجان؟

هنا، يمكن اتخاذ سجن «عوفر» نموذجاً واضحاً على عمليات التصنيف التي حوَّلت الوباء إلى أداة للسيطرة، كونه السجن الذي سجل العدد الأكبر من حيث الإصابات بين صفوف الأسرى تحديداً بما تُسمى بأقسام «المعبار» التي يحتجز فيها الأسرى الموقوفون وحديثو الاعتقال. فبعد استشهاد الأسير داود الخطيب[9] بتاريخ الثاني من أيلول 2020، حدثت مواجهة عنيفة بين قوات القمع والأسرى في قسمي (19) و(20)، حيث أُحتجز الشهيد الخطيب حتى ارتقائه. ولم يتمكن الأسرى في الأقسام الأخرى من معرفة ما يجري مع رفاقهم، حتى أن بعض الأقسام علموا بنبأ استشهاد الأسير من خلال اتصالهم مع الخارج، وكأنهم في بقعة جغرافية أخرى منفصلة تماماً عن بقية الأقسام، وفي الوقت الذي واجه فيه الأسرى في أقسام «المعبار» تزايداً في أعداد المصابين بالفايروس، كان الأسرى في قسمي (19) و(20) يواجهون عملية قمع هي الأعنف منذ مطلع العام الجاري 2020، حيث استخدمت قوات القمع الغاز والضرب والكلاب البوليسية، وقد رد الأسرى من خلال إعادة وجبات الطعام في الأيام التالية كرد على إجراءات إدارة السجون.

يمكن القول إن الواقع الذي فرضه الوباء، ساهم في تلاشي عمليات المواجهة الجماعية، على مستوى السجن الواحد، ما يعني أن الوباء شكَّل أداة سيطرة مضاعفة على الأسرى، الأمر الذي يفتح باب التساؤلات عن مصيرهم في مواجهة جملة من العوامل المركبة التي أفضت على مدار السنوات الماضية، وتحديداً بعد إضراب الكرامة عام 2017، إلى تراجع كبير على مستوى المواجهة الجماعية لتغوُّل سلطات السجون الاسرائيلية.

9 الشهيد داوود الخطيب، ارتقى في سجن «عوفر» في الثاني من أيلول/ سبتمبر 2020، وهو من أسرى انتفاضة الأقصى، قضى حُكماً بالسجن مدة (18) عاماً، وكان من المفترض أن يتحرر من سجون الاستعمار نهاية العام الجاري، علماً أن سلطات الاحتلال تواصل احتجاز جثمانه حتى اليوم.

الفلسطينيون في لبنان

مروان عبد العال

الواقع الفلسطيني في لبنان، على ما عداه، يمثل حالة فريدة تتشابك فيها عوامل عدة ويمكن وصفها أنها «خصوصية في الخصوصية»؛ إذ يختلف التجمع الفلسطيني في لبنان عن تجمعات الشعب الفلسطيني الأخرى، باعتباره الساحة التي احتضنت الظاهرة المسلحة، والمكان الذي استقرت فيه القيادة الرسمية للشعب الفلسطيني على مدار الفترة منذ الخروج من الأردن سنة 1970، وحتى خروجها رسمياً من لبنان سنة 1982.

الكلفة الاجتماعية التي دفعها فلسطينيو لبنان نظير احتضانهم تجربة الثورة المسلحة، وما واجه الفلسطيني هنا من حروب ومجازر واعتداءات؛ كانت لها مترتّباتها في الكلفة الاجتماعية الباهظة جداً التي دفعها بالمقارنة مع أي تجمع فلسطيني آخر: عدد من المخيمات دمرت، دفعت كل عائلة تقريباً هذه الضريبة من حياة أبنائها دماً ونزفاً وتهجيراً. افتقد الفلسطيني اللاجئ في لبنان إلى أدنى حقوق العيش الكريم، وبات ضحية التطابق بين اللامعيارية والقلق السياسي ارتباطاً بقانون يتميز بصورة شبحية متمثلة في قوته المنفصلة عن فعالية قواعده، وتلك الصورة هي التي تعمل في حالة الاستثناء. مثلاً، القانونُ اللبنانيّ يتعامل مع اللاجئين الفلسطينيّين بوصفهم أجانب، على الرغم من وجودهم القسري في لبنان منذ أكثر من 70 عاماً، ما جعلهم في نطاق الوضع الملتبس والذي يَحْرم اللاجئين الفلسطينيين بشكل استنسابي من حقوق يتمتّع بها الأجانبُ بموجب القانون اللبنانيّ، مثل حقّ التملّك (قانون تملّك الأجانب الجديد رقم 296 سنة 2001). كما يجرّدهم من الحقوق الأساسيّة المُعترف بها للاجئين في القانون الدولي كالحرمان من العمل، وتملك السكن، والتنقل وتأسيس جمعيات، فيما يعتبر التعليم والصحة والخدمات العامة من مسؤولية وكالة الغوث (الأونروا) وليس الدولة المضيفة.

يعاني اللاجئ الفلسطيني في لبنان من قساوة الظروف الاقتصادية الاجتماعية، السابقة لجائحة كورونا، وحتى من أزمة انخفاض القيمة الشرائية لليرة اللبنانية. وجه المعاناة يظهر أكثر وضوحاً في المخيمات الفلسطينية، كونها تعاني من كثافة سكانية عالية وضيق المساحة الجغرافية، مع انسداد إضافي لفرص العمل نتيجة الإغلاق المستمر، وخاصة بعد استمرار الالتزام بخطة التعبئة الحكومية الإجراءات الاحترازية بالحجر المنزلي وعدم التنقل والتباعد الاجتماعي. إضافة إلى الأزمة المتفاقمة المتعلقة بنقص في الخدمات الأساسية وارتفاع معدل الفقر إلى نسبة زادت عن 73% من اللاجئين الفلسطينيين في لبنان، ونقص فرص العمل الذي زاد نسبة البطالة إلى ما فوق 70% كما ذكرتها منظمات حقوقية تعنى بالأوضاع المعيشية اللاجئين الفلسطينيين في لبنان.

في الجائحة جرى إحياء الصورة النمطية السلبية للمجتمع الفلسطيني في لبنان، وما الكاريكاتور الذي نشرته جريدة «الجمهورية» بمناسبة ذكرى الحرب الأهلية اللبنانية، نموذجاً لهذا السلوك والذي شبه الفلسطيني بفيروس كورونا،

كما كان رد الفعل الانعكاسي في الذهنية الفلسطينية طبيعياً على سلوك الإحالة الدائمة، بدل أن يكون الاعتراف بالمشكلة! يتم خداع الذات بالهرب من وجه الحقيقة، وبتعليق الأزمة على الحلقة الأضعف في المعادلة، كدعوة رئيس القوات اللبنانية «سمير جعجع» مثلاً إلى «اتخاذ تدابير كاملة في محيط مخيمات اللاجئين الفلسطينيين والسوريين ومنع الدخول إليها والخروج منها» استعاد شبح سبعة عقود من التمييز والإقصاء والعزل والتهميش والمعاقبة، وقد كان ذلك لاستعادة صورة المخيم السلبية في الذهنية اللبنانية، والتي بدأت ببروباغاندا عنصرية تلصق الصفات السيئة المنفرة والسلبيّة باللاجئ، وانتهت بالتحريض أن عدوى الوباء منه وليس إليه، وذلك بهدف خلق جبهة كراهية له وخلق شعور بالدونيّة لديه.

تتحكم ثلاث جهات فاعلة في تطبيق الحقوق للاجئين الفلسطينيين في لبنان:

أ. المستوى المحلي: الدولة المضيفة والتي تمثلها السياسة الرسمية اللبنانية المنوه عنها آنفاً، والتي لا تنقصها الأسباب للتضييق بمختلف السبل على الفلسطينيين لأسباب محض لبنانية.

ب. المستوى الدولي: وتمثله وكالة غوث وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين «الأونروا» والتي تتوالى فصول تقليص خدماتها كتمهيد لتصفية قضية فلسطين من مدخل قضية اللاجئين.

ج. المستوى الوطني: وتمثله منظمة التحرير الفلسطينية، بوصفها القطاع الوطني العام الذي كان لبنان مقرها الأول حتى العام 1982، والتي بدأ دورها بالتراجع تدريجياً إلى أن جاء توقيع اتفاق «أوسلو»، الذي شكّل منعطفاً نوعياً خطيراً جداً في تراجع مسؤوليتها عن اللاجئين، وخاصة مع قيام السلطة الفلسطينية التي يعتبر الخارج الفلسطيني عموماً خارج نطاق صلاحيتها. في التعامل مع الجائحة تحملت الأونروا النصيب الأكبر من المسؤولية وبإسناد من جمعية الهلال الأحمر الفلسطيني في إقليم لبنان، حيث تم تشكيل خلية أزمة صحية تترأسها إدارة الأونروا، وتشارك فيها جميعة الهلال الأحمر الفلسطيني ومنظمة اليونيسيف، وجمعية الشفاء للخدمات الإنسانية، جمعية النداء الإنساني، مستشفى الأقصى في عين الحلوة، وجمعية أنيرا، وجمعية العون الطبي للفلسطينيين MAP. وبالتنسيق مع وزارة الصحة اللبنانية ومنظمة الصحة العالمية والصليب الأحمر اللبناني بشكل خاص، وضعت خطة لنقل أي مريض يتعرض للإصابة من داخل المخيمات بمرافقة طواقم طبية، وجهزت الأونروا أماكن حجر خاصة للفلسطينيين وتجهيز مستشفى الهمشري التابع للهلال الأحمر الفلسطيني لاستقبال

أولى لحالات مشتبه فيها او مصابة وتقديم فحص PCR.

لقد أدَّى تقزيم المشروع الوطني الفلسطيني، واختزال منظمة التحرير الفلسطينية من وطن معنوي إلى إطار شكلي، إلى إسقاط دور الشتات وتحديداً اللاجئ في لبنان وأشعره باليُتم السياسي، وقد تصاعد ذلك مع تأثير التركيبة الطائفية اللبنانية في التنصل من الالتزامات والوجبات الموضوعية للاجئين الفلسطينيين، حيث تم الاكتفاء بتأكيد الموقف اللبناني من الوجود الفلسطيني وتأييد القضية الفلسطينية بما ورد في اتفاق الطائف «لا للتوطين» وهذا مبدأ وليس سياسة، وقد أدى هذا إلى تنامي الهاجس الوجودي الفلسطيني في لبنان، نتيجة سياسات التفكيك والفتن المذهبية التي تحيط بالبيئة السياسية في عموم البلد، وهي ناتجة عن وجود ذاكرة فلسطينية سوداء يعززها طريقة التعاطي الأمني مع المخيمات، ما ضاعف الإحساس بخطر استخدامه كبؤرة أمنية وتشويه وتغيير هويته ودلالته ورمزيته الوطنية، وشيطنة المخيم كمطالب بالحق ومناضل من أجله.

التسوية على الصعيد الفلسطيني، ستحمل لبنان (كحلقة ضعيفة) حل قضية اللاجئين على حسابه، وتنصل من أي التزامات بالحقوق المدنية، وتحميل مسؤولية بؤس المخيمات للأونروا والمجتمع الدولي والفصائل الفلسطينية جميعها ولأسباب عديدة. وأمام هذا الهروب من تحمل المسؤولية كدولة مضيفة، جعل الفلسطيني في ظل حياة عارية.

إن المدخل المؤقت لحماية الوجود الفلسطيني المؤقت في لبنان، يبدأ بمواجهة أشكال تهميش اللاجئ وتحويله إلى عنصر سلبي، وخاصة عبر سياسات متبعة لتجويف المجتمع بتحويله إلى مجتمع إعالة، قابل للتسليع والاستخدام السياسي، واختراقه بأفكار أو جمعيات أو مجموعات ضارة وخبيثة ومدمرة، ولعل من شأن ذلك أن يغذي قيم التبعية والولاء والنزعة الفردية، ويؤدي إلى الإضرار بالبيئة الاجتماعية بآفات وأمراض شتى، جميعها تؤسس بشكل تلقائي لذهنية الإعالة، وأقلها بجعل الشأن الفلسطيني هو قضية إنسانية وليست قضية وطنية، أي قضية إغاثية وليست قضية سياسية. وهذا ينطلق من:

1. تحرير اللاجئين الفلسطينيين من عقدة الاستهداف من قبل سياسات الدولة العميقة في لبنان، من خلال إنهاء هذا السياسات التمييزية، وتبني سياسات حامية للفلسطينيين وصديقة لهم وأن يمارس الكل الفلسطيني هذه السياسة كمصلحة مشتركة.

2. تحرير الطاقات النضالية الفلسطينية، من عوامل الفئوية والانقسام والفصائلية والجهوية، وعلى الخطاب والممارسة السياسية أن ترتقي إلى حقيقة أن شعبنا في لبنان في دائرة الخطر، والتأكيد أن وظيفة أي قيادة وطنية أن تضع نصب عينيها كيف تقود شعبها وليس فصيلها فقط، واستعادة دور المؤسسة الوطنية الفلسطينية الجامعة والتي تعيد مكانة الشتات الفلسطيني في القرار الوطني التي يجب أن تصب

حكـماً في الاشـتباك التاريخـي المجتمعـي المبنـي عـلى التناقـض الرئيـسي مـع الإحتـلال باتجـاه تنفيـذ حـق العـودة الى فلسـطين.

3. عقـد مؤتمـر وطنـي لفلسـطينيي لبنـان، ببعـد اقتصـادي واجتماعـي باعتبـار أننـا «مجتمـع متضامـن متكافـل» للعنايـة بأوضـاع اللاجئـين الفلسـطينيين في لبنـان بعيـداً عـن الاختلافـات السياسـية، ثـم يتفـرع عنـه لجـان شـعبية تجمـع المؤسسـات في جميـع المخيـمات مـن ذوي الاختصـاص ورجـال أعـمال لمتابعـة التطـورات وتقديـر الاحتياجـات اليوميـة لأبنـاء الشـعب الفلسـطيني.

هـذه مداخـل قـد تؤسـس لحركـة سياسـية إيجابيـة في سـبيل حفـظ الوجـود والـروح والانتـماء الوطنـي، وتحـت شـعار: «العدالـة، والكرامـة، والعـودة»، بمعنـى تكامـل الكيـان اللبنـاني والهويـة الوطنيـة الفلسـطينية، وتجميع القوى الاكـثر جديـة فلسـطينياً والتنسـيق والحـوار مـع قـوى سياسـية ورسـمية لبنانيـة، ويجـب أن تراعـي اللغـة السياسـية التـوازن بـين التركيبـة السياسـية في لبنـان مـن جهـة، ومـن جهـة أخـرى تفعيـل المطالبـة بالحقـوق المدنيـة والاجتماعيـة، لتتضمـن اسـتراتيجية فلسـطينية لبنانيـة في مواجهـة خطـر التوطـين والتهجـير، وإلا فـان الصمـت يعنـي تأييـد سياسـات الضغـط باتجـاه التهجـير، ونعلـم مـا تتضمنـه صفقـة القـرن مـن اسـتهداف للاجئـين وحـق العـودة.

الفلسطينيون في الولايات المتحدة

لبنى قطامي

تتبعت هذه المقالة آثار جائحة كورونا على الجالية الفلسطينية في الولايات المتحدة، وقد أضافت التقسيمات السياسية والعرقية للجالية الفلسطينية شيئاً من الصعوبة على عملية جمع المعلومات والبيانات، وكذلك على عملية الوصول للخدمات الأساسية خلال الجائحة، وكان هذا، جزئياً، نتيجة لعلاقة الجالية المشحونة مع كل من حكومة الولايات المتحدة والسلطة الفلسطينية. ستدرس هذه المقالة أيضا طرق تأثير العلاقة المعقدة مع هذه النظم السياسة على الجالية الفلسطينية خلال الجائحة، وكذلك نشوء مبادرات الجذور الشعبية والحملات والشبكات القائمة على الدعم المجتمعي المتبادل مع التركيز، بشكل أساسي، على حركة الشباب الفلسطينيين كحالة دراسية، وستبحث في كيفية تمكُّن الجالية من الحفاظ على خدمات المساعدة المتبادلة في خضم الأزمة السياسية المتصاعدة التي تتطلب اهتمامهم داخل السياق الأمريكي والفلسطيني.

أولاً: حكومة الولايات المتحدة الأمريكية

يصنف العرب كعرق «أبيض» في الإحصاءات الرسمية في الولايات المتحدة، وقد جاء هذا نتيجة احتجاجات ومطالب المهاجرين العرب الأوائل، في مطلع القرن العشرين، حيث سعوا لتصنيفهم كـ«بيض» من أجل الحصول على بعض الامتيازات السياسية ضمن النظام العنصري الأمريكي الذي سمح بالحصول على المواطنة، وحق التملك، والعديد من الحريات المدنية والسياسية للمهاجرين البيض في ذلك الوقت فقط. بعد حركة الحريات المدنية في ستينيات القرن الماضي، تم التعامل مع بيانات الإحصاء في الرسمية لدى حكومة الولايات المتحدة بشكل مختلف. فقد تم استخدامها من أجل جعل تجمعات غير البيض والأفراد والأحياء المهمشة مؤهلة للخدمات العامة والمصادر والبرامج المخصصة لمعالجة العنصرية العرقية وما نتج عنها من ظلم في فرص التعليم والإسكان والتوظيف والصحة وغيرها من الحقوق الاجتماعية.

بالرغم من أن المنظمات العربية كانت تدعو لإعادة تصنيف الإحصاء الرسمي منذ منتصف الثمانينيات، إلا أنه لم تتم إعادة تصنيفهم قانونياً. حتى العام 2016، كان مكتب الإحصاء بصدد تحضير واعتماد فئة جديدة للإحصاء العشري (كل عشر سنوات) والتي شملت الأفراد من الشرق الأوسط وشمال أفريقيا (MENA). في ظل إدارة ترامب، ألغى مكتب الإحصاء فئة (MENA) واستمر إحصاء 2020 في تصنيف العرب/الفلسطينيين كـ«بيض».

لقد خلق هذا التصنيف الخاطئ العديد من التحديات للجالية، ما أثر في قدرتها على الحصول على بعض الحريات السياسية وتأمين الخدمات والموارد الاجتماعية والاقتصادية. وكنتيجة للتصنيف الأبيض من وجهة النظر القانونية والعرقية، فإن المنظمات العربية ممنوعة من الوصول إلى الموارد المالية

الحكومية المخصصة للمجموعات المضطهدة الأخرى. وبأكثر من ذلك، فإنه بينما تصاعدت السياسات المناهضة للعرب والمسلمين من أحداث سبتمبر في العام 2001، فقد حدَّت قلة الوصول على البيانات الإحصائية من قدرة الجالية على الحشد ضد السياسات العنصرية في الولايات المتحدة وسياستها الخارجية تجاه فلسطين والمنطقة العربية.

منذ أن بدأت جائحة كورونا، عانت العديد من المنظمات المجتمعية العربية من قلة الموارد اللازمة للاستجابة للاحتياجات المجتمعية المتنامية، ويعود ذلك، جزئياً، للتصنيف الخاطئ. إضافة إلى ذلك، لم تستطع مراكز جمع البيانات من تسجيل المصابين الفلسطينيين/العرب بشكل صحيح لأنه تم تسجيلهم ضمن فئة «بيض». لم يكن الفلسطينيون/العرب قادرين على الاعتماد على الحكومة الأمريكية للحصول على الموارد المناسبة أو التمثيل السياسي قبل فترة الوباء وفي أثنائها.

ينتمي جزء كبير من المجتمع الفلسطيني في الولايات المتحدة إلى الطبقة الوسطى، ولم تتأثر شرائحها بشكل كبير بالتحديات الاقتصادية التي يفرضها الوباء، ومع ذلك، فإن العديد من الفلسطينيين في الولايات المتحدة هم عمال أساسيون من الطبقة العاملة، بما في ذلك سائقي سيارات الأجرة و«أوبر»، وأصحاب المتاجر الصغيرة، والباعة المتجولين... إلى آخره. لم تكن بعض هذه المهن مؤهلة لاعتبارها كبطالة أثناء الوباء: العمال غير المرخصين (السائقون وباعة عربات الشوارع مثلاً) لم يكونوا مؤهلين للحصول على شيكات التحفيز الحكومية الفيدرالية التي تم توزيعها بمبلغ 1200 دولار، ولا للحصول على إعانات البطالة. كما لم يتأهل العديد من أفراد المجتمع أيضاً للحصول على قروض تجارية صغيرة للحفاظ على أعمالهم قائمة خلال الأشهر القليلة الأولى من الحجر الذي فرضه الوباء، لذلك، تأثر العديد من أفراد المجتمع الفلسطيني بشكل كبير من التحديات الاقتصادية التي تسبب فيها الوباء. لم تقدم الدولة حماية اقتصادية كافية للعمال، وتغطية تأمين صحي مناسبة، وموارد صحية، وقد أثر ذلك على الفلسطينيين وكذلك المجتمعات الأخرى من الملونين وأفراد الطبقة العاملة.

ثانياً: السلطة الفلسطينية

منذ اتفاقيات أوسلو، تمت تصفية العديد من النقابات الشعبية في الولايات المتحدة والتي كانت مرتبطة بمنظمة التحرير الفلسطينية بشكل وثيق جداً، وقد تمثلت العلاقة الرسمية الوحيدة بين الفلسطينيين في الولايات المتحدة والسلطة الفلسطينية بعد أوسلو من خلال مكتب بعثة منظمة التحرير الفلسطينية في واشنطن العاصمة، وقد تم إغلاقه مؤخراً نتيجة لسياسات إدارة ترامب بشأن فلسطين. لكن هناك العديد من الشبكات غير الرسمية التي تتمثل بالداعمين للأحزاب الفلسطينية في الشتات الأمريكي. في حين أن هناك عدداً من المؤسسات التابعة للسلطة الفلسطينية في الولايات المتحدة، إلا أنه لا يمكن مقارنة ارتباطها بالمجتمع مع ما كان موجوداً في السابق – قبل أوسلو.

نتيجة للعلاقات القانونية المقطوعة بين المجتمع الفلسطيني في الولايات المتحدة

والقيادة الفلسطينية، كان دور السلطة الفلسطينية خلال هذا الوباء ضئيلاً، ومع ذلك، يجب التعرف على شكلين من أشكال التنسيق في هذا السياق:

أولاً، منذ بداية تطبيق قوانين الحجر المنزلي بسبب الجائحة (آذار- أيار)، اتضح أن هناك عدداً من الفلسطينيين من الضفة الغربية عالقين في الولايات المتحدة نتيجة لإغلاق الحدود وإغلاق شركات الطيران، ووصل كل هؤلاء الأشخاص في البداية بتأشيرات طالب أو زائر وكان الكثير منهم عرضة لخطر تجاوز الجدول الزمني الممنوح في تأشيراتهم، وقد نسق بعض قادة الجالية الفلسطينية في الولايات المتحدة، بالتعاون مع السلطة الفلسطينية، استراتيجية دبلوماسية دولية لعودة هؤلاء الأشخاص إلى ديارهم. منذ مايو-أيار، أرسلت المملكة الأردنية رحلات جوية خاصة إلى مطاري شيكاغو ونيويورك مخصصة لعودة الفلسطينيين والأردنيين إلى أوطانهم، وعند وصولهم إلى عمان، تم نقل الفلسطينيين بالحافلة مباشرة إلى الحدود حيث خضعوا لفحص كورونا.

إذا كانت نتيجة الاختبار سلبية، سُمح لهم بالدخول إلى بلادهم، إذا ثبتت إصابتهم، فسيتم عزلهم في الحجر الصحي حتى يصبحوا في حالة جيدة بما يكفي للعودة إلى المنزل. أعادت هذه الرحلات الجوية المحددة حوالي 2600 فلسطيني، يحملون بطاقات هوية، إلى فلسطين.

ثانياً، تم تشكيل شبكة وطنية غير رسمية من ممثلين عن الجاليات الفلسطينية في مواقع جغرافية مختلفة يعيش فيها عدد كبير من الفلسطينيين، وكانت المهمة الرئيسية للشبكة دمج الإحصائيات الخاصة بالعدد الإجمالي للحالات المؤكدة وإبلاغ السلطة الفلسطينية بها. اعتباراً من 1 أكتوبر 2020، أفاد ممثل عن الشبكة أنه كان هناك ما مجموعه 865 فلسطينياً أو ما يزيد في الولايات المتحدة أصيبوا بالفيروس بالإضافة لـ58 حالة وفاة، وتشمل هذه الأرقام جاليات من جنوب كاليفورنيا وشمال كاليفورنيا وأوهايو ولويزيانا وميشيغان ونيوجيرسي وتكساس وفيرجينيا الغربية ونيويورك، من بين أماكن أخرى، وتشير الاحصائيات أن نيويورك كانت واحدة من أكثر المجتمعات تضرراً خلال المرحلة الأولى من الوباء، بينما يبدو أن الجالية الفلسطينية في أوهايو هي الأكثر تضرراً اعتباراً من أكتوبر 2020.

ثالثاً: مبادرات المساعدة المتبادلة

تبنى الفلسطينيون، كشعب محتل جُردَ من دولته وممتلكاته، وجهات نظر ساخرة حول المؤسسات السياسية والدول والنظام العالمي، حتى عندما كان عليهم بالضرورة الاعتماد عليها من أجل البقاء وبناء الاستراتيجية السياسية. في السنوات التي توجت بانطلاق الثورة الفلسطينية، تم حشد مفاهيم الاعتماد على الذات والمشاركة الشعبية في النضال بشكل فعال لإنشاء عدد من البرامج التي أصبحت ركائز مهمة للثورة، وكان الاهتمام باحتياجات الناس اليومية من خلال البرامج الاجتماعية والصحية والاقتصادية عنصراً مهماً في البنية التحتية لمنظمة التحرير الفلسطينية. رغم أن اتفاقيات أوسلو أهلكت الروح الشعبية للنضال الفلسطيني المنظم من نواحٍ عديدة، وعلى الرغم من أنها

قطعت أوصال النقابات الشعبية والمنظمات الشعبية في الشتات، إلا أن هذه المبادئ تستمر في دفع جيل جديد من النشطاء والمناضلين الفلسطينيين، فقد جددت العديد من المجموعات الناشطة داخل التجمعات الفلسطينية هذا الإرث خلال الوباء، وقدمت خدمات اجتماعية وصحية واقتصادية حيوية للحفاظ على عافية المجتمع في ظل غياب برامج حكومية فعالة.

على سبيل المثال، قامت شبكة واسعة من نشطاء المجتمع الفلسطيني في جميع أنحاء الولايات المتحدة بدعم الطلاب الفلسطينيين القادمين من خارج البلاد، والأسر ذات الدخل المنخفض من خلال تغطية تكاليف الإيجار في الأشهر الأولى من الوباء. قدمت جمعيات قروية، مثل جمعية بيت حنينا واتحاد رام الله والعديد غيرها، معلومات مهمة حول كيفية الحفاظ على الأمان أثناء الوباء لمجتمعاتهم المحلية عبر منصات الإنترنت، كما نظمت العديد من المؤسسات المجتمعية (مثل المنظمات المجتمعية العربية في شيكاغو ونيويورك) حملات توزيع المواد الغذائية والصحية وبرامج اجتماعية وصحية حيوية. قدم المركز الثقافي الفلسطيني الأمريكي (PACC) في نيوجيرسي واحدة من أكثر حملات المساعدة المتبادلة حيوية واتساعاً، وقد اشتملت على توزيع السلع الأساسية، ونقل المعلومات ذات الصلة إلى المجتمع بالإضافة إلى العديد من الخدمات الأخرى، كما نظّم مركز المجدل في إل كاجون – كاليفورنيا الشيء نفسه، واستعد مؤخراً لتعيين منسق للصحة العامة يمكنه دعم المجتمع بالتثقيف والموارد الصحية الكافية.

كانت حركة الشباب الفلسطينيين واحدة من المنظمات التي نفذت العديد من حملات المساعدة المتبادلة في كافة انحاء الولايات المتحدة: في سان فرانسيسكو، انضمت الحركة إلى جمعية البقالين العرب ومنظمات أخرى لإيصال الطعام والسلع الأساسية للمجتمعات المحتاجة، في لوس أنجلوس، عمل فرع الحركة مع ائتلافات أخرى لإعداد كتيب موارد باللغة العربية وتوزيعه على الأسر الناطقة باللغة العربية؛ تضمن دليل الموارد معلومات وتعليمات وقائمة الاتصال المتعلقة بمؤسسات الخدمات الصحية، وبرامج الإغاثة الاقتصادية والغذائية وغيرها، في ميشيغان، عملت الحركة ضمن تحالف من المجموعات والمؤسسات الأخرى لتساعد على ربط المجتمع بمجموعة متنوعة من البرامج والخدمات التي تقدمها الدولة والجمعيات الأخرى، كما ساعد فرع الحركة الجالية الفلسطينية هناك بترجمة الاستمارات والطلبات الخاصة بمختلف البرامج الفيدرالية مثل طلبات الحصول على مخصصات البطالة، في هيوستن – تكساس، ساعد فرع الحركة في تأسيس تحالف هيوستن للمجتمع العربي للمساعدة المتبادلة بالتشارك مع مجموعات عربية محلية مختلفة، لقد وزعوا البضائع، وساعدوا العائلات العربية المحتاجة مادياً والعائلات التي تعاني من صعوبات في السكن، وأكثر من ذلك بكثير. كانت جميع جهود الحركة على مستوى القاعدة الشعبية بدون موظفين بأجر، وكانت جزءاً مهماً من إعادة تنظيم المنظمات الثقافية والسياسية الفلسطينية حول مبدأ مهم في التنظيم: هو بناء قاعدة مجتمعية من خلال رعاية المجتمع لنفسه، في حين أن الحركة

قد أدركت منذ فترة طويلة أهمية سياسة رعاية الأشخاص العاديين في المجتمع، إلا أنها لم تقصر هذه الخدمات والبرامج على الفلسطينيين والعرب.

رابعاً: تقاطع الجائحة مع التظاهرات الامريكية

اجتاحت الولايات المتحدة انتفاضة واسعة النطاق مطالبة بالعدالة العرقية في أعقاب مقتل جورج فلويد في مايو - أيار 2020 بواسطة شرطة مينابولس، وانضم العديد من الفلسطينيين والعرب في الولايات المتحدة إلى الحركة المناهضة لعنف الدولة العنصرية ضد السود، وأقاموا روابط عميقة بين الاحتلال الإسرائيلي لفلسطين والقمع المنهج ضد مجتمعات السود والسكان الأصليين والمهاجرين في الولايات المتحدة، بينما شكل هذا التضامن تاريخياً جزءاً من النضال الفلسطيني، شهد العقد الماضي تجديد العلاقات بين هذه النضالات والمجتمعات وربط بينها بشكل أوثق.

طوال الجائحة، نما الدعم الفلسطيني للحركة وانخرطت مجموعات مثل حركة الشباب الفلسطيني بعمق في الحركة حياة السود مهمة «Black Lives Matter» من خلال الانضمام إلى الاحتجاجات على مستوى البلاد من أتلانتا إلى سان فرانسيسكو ونيويورك إلى لوس أنجلوس ومن هيوستن إلى ديترويت والعديد من الأماكن بينهما. ينخرط جيل جديد من الشباب الفلسطيني في هذه النضالات، ليس فقط لربط النضال من أجل فلسطين حرة بنضالات الحرية والعدالة في الولايات المتحدة ولكن أيضاً لأنهم يدركون أنهم أصحاب مصلحة في النضالات المحلية من أجل الحرية، لا سيما منذ الحرب على الإرهاب وخاصة مع استمرار قمع وتجريم النشاط الفلسطيني في الولايات المتحدة وهو مرتبط ارتباطاً وثيقاً بأنظمة الشرطة والسجون التي تضر بمجتمعات السود والملونين.

لذا، في حين أن عمل الحركة في حملات المساعدة التبادلية والذي يدعم المجتمعات الفلسطينية/العربية المحلية هو أمر حيوي، فإن برامجها أثناء الوباء لم تقتصر على الخدمات ولا على المجتمعات الفلسطينية/العربية وحدها. على سبيل المثال، نظمت الحركة حملات لجمع التبرعات من خلال بيع قمصان كتب عليها «فلسطينيون من أجل تحرير السود». ذهبت جميع عائدات الحملة إلى المنظمات المحلية للسود لدعم حراكهم. هذه الالتزامات السياسية والاجتماعية تجاه المجتمعات الأخرى مستوحاة بالتأكيد من التجربة الفلسطينية. في حين أن عمل الحركة أثناء الوباء خاطب المجتمع الفلسطيني/العربي المحلي والمجتمعات الأخرى المتضررة من العنف والظلم واضطهاد الدولة المنهج، إلا أن عملها امتد أيضاً إلى ما هو أبعد من حدود الولايات المتحدة.

خامساً: التزام المجتمعات تجاه فلسطين والمنطقة

وإدراكاً منها لأهمية الحفاظ على صمود شعبنا الذي يعيش ظروفاً صعبة في الوطن وفي مخيمات اللاجئين في المنطقة، دعمت حركة الشباب الفلسطينيين عدداً من حملات جمع التبرعات. كانت حملتها الأكبر تهدف إلى التخفيف من المصاعب المادية للمخيمات

في لبنان، لا سيما لأنها كانت تكافح بشكل خطير خلال الأزمة الاقتصادية التي سبقت انتشار الوباء. من خلال تقديم الدعم الغذائي والصحي لمخيمي برج البراجنة والبداوي للاجئين في لبنان بالتعاون مع مؤسسات محلية في لبنان وشركاء لها في الولايات المتحدة، أكدت الحركة على ضرورة تلبية الاحتياجات المادية للشعب من أجل الحفاظ على التزامنا السياسي تجاه مسيرة نضالنا كحركة وكشعب.

إن تحليلنا السياسي الثاقب والممزوج بهذه الجهود التطوعية غير مدفوعة الأجر على مستوى القاعدة الشعبية هو كيف ولماذا تميز الحركة عملها عن أعمال المساعدة التي تقوم بها المنظمات الغير حكومية الدولية؟ ومن هنا من الضروري أخذ موقف نقدي للطريقة التي لعبت بها مساعدات المانحين دوراً أساسياً في عرقلة الأهداف التحررية للنضال الفلسطيني، وتفريغ الأجيال الجديدة من مضمونها السياسي، كانت والحركة ومازالت ناقداً لعمل المنظمات غير الحكومية التي اضطلعت بلعب هذا الدور. ومع ذلك، بدلاً من تجنب تقديم خدمات المساعدة، قررت الحركة أن تنخرط في هذا المجال من خلال اعتماد نموذج مختلف يحمل فرص تعميق المشروع التحرري بدلاً من الحد من تحقيقه.

من خلال جهود التنظيم المحلي التي ساهمت فيها الحركة من أجل حياة السود مهمة Black Lives Matter وتشكيل وتقديم خدمات المساعدة المتبادلة للمجتمع، قامت الحركة أيضاً بتنفيذ نشاطات على امتداد الولايات المتحدة ضد صفقة القرن واتفاقية التطبيع الإماراتية الإسرائيلية، من خلال تنظيم محاضرات عبر الإنترنت، واحتجاجات قوافل السيارات أمام السفارات، وتعليق اللافتات على جسور الطرق السريعة، بالإضافة إلى العديد من الأنشطة الأخرى. كما ابتدعت الحركة أنماطاً بديلة للاحتجاج، بسبب الإجراءات الوقائية التي فرضتها الجائحة على الأنشطة الجماعية الواسعة. على الرغم من أن التعبئة في ظل هذه الظروف كانت صعبة، إلا أن هذه الأوقات غير المسبوقة وفشل مؤسسات الدولة في تأمين الحلول قد عزز الإلحاح والإبداع وسياسة الرعاية والتضامن وتجديد الالتزام بالنضال السياسي بين الأجيال الجديدة التي سئمت الوضع الراهن، مع العلم أن عمل حركة الشباب ليس سوى مثال واحد في الولايات المتحدة يوضح هذا التوجه والالتزام.

الطلبة الفلسطينيون في كل مكان

ريتا عمار

شغل مجموعة من الطلبة منذ عامين فكرة تأسيس جسم طلابي فلسطيني موحد، نستطيع من خلاله حشد الجهود الطلابية في الوطن والشتات وإعادة مد جسور التواصل بين مجتمع الطلبة في أماكنهم المختلفة؛ بغية خلق نقاش طلابي يتناول «الكل الفلسطيني» ويناقش قضايا الطلاب في سياقاتها المختلفة، لتجاوز واقع الشرذمة الجغرافية التي فرضها علينا الاستعمار. كنا نطمح، ولا نزال، إلى بلورة خطاب طلابي موحد في الجامعات التي يوجد فيها أجسام طلابية فلسطينية، وسعينا أن يحمل هذا الخطاب رؤى اجتماعية واقتصادية وسياسية ونقابية. وقد استطعنا الخروج بـ«صوت طلبة فلسطين» كفضاء لشبكة علاقات واسعة من الأجسام الطلابية في فلسطين المحتلة والشتات.

كان التواصل غالباً يتم عبر مواقع التواصل الاجتماعي، ويرتكز الاعتماد الأساسي وبؤرة العمل على نشاط الأجسام داخل الجامعات، وهذا ما انقطع للأسف خلال جائحة كورونا. لكن هذا لم يثنينا عن العمل، إذ حاولنا استحداث أدوات إلكترونية بديلة، واستطعنا، عبر جهود جماعية للمجموعات والأفراد الذين ينشطون داخل «صوت طلبة فلسطين»، تطوير أدواتنا التقنية في التعامل مع وسائل التواصل الاجتماعي، واستكمال النشاط الموحد عبر تلك المنصات.

على مدى العامين السابقين، كنا نلمس من خلال العمل المشترك والتواصل المستمر أن ظروف حياتنا وسياقاتها مختلفة، فما يعايشه الفلسطيني في لبنان يختلف عما يعيشه الفلسطيني داخل الأراضي المحتلة عام 1948، وإن شكل النضال للفلسطينيين في الجامعات الأردنية يختلف عن شكل النضال في جامعات الضفة الغربية، وأن سقف الخطاب في غزة لا يوازي سقف الخطاب في أماكن أخرى، وكنا مضطرين للتعامل مع توجهات وسياقات مختلفة ومتعددة. خلال الجائحة استطعنا لمس الاختلاف الذي يعيشه كلٌ منا بشكل كبير، فعلى الرغم من وجود هم وطني عام، لكن التفاصيل اليومية التي تشكل حياة كل منا تختلف بدرجات كبيرة: هناك من يتبع لوكالة الغوث، ومن للسلطة الفلسطينية، ومن لحكومة حماس، ومن يتبع مكرهاً للسلطات الإسرائيلية... ما عنى أننا أمام ظروف مختلفة جداً.

إن حجم الضرر على اللاجئين الفلسطينيين في لبنان لا يشبه حجم الضرر الذي لحق بأهالي الضفة الغربية أو فلسطين المحتلة في العام 1948. لم تستطع منظمة التحرير الفلسطينية ولا السلطة الفلسطينية تسهيل إجراءات سفر الطلبة الفلسطينيين في لبنان الذين يدرسون في جامعات مختلفة حول العالم، أي أنهم لم يصلوا إلى صيغة اتفاق مع الدولة اللبنانية من أجل توفير طرق العودة إلى لبنان، كما لم تستطع وزارة الخارجية في رام الله التنسيق بفاعلية لطلبتها العالقين في الخارج للسفر عبر مطارات الأردن أو غيرها، والسفارات في بعض الأحيان لم تتعرف على

الطلبة الفلسطينيين الذين لجأوا اليها باحثين عن مأوى بسبب الظروف الاقتصادية التي ضربت أوساط الطلبة نظراً لتأثر الوضع الاقتصادي لعائلاتهم وانقطاع معظم الأعمال.

لقد وضعتنا هذه المشاكل، كطلبة فلسطينيين، أمام السؤال التالي: كيف نستطيع العمل بشكل جماعي على حل هذه المصاعب؟ وما هو الدور الذي نستطيع لعبه في الضغط على السلطة أو وكالة الغوث أو غيرهما للقيام بواجبها تجاه الطلبة؟ وكيف نستطيع تقديم الدعم لزملائنا الطلبة الذين يمرون بأزمات مختلفة؟

إن الاجابة على السؤال عسيرة، لكننا ندرك أن توحيد الجهود الطلابية وبناء خطاب موحد يستوجب أيضاً بناء شبكة كبيرة من العلاقات نستطيع من خلالها التعامل مع ظروف الطلاب المختلفة ومشاكلهم بشكل فوري، وآني ربما، وهذا ما يجب العمل عليه وتطويره. هناك ضرورة تطوير أدوات عملنا كي نستطيع توفير بيئة حاضنة للطلبة، فاذا ما استرجعنا تجربة الاتحاد العام لطلبة فلسطين، نستطيع قياس مدى فعالية الدور الذي لعبه الاتحاد، فقد استطاع على مدار سنوات خلق أجسام وبؤر عمل في كثير من الدول، حيث حفَّز انخراط الطلبة في أوساط جديدة، كما استطاع حل مشاكل الطلبة، وساعدهم في مسائل المنح الدراسية والسكنات الطلابية وايجاد فرص عمل، وهذا لم يكن ليحدث دون وجود شبكة علاقات كبيرة ضمن عمل منظم ومؤطر.

لا شك أن هذا الشكل من العمل النظامي لاتحاد الطلبة يلهمنا اليوم، حتى نستطيع التعامل مع التحديات والمشاكل العالقة؛ ذلك أن توحيد الجهود لا يعني فقط التنسيق لنشاط موحد، بل يعني الوحدة القادرة على إعادة خلق جسم طلابي يتابع الحياة اليومية للطلبة، ويتعامل معها بتفاصيلها المختلفة، وينتصر لها.

الطبقة العاملة الفلسطينية بين الحركة العمالية والاتحادات النقابية واقتصاد السوق

الباحث: وجيه الشيخ / العيسه

تناقش هذه الورقة العلاقة التي ربطت بين الاتحادات النقابية كتنظيمات مطلبية، وارتباطها بالأحزاب السياسية، وبالسلطات التي توالت في السيطرة على الأراضي الفلسطينية خلال عقود، وتحاول الإجابة على سؤال: هل ساهمت الأحزاب في تفعيل دور النقابات كأطار ديمقراطية؟ أم أعاقت تطور العمل النقابي في فلسطين؟ وما هو الدور الذي لعبته سياسات اقتصاد السوق وانعكاساته على الوضع النقابي؟ هل كانت الأحزاب معنية بالإبقاء على الكتل العمالية والنقابات «تحت السيطرة» أم أن العمل النقابي لم يكن من أولويات الأحزاب؟ وأخيراً هل يمكن القول أن هناك مستقبلاً للحركة العمالية الفلسطينية؟

تسلط هذه الورقة الضوء على دور الأحزاب السياسية في التأثير على النقابات، ورسم سياساتها، واضعاف دورها، وتبرز دور السلطة الفلسطينية وسياساتها الاقتصادية والاجتماعية في الحد من تأثير العمل النقابي، وتحاول أيضاً البحث عن أجوبة لعدة أسئلة: هل كانت النقابات مستقلة في قرارها؟ وما تأثير ذلك على تطورها الطبيعي؟ هل كانت المتغيرات السياسية سبباً فيما وصلت له النقابات؟ وكيف يمكن تجاوز الوضع الحالي للنقابات؟ ما هو المطلوب مستقبلاً وما هو الدور المنتظر للنقابات؟

تستند الورقة إلى أدبيات الحركة العمالية الفلسطينية، والمقابلات والمذكرات التي صدرت في فلسطين، على قلتها، وتعتمد على ما نشر من دراسات اقتصادية واجتماعية وخاصة عن الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني وبالأرقام، وستتناول مدى تأثير السياسة الحكومية على تطور عمل النقابات وقدرتها على تحقيق الأهداف.

مدخل

على الرغم من الاهتمام الظاهري في دراسة أوضاع الشعب الفلسطيني من مجموعة باحثين، الا أن التركيز الأساسي انصب على الجانب السياسي (انهاء الاحتلال وتقرير المصير)، وأهمل القضايا الاجتماعية والاقتصادية التي تهم الشعب الفلسطيني ومستقبله. إذ تفتقر المكتبة الفلسطينية إلى أرشيف يوثق لإنتاجات وتاريخ ونضالات الطبقة العاملة الفلسطينية، والحركة العمالية الفلسطينية رغم صدور مذكرات لنقابيين أو مقالات متفرقة، ويسرد معظمها تاريخ العمل النقابي في فلسطين، في حين عالجت القليل من البحوث الجدية بُنية ونظام الحركة النقابية من منظور تقدمي.

المطالب العمالية بين الخيبات والانتصارات

لا زال العالم منشغلا في موضوع العمل كأحد المواضيع الجوهرية في حياة المجتمعات،

وعلاقاته التي تطورت بتطور المجتمعات عبر التاريخ الانساني بمراحله المتعاقبة، وأفرزت بتطورها مجمل العلاقات الناظمة لحياة الشعوب في هذه الأيام. جاءت الحركة العمالية باعتبارها حركة جماهيرية واسعة في العالم «نتيجة طبيعية لنشأة النقابات العمالية ونموها وتطلعها لإيجاد حلول اقتصادية وسياسية لمشاكل الطبقة العاملة[1]» وارتبطت الحركات العمالية في الجمع بين العمل والنضال العمالي، وعلاقته بالأحزاب المتحالفة معها، والسعي للوصول إلى مراكز صناعة القرار في الدولة مثل البرلمان، في حين ركزت النقابات العمالية على المطالب العمالية.

خلال تطور الحركات العمالية، وتوسعها وتركزها، وتمركزها بالأحزاب والحركات السياسية، لم يكن الفصل بين القضايا المطلبية والسياسية والطبقية سهلا؛ وقد أعطى التاريخ أمثلة على تبني الحركات العمالية مطالب سياسية، ربما سعياً للوصول إلى السلطة السياسية باعتباره «مستوى عال من نضج الوعي الطبقي» وفق ماركس.

اكتسبت بدايات التنظيم النقابي في فلسطين أهدافاً اجتماعية، وتمحورت بالأساس على تقديم الخدمات الخيرية والطوعية للأعضاء، بمعزل عن النشاطات السياسية أو النقابية، أي أنها لم تتدخل في الشؤون العامة[2] [3] وكانت حياة الفلاح الفلسطيني تتمثل في المجاعة، والعمل الشاق، ونظام السخرة، وكثرة الضرائب، وانعدام الحقوق وتحكم الاقطاعي[4].

تسلل الرأسمالية والاستعمار الجديد

مع وقوع فلسطين تحت الاحتلال البريطاني، تنامت احتياجات المستعمر ومتطلباته وخاصة في قطاع الخدمات[5] مما شجع الفلاحين المحتاجين للحاق بالعمل المأجور في محاولة للخروج من حالة الفقر، وفرضت طبيعة العلاقات الرأسمالية الاقتصادية شروطها على علاقات العمل التي بنيت على الاستغلال، وبالمقابل اكتشف العمال بحسهم الطبقي أن مصالحهم تقتضي العمل على تنظيم أنفسهم في مكان العمل[6] وأصبح عمال فلسطين مدركين لحجم المؤامرة، وخطر هجرة اليهود إلى فلسطين، مما فرض اقتراب النقابات من السياسي لذلك رأينا التدخل السياسي للشيخ عز الدين القسام[7] في تشجيع تنظيم العمال، وتم عقد المؤتمر العمالي العربي الأول مطلع كانون ثاني 1930 تحت ضغط

1 رؤوف عباس حامد محمد. الحركة العمالية في مصر. 1899-1952.. صفحة 23.

2 الجندي سليم, الحركة العمالية في فلسطين 1918-1967 دار الجليل للنشر والدراسات والأبحاث الفلسطينية- عمان. 1988

3 قانون الجمعيات الخيرية العثماني الصادر في العام 1909 والذي بمقتضاه يحق لثمانية أشخاص فأكثر تشكيل جمعية لرعاية مصالحهم ورفع مستواهم المادي والاجتماعي والثقافي بحيث لا تتدخل في الشؤون السياسية أو الدينية.

4 أحمد اليماني. جمعية العمال العربية الفلسطينية بحيفا. دار كنعان للدراسات والنشر والتوزيع. دمشق. 1993. صفحة 28

5 جرى تطوير سكك الحديد والبريد والطباعة والموانئ

6 تأسست العمال العرب الفلسطينية في آب 1925 وأصبح عبد الحميد حيمور أحد عمال سكك الحديد أميناً عاماً لها ومن «أهداف الجمعية كان تعميم الفروع في جميع فلسطين والدفاع عن مصالح العمال والسعي لإيجاد تشريع خاص لحماية العامل إزاء أصحاب رؤوس الأموال والمصالح وارباب العمل بتحديد ساعات العمل وتقدير الأجور وترتيب المعاشات والمكافئات والاعانات في حالة العطل والعجز والاصابة ومنح الاجازات والعلاوات ووضع أنظمة الترقيات واعداد الوسائل لتسهيل سكناهم وتعليم أبنائهم ووقاية صحتهم بشرط أن تكون كل أعمالها ضمن دائرة القانون والنظام»

7 اليماني أحمد. مصدر سابق. صفحة 33 . «..... واتصل الشيخ عز الدين القسام بالمحامي محمود الماذي وكلفه وضع مشروع نظام الجمعية وفق قانون الجمعيات العثماني»

الأوضاع الاقتصادية المتأزمة[8] وتبنى المؤتمر عدة قرارات: بناء الكوادر النقابية، وتثبيت الاعتراف الشعبي والرسمي بالعمال، والحق في تمثيل العمال والمفاوضة، وعقد الاتفاقيات الجماعية وغيرها من القضايا العمالية. على المستوى السياسي اتخذ المؤتمر موقفاً يدعو للمشاركة الفاعلة بالكفاح الوطني على جميع المستويات وبمختلف الوسائل المتيسرة[9]. وانتقلت بذلك الحركة العمالية إلى المشاركة الفعالة في النضال الوطني.

مع نهاية الحرب العالمية الثانية توسع الطلب على الأيدي العاملة العربية، واستطاعت النقابات العمالية أن تظهر قوتها جماهيرياً وسياسياً مما أدى لتدخل الأحزاب السياسية في النقابات والاستفادة من تأثيرها.

تشكل عام 1942 اتحاد نقابات وجمعيات العمال العرب كتنظيم موازي لجمعية العمال العربية الفلسطينية، وعقد مؤتمر العمال العرب[10] الأول في تشرين أول 1945 فيما انعقد المؤتمر الثاني في نيسان 1946 واتخذ عدداً من القرارات المتعلقة بالأوضاع الاقتصادية والاجتماعية، وطالب سياسياً بجلاء البريطانيين وإقامة نظام ديمقراطي مستقل في فلسطين.

بالتوازي، تمكنت جمعية العمال العربية الفلسطينية من عقد مؤتمرين في العامين 1946 و1947 وتم تمثيل الجمعية رسمياً في الهيئة العربية العليا بشخص سكرتيرها العام سامي طه[11] واتجهت الجمعية للعمل السياسي بشكل واضح بعد المؤتمر الثاني عام 1947[12]، ورفضت مشروع قرار تقسيم فلسطين وطالبت بدولة عربية، وأيدت قيادات الجمعية، ومنهم سامي طه، التفكير في انشاء حزب سياسي عمالي[13] قبل النكبة بقليل على غرار حزب العمال البريطاني.[14] ويذهب البعض إلى القول أنه لم يكن في النقابات الفلسطينية أية انتخابات حقيقية وأن التعيينات كانت سيدة الموقف.[15] وكشفت أن التقاليد الديمقراطية لم تكن سائدة في معظم مسيرة العمل النقابي. شكلت التطورات السياسية وقرار التقسيم ضربة

8 البديري موسى . شيوعيون من فلسطين – شظايا تاريخ منسي. مواطن. رام الله فلسطين. مقابلة مع بولس فرح. صفحة 127

9 اليماني أحمد. مصدر سابق. صفحة 63

10 اليماني أحمد. مصدر سبق ذكره. سامي طه ولد في قرية عرابة قضاء جنين عام 1911. كان قائداً، وأمين عام جمعية العمال العربية الفلسطينية بعد العام 1946 وتم اختياره عضوا في اللجنة العربية العليا الفلسطينية، وشارك في الوفد المفوض في مؤتمر الطاولة المستديرة حول القضية الفلسطينية في لندن سنة 1947. اغتيل في أيلول 1947 ولم يعرف من وراء اغتياله، وتردد في حينه، اسم الجاني الذي كان محسوباً على القيادة الفلسطينية في ذلك الوقت. المصدر: اليماني أحمد. مصدر سبق ذكره.

11 اليماني أحمد. مصدر سبق ذكره. دعا هذا المؤتمر إلى تشكيل حزب سياسي ومن قرارات المؤتمر حول العلاقة بين الحركة النقابية والحركة السياسية أن تعتبر الحركة النقابية هي الطريق الصحيح للوصول إلى الأهداف الاشتراكية، وأن تعتبر طريق الوصول إلى الاشتراكية طريق التطور لا الثورة. صفحة 131، وضرورة الانتباه إلى خطرين: أولا محاولات تسييس العمل النقابي، والثاني جعل العمل النقابي وسيلة لسد الطريق أمام الوعي الطبقي السياسي لدى العمال. صفحة 134 وفي المؤتمر الثالث تم إقرار تشكيل حزب سياسي.

12 اليماني أحمد. المؤتمر الثالث المنعقد في 18-21 آب 1947 «إعطاء المجلس الأعلى للجمعية العمال العربية الفلسطينية صلاحية تأسيس الحزب بأي وقت يرى فيه أن الظروف ملائمة والأسباب مهيأة». صفحة 151.

13 سليم الجندي، الحركة العمالية الفلسطينية. 1917-1985 عمان. دار الجليل للنشر والدراسات والأبحاث الفلسطينية، الطبعة الأولى 1988.

14 وليد سالم، المنظمات المجتمعية التطوعية والسلطة الفلسطينية: نحو علاقة تكاملية- منتدى أبحاث السياسات الاجتماعية والاقتصادية في فلسطين. القدس ورام الله حزيران 1999 ص 60

15

مميتة للتنظيم النقابي الفلسطيني[16] تراجع النضال المطلبي والطبقي لصالح التحرر الوطني وبات أولوية.

صراع البدايات

أعادت نكبة 1948 الحركة العمالية 30 سنة إلى الوراء بتدني مستوى المعيشة، وارتفاع مستوى الفقر والبطالة، ومنع إعادة احياء العمل النقابي في ظل الظروف الجديدة وبخاصة بعد اعلان ضم الضفة الغربية للمملكة الأردنية الهاشمية. مارس النظام حظر نشاط النقابات لأسباب سياسية بذريعة محاربة الأحزاب المعارضة للحكم من الشيوعيين والبعثيين والقوميين، مما دفع بالنشطاء إلى العمل السري، في وقت ازدادت فيه التناقضات والتوترات السياسية والاجتماعية، والحرمان من حق التنظيم، وبروز الحديث عن الهوية الفلسطينية المستقلة وغيرها.

اعتبر صدور قانون العمل الأردني المعدل لعام 1965[17] تطوراً في علاقات العمل انسجاماً مع التطورات الاقتصادية والاجتماعية التي واكبت تلك الحقبة، مع التشديد على وجوب ابتعاد النقابات عن القضايا السياسية أو الدينية. في قطاع غزة لم يكن هناك أي إطار نقابي لعمال غزة بين سنوات 1948 – 1964 وقد تم تأسيس عدد من النقابات العمالية، وبشكل مواز تم تأسيس اتحاد عمال فلسطين الذي اعتبر حينها كامتداد للجمعية العربية الفلسطينية.[18]

16 قطامش، ربحي. 2000.القانون وحرية التنظيم النقابي. رام الله: منشورات مركز الديمقراطية وحقوق العاملين. صفحة 17.

17 رفع عدد من يحق لهم تشكيل نقابة الى 17 عاملا فأكثر

18 سليم الجندي، مصدر سبق ذكره. صفحة 68.

الاتحاد مؤسسة نريدها في صفنا[19]

سعت منظمة التحرير الفلسطينية وحركة فتح منذ أواسط الستينيات إلى الهيمنة على المؤسسات الشعبية القائمة والجديدة؛ باحتواء اتحادات العمال، المرأة، الطلبة، الكتاب والمهندسين، وتم تحديد مقاعد لممثلي المؤسسات التي أصبحت تابعة لمنظمة التحرير في المجلس الوطني والمركزي الفلسطيني؛ لتكون تحت سيطرتها وتأثيرها وأصبح «اتحاد عام عمال فلسطين[20]» ممثلاً مطلوباً ليس لأسباب طبقية، ولا من أجل تحسين ظروف وشروط عمل العمال الفلسطينيين في الخارج، وبنفس الطريقة تم انشاء اتحاد المعلمين[21]، وتلا ذلك السيطرة على النقابات المهنية واعتبارها جزءاً من المنظمات الشعبية التابعة للمنظمة.

التنظيم النقابي في فلسطين بعد حزيران 1967

بعد سنوات قليلة من الاحتلال الإسرائيلي مطلع حزيران 1967، تم إعادة احياء الاتحاد العام لنقابات العمال في الضفة الغربية، ونشط في القضايا السياسية والوطنية، وساند الاعتراف العالمي بمنظمة التحرير الفلسطينية، وشارك بفعالية خلال

19 قبها، حيدر ابراهيم. 2016. من الذاكرة الوطنية نقابياً ونضالياً . رام الله: منشورات الاتحاد العام لعمال فلسطين صفحة 33 «.....وقال الأخ فاروق القدومي لحسني الخفش أن الاتحاد العام لعمال فلسطين مؤسسة مهمة ونريدها في صفنا وعليك أن تختار فقال حسني الخفش أنا لست انتهازيا ولن اقبل دخول فتح مقابل الحصول على منصب الأمين العام والقرار لكم».

20 تأسس اتحاد عام عمال فلسطين في عام 1965

21 حيث جاء أبو عمار وأبو جهاد واجتمعا من الأستاذ جميل شحادة وقالا له أنت الأمين العام لاتحاد المعلمين الفلسطينيين وطبعا أنت تعرف أنه لا يوجد أتحاد حتى الان وعليك تشكيله، ومن هنا بدأ العمل على تشكيل هذا الاتحاد. ورد ذلك في حديث جرى مع أمين عام اتحاد المعلمين السابق جميل شحادة في رام الله عام 2011.

انتخابات البلديات أواسط نيسان 1976، وواجه اتفاقيات كامب ديفيد وعقد المؤتمرات الحاشدة بمشاركة فاعلة من النقابات العمالية المنضوية في إطاره.[22] وتلا ذلك القرار بقبول نقابات القدس في الاتحاد، ومن هنا اخذ الطابع السياسي يغلب على العمل النقابي، واتجه الميل نحو العمل الجماهيري من قبل الأحزاب والقوى السياسية الفلسطينية، وتعزز ارتباط النقابات العمالية بها مما شكل الأرضية إلى بروز التنافس والصراع بين الاحزاب بعيداً عن أصحاب المصلحة الحقيقيين، وابتعد العمال عن النقابات الوطنية، وأصبح لكل حزب اطاره العمالي الخاص به من خلال الكتل العمالية التي شكلت: كتلة الوحدة العمالية، الكتلة العمالية التقدمية، كتلة جبهة العمل وكتلة الشبيبة العمالية، وبالنتيجة سهل الأمر على حركة فتح السيطرة على النقابات. شهدت سنوات الثمانينات انشقاقات اضعفت العمل النقابي، وتضاعف عدد النقابات التي تحمل نفس الاسم، وحتى العام 1985 بات هناك ثلاث اتحادات نقابية تحمل نفس الاسم، وتدعي أنها الممثل الحقيقي للعمال، في حين لم يشارك العمال في أية انتخابات ديمقراطية حقيقية لانتخاب ممثليهم، وساهمت التنظيمات السياسية في احتكار العمل النقابي، ومنعت أي إمكانية لنشوء حركة نقابية مستقلة ذات طابع عمالي ديمقراطي، وبذلك تتقدم مرة أخرى السياسة على العمل النقابي.

منعت سلطات الاحتلال النشاط النقابي في قطاع غزة منذ 1967 وسمحت سنة 1979 بإحياء اتحاد النقابات العمالية الفلسطينية ولكن بشروط[23]، جرت الانتخابات بدءاً من شباط 1987 في نقابة عمال البناء والنجارة، وتلتها باقي النقابات، لكن اندلاع الانتفاضة الأولى لم يمهل النقابات وقتاً. تم استبدال النقابات بالأطر النقابية الجماهيرية للفصائل من خلال الكتل العمالية والتي أدت في النهاية إلى المحاصصة.

فرض اندلاع الانتفاضة الفلسطينية أواسط كانون أول 1987 أشكالا أخرى من العمل نتيجة اعتداءات سلطات الاحتلال على المؤسسات الجماهيرية، بما فيها النقابات، والتي تحول نشاطها لدعم الانتفاضة الشعبية، ونتج عنه إغلاق معظم النقابات واعتقال آلاف العمال، وتحولت النقابات العمالية من بنية تنظيمية نقابية عمالية إلى حالة حزبية أو شبه حزبية.[24]

«تقسيم الكعكة»

جرى اتفاق فوقي في 20 آذار 1990 بين الكتل النقابية، من خلال اتفاق سياسي بين التنظيمات الفلسطينية تحت شعار وحدة الحركة العمالية، ونم الإعلان عن تشكيل الاتحاد العام لنقابات عمال فلسطين، وتعيين لجنة تنفيذية[25] وجاء هذا الاتفاق لينقذ الأحزاب والتنظيمات السياسية من مأزقها النقابي؛ الذي أصبح يشكل عبئاً على التنظيم في ظل الانتفاضة، واتجهت جميع

22 عساف،عمر. 2004. حركة معلمي المدارس الحكومية في الضفة الغربية 1967 – 2000 . رام الله: المؤسسة الفلسطينية لدراسة الديمقراطية (مواطن).

23 كان من أهمها عدم إحداث تغييرات في الهيئات القيادية القديمة وإبقاء العضوية مغلقة ومنع التنسيب بالإضافة إلى عدم تدخلها في قضايا العمال الفلسطينيين في المشاريع الإسرائيلية

24 قطامش، مصدر سبق ذكره. صفحة 100.

25 مكونة من 18 عضواً موزعين على النحو التالي: 6 فتح ولكل من الجبهة الشعبية والجبهة الديمقراطية وحزب الشعب 3 أعضاء وعضو واحد لكل من فدا، جبهة النضال وجبهة التحرير الفلسطينية.

القوى إلى توحيد النقابات، وقبول اليسار الفلسطيني بدور حركة فتح بقيادة النقابات، ومرة أخرى تم تغييب خيار العمال وحقهم في اختيار ممثليهم، وتم تفريغ النقابات من عضويتها لتصبح ملحقاً سياسياً.

ونص اعلان الوحدة وتشكيل الاتحاد العام لنقابات عمال فلسطين عام 1990 على أن تجري الانتخابات خلال عام، ولم يحدث ذلك، وجرت محاولة لعقد مؤتمر شكلي، بمشاركة مندوبين مختارين من الكتل العمالية، في شباط 1996 وتم منعه من قبل السلطة الفلسطينية، كما جرى اتفاق بين 9 تنظيمات فلسطينية[26] «على وحدة الحركة النقابية الفلسطينية بتشكيل مجلس أعلى للتنسيق النقابي لمرحلة انتقالية لا تزيد عن سنتين، وتكون مقدمة لوحدة الحركة النقابية وتلتزم بدمج النقابات المتوازية، واجراء الانتخابات» وتم في جميع المحاولات تغييب العمال عن صناعة القرار، وبقيت القوى والكتل العمالية محتكرة للعمل النقابي وتمثيل العمال رغماً عن ارادتهم.

مع انشاء السلطة الفلسطينية لم يتغير شيء في المحاصصة النقابية، وأبقت على هذا الشكل النقابي، وتابعت العمل على تبني سياسات اقتصاد السوق، وابتعدت عن التدخل في الاقتصاد بشكل مباشر، واوكلت المهمة للقطاع الخاص، وحصرت دورها في حماية علاقات العمل الجديدة وتسهيل الظروف للمستثمرين المحليين والأجانب ورأس المال للعمل بحرية، واقتصر دورها على إصدار التشريعات والقوانين التي تسهل العمل[27] ويظهر ذلك في القوانين والتشريعات التي صدر عن المجلس التشريعي الأول[28] والثاني[29] أو القرارات بقوانين التي صدرت لاحقاً عن الرئيس الفلسطيني محمود عباس[30] وهذا يوضح طبيعة النظام السياسي الذي ارتهن إلى سياسات البنك الدولي، والدول المانحة وبرامجها.

ظل العمل النقابي ضعيفاً من خلال اعاقة تشكيل نقابات او من خلال منع عقد المؤتمرات بشكل ديمقراطي حقيقي، وبالنتيجة حرم العمال من اختيار ممثليهم، وبقيت القيادات النقابية تتلقى الدعم والغطاء السياسي.

تم اقرار التشريعات والقوانين التي تحمي موظفي الحكومة الفلسطينية (20% من مجموع العاملين) وتمتع العاملون في هذا القطاع بالحماية الاجتماعية، والأمن الوظيفي والترقيات، من خلال قانون الخدمة المدنية وتعديلاته، في حين أبقت العاملين في القطاع الخاص والأهلي خاضعين لقانون العمل الأردني المعدل لعام 1965 حتى تم إقرار قانون العمل الفلسطيني رقم 7 لعام 2000

26 تم الاتفاق بتاريخ 2015/5/14 في رام الله. ووقع عليه حركة فتح، الجبهة الشعبية، الجبهة الديمقراطية، حزب الشعب، الاتحاد الديمقراطي فدا، الجبهة العربية الفلسطينية، جبهة النضال الشعبي، جبهة التحرير الفلسطينية وجبهة التحرير العربية.

27 صدر قانون رقم 6 بشأن تشجيع الاستثمار لعام 1995 وألغي بموجب قانون تشجيع الاستثمار لعام 1998 وتلاه قانون رقم (7) لسنة 1995 بشأن تشكيل مجلس إدارة صندوق التأمين والمعاشات. قانون رقم 8 لسنة 1995 بشأن تعديل قانون الصرافة وقانون رقم 9 لسنه 1995 بشأن المطبوعات والنشر. قانون رقم (11) لسنة 1995 م بشأن إعفاء مركبات البعثات الدبلوماسية والقنصلية من رسوم التسجيل والترخيص

28 تم انتخاب المجلس التشريعي الأول في كانون ثاني 1996 واستمر في العمل حتى العام 2006.

29 تم انتخاب المجلس التشريعي الثاني في 25 كانون اول 2006 وتم حله في كانون اول 2018.

30 عدد القوانين الاقتصادية 129 قانون وعدد القوانين الاجتماعية 29 وعدد القوانين المتعلقة بالأمن 12 في حين لم يصدر سوى قانون واحد فيما يتعلق بالعمل.

وغابت عنه أية تعديلات خلال السنوات العشرين الأخيرة، رغم الحاجة الملحة لذلك، في حين جرت عدة تعديلات على قانون الخدمة المدنية، وكذلك قانون تشجيع الاستثمار وغيره.

أظهرت التشريعات والقوانين التي أصدرتها الحكومة أن الأولوية لتعزيز السياسات الاحتكارية، تحت مبررات منها المنافسة الإسرائيلية، تشجيع الاقتصاد الوطني باعتبار أن القطاعات الناشئة تعبر عن السيادة على الأرض. جرى تشجيع الاستثمار الأجنبي والشركات الأجنبية أو المحلية مسجلة قانوناً انها شركة أجنبية[31] مثل أبيك، وكان هذا من أوائل التشريعات التي تم إقرارها، وجرى تطوير عليها بشكل دائم وإقرار تعديلات بسرعة وبموافقة جميع الأطراف.

كما تم تشجيع الاستيراد للسلع والخدمات من الخارج دون أي اعتبار أو حماية للعاملين، ووصل عدد العاملين في قطاع الخدمات إلى 28.8% مما يجعله أكثر القطاعات تشغيلاً[32]، وبالنتيجة تم تدمير بعض القطاعات الصناعية التي كانت تشغل آلاف العاملين، مثل صناعة الأحذية والجلود، والصناعات السياحية وغيرها لحساب تعزيز الاقتصاد الريعي.

ورداً على السياسات الاقتصادية المنحازة للقطاع الخاص؛ سارعت بعض القطاعات لتشكيل أطر نقابية خاصة بهم خارج الاتحادات الرسمية (الاتحاد العام لنقابات عمال فلسطين والاتحاد العام لعمال فلسطين الخاضعين لسيطرة فصائل منظمة التحرير بقيادة حركة فتح) وأصبحت الخارطة النقابية تتضمن مجموعة اتحادات ونقابات تشكلت في معظمها بعد العام 2000، نتيجة للأوضاع الاقتصادية والاجتماعية الصعبة التي مرت بها الضفة الغربية ومنها اتحاد نقابات العمال المهنية (انفصل عن الاتحاد العام لنقابات عمال فلسطين وينشط في محافظة رام الله) واتحاد النقابات الاسلامية (ظهر لفترة قصيرة ثم اختفى وكان نشاطه في محافظة نابلس)، واتحاد النقابات المستقلة (تأسس سنة 2011 من مجموعة نقابات قطاعية وجدت نفسها خارج التمثيل الرسمي) واتحاد العاملين العرب في وكالة الغوث (يمثل موظفي الوكالة ويتكون من ثلاثة قطاعات؛ التعليم، الصحة، الاداري) ونقابات العاملين في الوظيفة العمومية (تمثل موظفي مؤسسات السلطة في القطاع المدني، وحظرتها الحكومة الفلسطينية عام 2014 [33]) واتحاد المعلمين (يفترض أن يكون اتحاداً مهنياً يمثل المعلمين الفلسطينيين في القطاع الخاص والحكومي والوكالة، وتم اجهاض اي محاولة لإنشاء نقابة للمعلمين في المدارس الحكومية)، واتحاد العاملين في المهن المساعدة (يمثل نقابات العاملين في المهن المساعدة: الأشعة، المختبرات والتخدير والعلاج

31 تأسست الشركة العربية الفلسطينية للاستثمار (أبيك) في العام 1994 بمبادرة مجموعة من رجال الأعمال العرب ممن تطلعوا لتوجيه التمويل والاستثمارات إلى فلسطين، وذلك تمهيداً للمزيد من التنمية في البلاد وخلق فرص عمل جديدة. تم تسجيل الشركة في جزر العذراء البريطانية في العام 1994. كما وتم تسجيلها لدى وزارة الاقتصاد الوطني في فلسطين كشركة مساهمة خصوصية محدودة أجنبية في العام 1996 ولاحقاً تم تحويل الصفة القانونية للشركة إلى شركة مساهمة عامة أجنبية في العام 2013

32 الواقع العمالي في فلسطين لعام 2019 بمناسبة اليوم العالمي للعمال. (الأول من أيار)

33 أصدرت الحكومة الفلسطينية برئاسة د. رامي الحمد الله قرارا في 2014/11/11 بحظر عمل نقابة العاملين في الوظيفة العمومية، والذي جاء فيه (أن النقابة جسم غير قانوني ولا وجود لها من الناحية القانونية)

الطبيعي وغيرها) واتحاد أساتذة وموظفي الجامعات الفلسطينية الذي يمثل العاملين في الجامعات الفلسطينية، الاتحاد العام للنقابات الجديدة، وكذلك اتحاد أساتذة وموظفي الجامعات والكليات الحكومية (يمثل العاملين في الجامعات والكليات الحكومية).

رغم هذا الكم من الاتحادات واللجان العمالية والنقابات الفرعية؛ يغيب التمثيل الديمقراطي وانتخاب الممثلين في معظم هذه الاتحادات، ولم يتم الالتزام بأنظمتها الداخلية التي تنص على اجراء الانتخابات بشكل دوري، وبذلك لم تشكل قوة حقيقية للعاملين في مواجهة الحكومة وأصحاب العمل، وظلت العلاقة بين الأطراف الثلاثة للإنتاج تحت هيمنة تحالف الحكومة مع القطاع الخاص؛ في غياب التمثيل الحقيقي للعمال.

غيّبت الطبقة السياسية الفلسطينية الاهتمام بالنقابات العمالية ولم تمنحها أولوية، واستبعدت وصول معظم النقابيين إلى مواقع صناعة القرار، سواء في الأحزاب اليسارية أو التنظيمات الفلسطينية الأخرى، وفي التعيينات للمواقع القيادية لاتحادات العمال، لم يتم تنسيب شخصيات قيادية أساسية (عضو مكتب سياسي في أحزاب يسارية أو عضو لجنة مركزية في فتح) للانخراط في النقابات رغم وجود حوالي مليون ومئة ألف عامل وعاملة[34] في فلسطين تدعي النقابات العمالية الرسمية أنها تمثلهم، وتتحدث تتفاوض باسمهم، وتوقع اتفاقيات نيابة عنهم. هذا الموقف لا يمكن تفسيره موضوعياً بمعزل عن الاستحواذ على العمل النقابي الفلسطيني وبمباركة من السلطة الفلسطينية.

أصبحت النقابات غير قادرة على التحرك بفاعلية لضمان الدفاع عن حقوق منتسبيها، وتطبيق التشريعات العمالية المقرة، والعمل على إقرار القوانين الاجتماعية التي مازالت عالقة مثل قانون الحماية من البطالة وقانون التنظيم النقابي، والضغط من أجل تخفيف الأعباء الاقتصادية على الفئات الضعيفة في المجتمع.

هنا يمكن التطرق إلى موضوعين رئيسيين ومؤثرين في حياة العاملين الفلسطينيين:

أولاً قانون العمل الفلسطيني: بدأ نقاش قانون العمل في المجلس التشريعي منذ العام 1997 ولم يتم إقراره إلا بعد 7 سنوات من قيام السلطة الفلسطينية[35] بعد مماطلات وضغوطات من قبل أصحاب العمل بحجة أن القانون سيكون مكلفاً للاقتصاد المحلي.[36] وفي غياب تمثيل العمال في المجلس التشريعي تبخر تأثيرهم الحقيقي على القانون؛ رغم محاولات بعض المؤسسات الأهلية الضغط لإقرار بعض البنود. حافظ القانون على علاقات العمل السائدة، وجرى استثناء عدة قطاعات مثل العاملين في القطاع غير المنظم والذين بلغ عددهم 320,600 عامل يشكلون نحو 31.7% من إجمالي العاملين في فلسطين[37] ولم يعترف لهم بأية حقوق

34 الواقع العمالي في فلسطين لعام 2019 بمناسبة اليوم العالمي للعمال الأول من أيار 2020. بيان صحفي اد. علا عوض، رئيسة الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني في 2020/4/30

35 لم يبدا العمل بالقانون إلا في كانون أول 2001 حيث استمرت بعض الجهات في تأجيل نشره في الجريدة الرسمية (الوقائع) لكي يصبح ساري المفعول.

36 هنا يجب الإشارة الى أن اللوائح التنفيذية والتشريعات الثانوية التي تفسر مواد القانون أخذت سنوات طويلة بعد ذلك ليتم إقرار عدد كبير منها.

37 أبرز مؤشرات واقع سوق العمل والمنشآت في دولة فلسطين. الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني

بادعاء غياب علاقة العمل المباشرة، ولا يتم تطبيق الحد الأدنى للأجور[38] على أكثر من 30% 109 آلاف عامل بأجر من العاملين في القطاع الخاص، ولا يحصل حوالي 70% من العاملين بأجر على حقوقهم (تمويل التقاعد أو مكافأة نهاية الخدمة بالإضافة إلى الإجازات السنوية مدفوعة الأجر، والإجازات المرضية مدفوعة الأجر).[39] وفوق هذه الانتهاكات، يتعرض العمال في أماكن العمل إلى الحرمان من الحق في التنظيم، الفصل من العمل بسبب النشاط النقابي، ويغيب عن القانون ما يجبر صاحب العمل على إعادة المفصولين لأشغالهم إذا ثبت أن الفصل كان تعسفياً أو بسبب النشاط النقابي.

كما لم يحدد القانون فترة زمنية للبت في القضايا العمالية المعروضة على المحاكم العادية أو محاكم العمل، ويضطر العامل للانتظار سنوات طويلة، للحصول على حقوقه، في حين تسارع المحاكم في الإجراءات العقابية إذا لم يسدد المواطن شيكاً لشخص او قرضاً لبنك، وتبدأ الإجراءات القانونية مباشرة ولا تحتاج إلى الانتظار.

ألغى القانون الفصل المتعلق بالتنظيم النقابي، على وعد بأن يصدر بقانون خاص لاحقاً، ولم يتم ذلك بعد ربع قرن من انشاء السلطة[40] مما أبقى المعيقات للحد من حرية التنظيم والعمل النقابي.

ثانياً الحماية الاجتماعية للعاملين في فلسطين: تم التمييز بين العاملين منذ البداية من خلال إقرار قانون الخدمة المدنية الذي صدر سنة 1998 وجرى تعديله بقانون الخدمة المدنية رقم (4) لسنة 1998م (4) لسنة 2005م ثم تلاه ملحق قانون الخدمة المدنية (قرار مجلس الوزراء باللائحة التنفيذية بشأن علاوة المخاطرة لسنة 2005 وفي نفس الوقت جرى إقرار قانون 4 لسنة 1996 بشأن تعديل بعض أحكام قانون التامين والمعاشات، وقانون التقاعد العام رقم 7 لسنة 2005. سعى القطاع الخاص إلى عدم إقرار قانون للحماية الاجتماعية (ولو جزئية) واستجابت الحكومة إلى ضغوطه دون مراعاة لموقف العمال وتم إقرار القانون ثم الغاؤه[41] لأربع مرات، وظهرت آثار غياب الحماية الاجتماعية واضحة في أزمة وباء كوفيد19 وما تبعه من تعطل للعاملين، وأظهر دور حكومة ال[42]20% في خدمة موظفي الحكومة فقط رغم اقتطاعها لضريبة الدخل من جميع العاملين. لا يتلقى العامل في القطاع

38 (قرار الحكومة بخصوص الحد الادنى للأجور والذي تم اقراره بعد 20 عام على وجود السلطة الفلسطينية مع ذلك فان تطبيقه مازال بعيدا عن الطموح)

39 منهم 24 ألف في الضفة الغربية، (يمثلون حوالي 10% من إجمالي المستخدمين بأجر في القطاع الخاص في الضفة الغربية) وبمعدل أجر شهري 1,038 شيقلا، مقابل 84 ألف مستخدم باجر في قطاع غزة، (يمثلون حوالي 80% من إجمالي المستخدمين بأجر في القطاع الخاص في قطاع غزة) بمعدل اجر شهري لا يتجاوز 660 شيقل. (الواقع العمالي في فلسطين لعام 2019 بمناسبة اليوم العالمي للعمال. (الأول من أيار2020) الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني)

40 منذ عدة سنوات يتم العمل على مناقشة مسودة قانون النقابات والى الان لم يتم اصدار هذا القانون الذي من المفترض أن ينظم العمل النقابي في فلسطين. ولكن ما زال في قطاع عزة تعمل على قانون النقابات الذي كان موجودا فترة الإدارة المصرية على شكل قانون مستقل عن قانون العمل، في حين ان قانون العمل الأردني لعام 1965 الذي كان سارياً في الضفة الغربية حتى صدور القانون الفلسطيني، وكان يتضمن مادة تتعلق بتنظيم العمل النقابي.

41 قرار بقانون رقم 4 لسنة 2019 بشأن قانون الضمان الاجتماعي، قرار بقانون رقم (6) لسنة 2016 بشأن الضمان الاجتماعي، قرار بقانون رقم 6 لسنة 2007 بشأن إلغاء قانون التأمينات الاجتماعية، قانون التأمينات الاجتماعية رقم (3) لسنة 2003م

42 نسبة العاملين في القطاع الحكومي من مجمل العاملين في فلسطين.

الخاص أي نوع من الحماية الاجتماعية في حالة احتاجها، فهي مقتصرة على موظفي الحكومة أساساً، وهذا يكشف ضعف الاتحادات العمالية الرسمية القائمة على التأثير أو الدفع بالحماية الاجتماعية لتصبح أولوية حكومية.

لقد أثبتت سياسات الحكومة الثامنة عشرة اخلاصاً كبيراً في الدفاع عن مصالح أصحاب العمل وموظفي القطاع الحكومي في فلسطين. هناك موظف حكومة لكل 34 مواطن/ة، موظف أمن لكل 79 مواطن/ة، طبيب لكل 2027 مواطن/ة، عضو لجنة تنفيذية لكل 34133 مواطن/ة، عضو تشريعي سابق لكل 23273 مواطن/ة، موظف سفارة لكل 5120 مواطن/ة، وزير لكل 222609 مواطن/مواطنه، مسجد لكل 1631 مواطن/ة.[43]

عندما أعلنت حالة الطوارئ بالمرسوم الرئاسي، وتم بموجبه اغلاق الضفة الغربية، حظر الحركة، منع المواطنين من الذهاب إلى أعمالهم واجبارهم على البقاء في منازلهم، قامت الحكومة بصرف رواتب الموظفين الحكوميين وتركت باقي العاملين (القطاع الخاص 350 ألف و329 ألف عاطل عن العمل بالإضافة إلى 135 ألف يعملون في داخل الخط الاخضر والمستوطنات) بدون أي حماية ليتكفلوا بأنفسهم، وعقدت الحكومة وممثلو القطاع الخاص وممثلو النقابات اتفاقاً لدفع نصف الراتب للعاملين في القطاع الخاص، ومنع فصل العاملين خلال فترة الوباء، لكن الاتفاق انتهى بعد شهرين، ولم تستطع الحكومة أن تمنع فصل العاملين في القطاع الخاص والأهلي، ولم تمنع البنوك من فرض الغرامات على الشيكات الراجعة مثلاً، ولإظهار اخلاصها لرأس المال فقد خصصت صندوقاً لدعم القطاع الخاص ولتعويضه عن الخسائر التي تكبدها في ظل وباء الكورونا، ولم تجد التمويل لدعم المتعطلين عن العمل. حدد وزير المالية الفلسطيني أولويات الحكومة في ظل حالة الطوارئ في مقابلة مع الصحفيين: رواتب الموظفين، أشباه الرواتب، الشؤون الاجتماعية، القطاع الخاص، والوزارات والبلديات والمحافظات. تجاهلت أولويات الحكومة الأوضاع المعيشية للعاملين في بقية القطاعات وكذلك العمال المتعطلين عن العمل منذ ما قبل الجائحة.

لم تكترث الحكومات الفلسطينية المتعاقبة بقضية الحماية الاجتماعية، ولم تسعى إلى اقرار تشريعات وسياسات حكومية تحمي الحقوق العمالية، وتساعد وتشجع على تطوير النشاط النقابي والعمالي بدون تمييز.

شكل التنظيم النقابي المطلوب

شكل فرض نمط من التنظيم النقابي للعاملين عقبة حقيقية في تطور النقابات الفلسطينية، ومازالت تعاني منه إلى الآن، وتم حصر العضوية اما على أساس مهني أو موقع العمل، علماً أن العمال المنظمين في ورش عمل معلومة، وبعدد كبير من العمال، لا تشكل نسبة كبيرة من المنشآت، ولذلك فان نسبة التغير في المهن وأماكن العمل كبيرة. قد يشتغل عامل في مصنع للورق، وينتقل إلى قطاع البناء في داخل «الخط

43 الأرقام استندت الى (وزارة الصحة/ التقرير الصحي السنوي 2018/ تموز 2019 وبعض الاحصائيات الأخرى من الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني)

الأخضر» أو يلتحق بوظيفة حكومية، وقد يعود إلى قطاع النظافة أو غيرها، مما يحتم وجود اتحاد عمالي يضم جميع العاملين في القطاعين العام والخاص والعاملين في القطاع غير المنظم بغض النظر عن نوع العمل أو مكانه؛ مما يسهل اشتراك العاملين وثبات علاقتهم بالعمل النقابي، ويشجع انضمام العمال إلى النقابات بشكل حقيقي، وتطبيق فعلي لشروط العضوية وحقوق وواجبات الأعضاء.

العمل على إقرار قانون للتنظيم النقابي يسمح بحرية العمل النقابي، ويحظر التدخل في نشاطات وأعمال النقابات من قبل الحكومة أو القطاع الخاص.

بالإمكان تطوير مناهج تعليمية وتوعوية للعاملين، بهدف رفع قدراتهم من أجل الدفاع عن مصالحهم بأنفسهم ولأنفسهم. يقتضي واجب النقابات العمالية الاعتماد على الأعضاء في سياساتها، وتمويلها، ولا تتصرف كأنها منظمة أهلية، وعلى النقابات أن تعتمد على كادرها لبناء أنظمتها حفاظاً على استقلاليتها وديمقراطيتها، وضمان دورية انتخاباتها، ومنع الحكومة أو أصحاب العمل بالتدخل في برامجها.

يتطلب بناء نقابات حقيقية من الأحزاب السياسية الفلسطينية، وبخاصة اليسارية منها، انتهاج سياسة تكثيف العضوية النقابية، تشجيع العمال على الانضمام للنقابات، المشاركة الفعلية في نشاطاتها، ممارسة الحق في الوصول إلى مواقع صناعة القرار بعيداً عن الموقع التنظيمي أو الحزبي، إعادة الثقة بالعمل النقابي وتقويته وتعزيز قيم العدالة الاجتماعية والحرية والحياة الكريمة، وتعزيز دور المرأة العاملة وتشجيعها على الانضمام إلى النقابات، ورفع نسبة مشاركتها في العمل النقابي، وتعزيز قيم العمل التطوعي في النقابات، وتكثيف التوعية والتثقيف العمالي، وعقد التحالفات مع القوى والأحزاب والمنظمات التي تتشارك في أهداف العدالة والمساواة والحرية والتضامن العالمي، وحماية القيادات العمالية من الفصل من العمل أو الاعتقال.

وأخيراً، يقتضي واجب قوى التحرر والتقدم وممثلي الأحزاب اليسارية أن يأخذوا موقفاً واضحاً وجريئاً من الحق في التنظيم النقابي، وأن لا يساهموا في ارتهان الطبقة العاملة لمصالح ضيقة وآنية، والاقتراب الجدي من الحركة العمالية للمساهمة في تفعيل دورها الاقتصادي والاجتماعي، بعيداً عن المحاصصة، وفي خدمة أهداف بناء مجتمع فلسطيني تقدمي خال من الاستغلال. أعتقد أن هناك إمكانية لتحقيق ذلك، اذا اتخذت قوى اليسار الفلسطيني موقفاً جريئاً، وغادرت الاتحادات الرسمية، وشكلت نقابات عمالية واضحة في موقفها الطبقي والاقتصادي لمواجهة الهيمنة وسياسات اقتصاد السوق.

المراجع:

- حامد، رؤوف عباس. 1967.الحركة العمالية في مصر 1899-1952. القاهرة: دار الكتاب العربي للطباعة والنشر. صفحة 23.
- الجندي، سليم. 1988. الحركة العمالية في فلسطين.عمان: دار الجليل للنشر والدراسات والابحاث الفلسطينية.
- اليماني، أحمد. 1993. جمعية العمال العربية الفلسطينية بحيفا. دمشق: دار كنعان للدراسات والنشر والتوزيع.
- البديري، موسى. 2013. شيوعيون من فلسطين- شظايا تاريخ منسي. رام الله: المؤسسة الفلسطينية لدراسة الديمقراطية(مواطن). مقابلة مع بولس فرح صفحة 127.
- سالم، وليد. 1999. المنظمات المجتمعية التطوعية والسلطة الوطنية الفلسطينية: نحو علاقة تكاملية. رام الله: معهد أبحاث السياسات الاقتصادية (ماس). صفحة 60
- قطامش، ربحي. 2000. القانون وحرية التنظيم النقابي. رام الله: مركز الديمقراطية وحقوق العاملين في فلسطين. صفحة 17.
- قبها، حيدر ابراهيم. 2016. من الذاكرة الوطنية نقابيا ونضاليا. رام الله: منشورات الاتحاد العام لعمال فلسطين. صفحة 33.
- عساف، عمر. 2004. حركة معلمي المدارس الحكومية في الضفة الغربية 1967-2000. رام الله: المؤسسة الفلسطينية لدراسة الديمقراطية (مواطن).
- الواقع العمالي في فلسطين لعام 2019 بمناسبة اليوم العالمي للعمال الأول من أيار 2020. بيان صحفي اد. علا عوض، رئيسة الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني في 2020/4/30. http://www.pcbs.gov.ps/postar.aspx?lang=ar&ItemID=3729

انكشاف الفقراء.. وغياب الحماية الاجتماعية

الباحث: جبريل محمد

يعيش الشعب الفلسطيني في الضفة والقطاع في شبه دولة، أو بصيغة هجينة بين وجود هرمية سلطوية وأجهزة بيروقراطية وأمنية، وحالة من انعدام السيطرة على الموارد والمعابر، في ظل بنية اقتصادية محكومة ببروتوكول باريس الاقتصادي، وبتوجهات الطبقة الرأسمالية الطفيلية المحلية المعتاشة على الريع، والعازفة عن أي توجه انتاجي يستغل الموارد المتاحة، اضافة للخضوع إلى توجهات المؤسسات التمويلية الدولية كصندوق النقد الدولي والبنك الدولي، وشروط الدول المانحة للسلطة سواء كانت عربية أو غير عربية؛ وعززت الشروط من هيمنة التبعية والالحاق الاقتصادي، وأدت إلى تغيير هيكلي عميق في مركبات الناتج المحلي الاجمالي، عدا عن خلق ثقافة مرافقة تسودها الاعتمادية والتعيش على الريع الخارجي، وأنماط استهلاكية مجتلبة من محيط متخلف ينطوي على مظاهر بذخ زائفة، واستغراق في المديونية الفردية؛ تهدر الموارد وتدمر ثقافة المنعة والصمود لارتباطهما أشد الارتباط بثقافة الإنتاج، وقد باتت ثقافة مستهجنة في ظل قطاع واسع من الطبقة الوسطى المتغربنة.

في ظل هذا الوضع وتحت ضغط مؤسسات التمويل الدولي والدول المانحة، وفي مرحلة تسيّد القطب الواحد؛ نص قانون تشجيع الاستثمار على أن «السلطة تضمن التحويل غير المقيد لأموال المستثمرين إلى خارج فلسطين بما في ذلك رأس المال والأرباح»[1]. ضمنت هذه المادة للمستثمرين حرية تحويل أصول وأرباح انتجت في فلسطين إلى خارجها، بمعنى آخر نزف للتراكم من المجتمع الفلسطيني تحت الاحتلال إلى الخارج، وقيّم عمر شعبان حجم الودائع في البنوك الفلسطينية (14 مليار دولار وفق اعلان سلطة النقد): «هذه مصيبة تشير إلى ضعف الاستثمار والميل العام للادخار، وأن نسبة قليلة جداً من هذه الودائع يستثمر في الاقتصاد الفلسطيني رغم أن ما يوجد في البنوك أكثر من حجم المساعدات الدولية للمجتمع الفلسطيني»[2].

مقابل ذلك دارت مفاوضات ماراثونية بين الحكومة ونقابات العمل ورجال الأعمال، من أجل الوصول إلى قانون عمل، ثبت بالملموس أنه منحاز لأصحاب العمل على حساب العمال، وذلك يعود إلى انحياز الحكومة لأصحاب العمل، إضافة إلى احتواء الحكومة لممثلي غالبية النقابات العمالية؛ لتخرج الرأسمالية الوافدة بمكسب خالص في القانون الأساسي، وقانون تشجيع الاستثمار وقانون العمل.

1 قانون تشجيع الاستثمار لعام 1998

2 http://eqte.net/post/59129/%D8%B4%D8%B9%D8%A8%D8%A7%D9%86-14-%D9%85%D9%84%D9%8A%D8%A7%D8%B1-%D8%AF%D9%88%D9%84%D8%A7%D8%B1-%D9%88%D8%AF%D8%A7%D8%A6%D8%B9-%D9%81%D9%84%D8%B3%D8%B7%D9%8A%D9%86%D9%8A%D8%A9-%D9%81%D9%8A-%D8%A7%D9%84%D8%A8%D9%86%D9%88%D9%83-%D8%A7%D9%85%D8%B1-%D8%AE%D8%B7%D9%8A%D8%B1

لاحقاً لذلك، جرى اعداد مشروع قانون للضمان الاجتماعي في نسخته الأولى والذي لاقى رفضاً مجتمعياً أدى إلى سحبه من التداول بسبب انحيازه الواضح للقطاع الخاص، ليجري بعدها اعادة تحوير هذا القانون ويصدر بقرار رئاسي، لكنه في النهاية واجه معارضة شعبية، واعتراض القطاع الخاص، ولكل طرف أسبابه في المعارضة، واستطاع معارضو هذا القانون من اجبار الحكومة على سحبه ووقف تنفيذه.

عكست كل القوانين السابقة موازين القوى الاجتماعية في الأراضي الفلسطينية، كما أظهرت توجهات الحكم الذي طالما ادعى أنه فوق الطبقات، ويعمل بشكل متوازن لصالح جميع الطبقات، فيما أظهر الواقع في ظل كورونا انصياع الحكم للرأسمالية الطفيلية من جهة، وعدم قدرته على الزامها بتحمل جزء من اعباء تفشي وباء كورونا من جهة أخرى؛ لدرجة أن الحكم تعامل مع الرأسمالية الطفيلية بالاستجداء وخطب الود لا بالإلزام، ووضعها عند مسؤولياتها الوطنية وحتى الانسانية.

انتشرت جائحة كورونا في ظل نظام صحي واجتماعي فلسطيني متخلف سياسياً وتقنياً، ولا يستند إلى رؤية تنحاز للفقراء، وحافظ النظام على وجوده بأشكال وهياكل مفرغة من أي مضامين اجتماعية حقيقية، بل بمضامين تصب في طاحونة الجباية العامة، وتحصيل الريع من المواطنين لقاء خدمات دون الحد الأدنى في كثير من الأحيان.

كما جاءت الجائحة وما رافقها من حجر جماعي واغلاق للمرافق العامة والخاصة؛ لتخلق ظرفاً اقتصادياً جديداً مظهره العام فقدان الفقراء لمصادر دخلهم القليل وانكشافهم تماماً، قبل الحديث عن خسائر الشركات الكبرى، وقد نالت الجائحة من العمال والحرفيين، والعاملين في الاقتصاد غير الرسمي المنكشف من أي حماية اجتماعية رسمية أم غير رسمية.

لم يدخل حجب أموال المقاصة الفقراء فقط في أزمة مستفحلة، بل أدخل الحكومة في حالة انكشاف مالي أظهرها عاجزة عن توفير الحد الأدنى من الحماية الاجتماعية والصحية، وترافق ذلك مع تراجع الدعم الخارجي، كاشفاً عمق أزمة يدركها الناس، لكن جبل الجليد قارب على اظهار قاعدته، وربما أظهرها في هذه الجائحة.

نعيش في عصر هيمنة النيوليبرالية المتوحشة التي تطلق نيرانها يومياً على منطق دولة الرفاه، وتسعى إلى تحرير الدولة من دورها الرعائي، وتقليص تدخلها ليس في المجال الانتاجي فحسب، بل أيضاً في المجال الخدمي، كالتعليم والصحة وقضايا الحقوق الاقتصادية الاجتماعية، وبرزت هيمنة النيوليبرالية في اتفاقية التجارة الدولية التي ركزت على خصخصة الخدمات وتسليعها وحرية تنقلها كرؤوس الأموال والأفراد والبضائع.

قبل جائحة كورونا شهدت أوروبا، وبخاصة فرنسا، موجة احتجاجات شعبية على النتائج والآثار الاجتماعية الاقتصادية؛ لتطبيق السياسات الاقتصادية السوقية المنفلتة التي تستهدف الفقراء ومتوسطي الدخل، كما شهدنا قبل ذلك العديد من الحركات الاجتماعية التي حاولت خلق مفاهيم بديلة

للعولمة الرأسمالية المتوحشة مثل (حركة احتلال وول ستريت) وغيرها، فيما اتخذت الحرب الطبقية في مناطق في العالم الثالث أشكالا مختلفة من الحروب؛ تغطت بمفاهيم قبلية أو دينية أو احياء للنعرات الاثنية والطائفية داخل كثير من الدول، كاشفة الجوهر الأساسي للحروب بأنها صراعات طبقية متنكرة تحت عناوين مختلفة تبدو بمظهر وكأنها عابرة للطبقات.

عبر أكثر من زعيم أو مسؤول اوروبي عن تذمره من المهاجرين، الذين يتمتعون في بلدان اوروبا بشتى أشكال الحماية الاجتماعية المغيبة تماماً في بلدانهم الفقيرة، فيما يشكل بعضهم إما خلايا ارهابية نائمة أو نشطة وفاعلة في الساحة الأوروبية. يغفل هذا الأمر أساساً دور دول المركز في ترسيخ فقر وتخلف دول المحيط وتحويل التراكم العالمي كله إلى دول المركز، كما أوضح بعبقرية المفكر سمير أمين.

أما هنا في الارخبيل الفلسطيني، فان أمر الحماية الاجتماعية اذا لم يصبح مصدراً لاغتناء الكمبرادور والرأسمالية الريعية، فلا حاجة له.

تأصيل مفهوم الحماية الاجتماعية

مع تعقد الحياة الاجتماعية، زادت سيطرة الانسان على الطبيعة لكن سيطرته قلت على ذاته، هنا فقد الانسان حريته باعتباره كائناً اجتماعياً، وحاول الانسان التخلص من العوائق أمام حريته وانبثاق طاقته من خلال تجاربه الفردية الخاصة، أو من خلال الانتظام في جماعات خيرية أو طوائف حرفية مهنية، غير أنه لم يستطع أن يحقق أمناً حياتياً بهذه الطريقة إلا جزئياً، هنا برزت الحاجة إلى العمل الجماعي المنظم، لحل مشكلة الأمان الاجتماعي على مستوى العلاقة مع الدولة.

يعرف نبيل زكي الأمن الاجتماعي «كل الاجراءات والبرامج الاقتصادية والاجتماعية والثقافية الهادفة إلى توفير ضمانات شاملة، تحيط كل شخص في المجتمع بالرعاية اللازمة، وتوفر له سبل تحقيق أقصى تنمية لقدراته وقواه، وأقصى قدر من الرفاهية في اطار من الحرية السياسية والعدالة الاجتماعية»[3].

هذا التعريف العام الذي قد يكون شاملا لمفهوم الأمن الاجتماعي، ويحتاج إلى تفكيك عبر تعريفات أخرى لمركباته، توجب فصل مركبات الرعاية الاجتماعية من جهة، وفصل مركبات الرعاية الاقتصادية والاجتماعية والثقافية من جهة أخرى، عدا عن ضرورة تحديد مفهوم العدالة الاجتماعية بشكل أدق.

هنا يخضع مفهوم الحماية الاجتماعية إلى حالة خلط بين الخطاب الحقوقي والخطاب الايدولوجي، وخطاب الاغاثة والرعاية. هناك من يرى في الحماية الاجتماعية وسيلة للحد من الفقر باعتبارها عملا اغاثياً، يسد ما ولدته اقتصاديات السوق من حالة افقار لقطاعات مجتمعية مختلفة، وهذا يحكم منطق البنك الدولي وكل المناهج النيوليبرالية التي تحاول تقليص دور الدولة وتدخلاتها الاجتماعية الاقتصادية، وهناك من يقدم خطاباً حقوقياً مجتزأ عن الحماية الاجتماعية كحق يجب أن يتضمنه أي عقد اجتماعي، لكنه مرهون بتوجهات الدول والطبقات المسيطرة فيها، وهو خطاب نيوليبرالي مخفف تقوده

3 رمزي، نبيل. 2000. الامن الاجتماعي والرعاية الاجتماعية. الاسكندرية: دار الفكر الجامعي. ص4

منظمات الأمم المتحدة، فيما هناك الخطاب الايدولوجي النابع من نزعات اشتراكية مختلفة الدرجات، تبدأ من البرجوازية القومية الصاعدة (بسمارك أول من سن تشريعات للحماية الاجتماعية في المانيا والعالم)، مروراً بالاشتراكيين الطوباويين أمثال شارل فورريه، واوين وغيرهم والذين رأوا في الحماية الاجتماعية أداة لتقليص الفوارق بين الطبقات، واعادة توزيع الثروة الاجتماعية، وصولا إلى ما تم تطبيقه في دول اتخذت النهج الاشتراكي الماركسي من تحويل الحماية الاجتماعية إلى مهمة دولة، وضرورة تفرضها عملية التنمية الاشتراكية التي لا ترى في الحماية الاجتماعية صدقة أو منة أو حق منفصل عن باقي الحقوق، حيث تكون الحماية الاجتماعية نتاج نظام اجتماعي اقتصادي يرى الانسان كمحور وموضوع للتنمية، لا مجرد صاحب حاجة.

دأبت الرأسمالية خلال سعيها لتعظيم الأرباح، على ابقاء العمال عند حدود الكفاف، ففي عصر الرأسمالية هناك وفرة في الإنتاج وظلم في توزيع الثروة الاجتماعية، وأدى هذا التناقض إلى انعدام الأمن الاجتماعي، وقد برز مجموعة مفكرين عالجوا موضوعة الأمن الاجتماعي، من بينهم هيغل الذي ربط بين عقلانية الدولة واعطاء كل مواطن فرصة لكي يكون شخصية حرة، ورأى هيغل أن «هدف الحكومة الانساني وغايتها هو وضع سياسة كفيلة بتوفير الصحة والأمان والحياة الكريمة والرفاهية لمواطنيها»[4].

ويمكن تقديم تعريف أخر يرى أن الحماية الاجتماعية «سلسلة من الاجراءات المترابطة تستخدم لتحقيق الاستقرار للأفراد والجماعات، وتحريرها من الأخطار وحمايتها من الحاجة والعوز والحرمان، والحد من الخسائر وحمايته من الأخطار الداخلية والخارجية التي قد يتعرض لها كالأزمات المالية والانحسار الاقتصادي، أو طبيعية كالجفاف والقحط والأوبئة [5]».

غير أن مفهوم الحماية الاجتماعية لا يخضع لتعريف واحد مطلق، لأنه يختلف باختلاف الواقع الاجتماعي المعاش، واختلاف المنطلقات الايدولوجية التي تحدده، وهناك من يرى أن الحماية الاجتماعية هي رزمة من الاجراءات والقوانين متشابكة في مجالات عدة كالصحة والعمل وغيره، حيث يرى البعض أنها تشكل شبكة مترابطة من أشكال الحماية الاجتماعية باتت تعرف بشبكة الأمان الاجتماعي، ويدخل في مفهوم الحماية تدابير تغطي كل المعرضين للانكشاف، من خلال توفير العلاج والعمل والمسكن والتعليم، هذه التدابير تكون من مسؤولية الحكومة التي تضع بموجبها أنظمة عامة يخضع لها الجميع.

وتختلف درجة جودة الحماية الاجتماعية وشمولها من مجتمع لآخر، ليس لاعتبارات ايدولوجية فحسب ولكن أيضاً بسبب اختلاف قدرة الدول على توفير الموارد لتغطية تكاليف الحماية الاجتماعية، أو مشكلة تحول دون الوصول إلى كل المعرضين للانكشاف الاجتماعي[6].

4 هيروفيتز، المفهوم الهيجلي حول الحرية السياسية، مجلة السياسة عدد 28، شباط 1966

5 المعهد العربي للتخطيط، علاقة شبكات الامان الاجتماعي بسياسات الرعاية الاجتماعية، دون ناشر

6 مجموعة مشاركين، 2010، نحو قانون ضمان اجتماعي لفلسطين، رام الله: المؤسسة الفلسطينية لدراسة الديمقراطية (مواطن).

لكـن منظمـة العمـل الدوليـة حـددت معايـير للحمايـة الاجتماعيـة مـن خـلال اتفاقيـات أهمهـا الاتفاقيـة رقـم 102 حيـث حـددت تسـعة مجـالات تقليديـة: الرعايـة الصحيـة، تعويضـات المـرض، اسـتحقاقات البطالـة، الشـيخوخة، اصابـات العمـل، اعانـات عائليـة، الأمومـة، العجـز، اليتـم والترمـل. رغـم أن منظمـة العمـل الدوليـة تضـع حـداً أدنى يتوجـب عـلى كل الـدول توفـيره، الا أن كثـيراً مـن الـدول الفقـيرة لا توفـر مثـل هـذا الحـد، بغيـاب توجـه المنظمـة لفـرض أي الـزام عليهـا.

هل الحماية الاجتماعية صدقة من الطبقة الحاكمة؟

يعـود أول تشريـع لقوانـين الحمايـة الاجتماعية إلى ثمانينـات القـرن التاسـع عـشر في المانيـا؛ بفضـل الحركـة النقابيـة التـي كانـت ناشـطة بشـكل مؤثر في ذلـك الوقـت[7]، وتشـير غالبيـة الدراسـات التـي تعالـج نظـام الحمايـة الاجتماعيـة إلى أن معظـم هـذه النظـم لم يكـن هبـة مـن الطبقـات الحاكمـة، بـل نتـاج نضـالات الحـركات النقابيـة والاجتماعية في هـذه البلـدان، حيـث شـكل افقـار العـمال، وتوسـع الفجـوة الطبقيـة في البلـدان الرأسـمالية المتقدمـة دافعـاً لنضـال النقابـات لتحسـين ظروف العمـل، وتوفـير سـبل الأمـان الاجتماعـي للعـمال، وقـد أسـفر نضـال الحـركات العماليـة عـن فـرض أشـكال مـن الحمايـة الاجتماعيـة حسـب ظـروف كل بلـد، حتـى شـكلت الحمايـة احـدى ركائـز الكينزيـة الاقتصاديـة التـي طرحـت نفسـها كبديل يعالـج أزمـات الاقتصـاد الرأسـمالي الدوريـة[8].

إن ترسـخ مفهـوم الحمايـة الاجتماعيـة في دول المركـز الرأسـمالي رغـم تفاوتـه بـين بلـدان المركـز، لم ينعكـس عـلى بلـدان المحيـط المتخلـف والتابـع، حيـث تعتـبر قوانـين الحمايـة الاجتماعيـة، إن وجـدت في هـذه البلـدان، إمـا ضعيفـة ومتخلفـة أو غـير قـادرة عـلى الاسـتمرار؛ وذلـك بسـبب ضعـف وتـشرذم الحركـة النقابيـة في هـذه البلـدان، أو بسـبب سـيطرة واحتـواء الطبقـة الحاكمـة للحركـة النقابيـة العماليـة.

فلسطين والحماية الاجتماعية

شـهدت أرض فلسـطين التاريخيـة، نظامـين اقتصاديـين مختلفـين بعـد نهايـة الحـرب العالميـة الأولى: الأول أصيـل ومتخلـف نتـاج قـرون مـن التخلـف العثـماني ونظامـه الخراجي العسـكري، والثـاني وافـد متطـور تـشرب مـن خـبرة الرأسـمالية الاوروبيـة والحركـة النقابيـة في أوروبـا. كانـت العلاقـة بـين النظامـين تناحريـة، وقـد هـدف النظـام الحديـث، وهـو نظـام اسـتيطاني يمتلـك أدوات الرأسـمالية المتقدمـة، إلى محـو النظـام التقليـدي وحواملـه الاجتماعيـة[9]، ففـي حـين نشـأ نظـام الكيبوتـس المسـتوطن، ونظـام النقابـة العامـة للعـمال في أوسـاط المسـتوطنين، كان المجتمـع العـربي في فلسـطين يحبـو في هـذا المجـال، وبذلـك لا يمكن الحديـث عـن نظـام رسـمي للحمايـة الاجتماعيـة في فلسـطين يحمـي المواطـن الأصـلي، فيـما تمتـع المسـتوطن بمنافـع شـبه كاملـة في ذلـك الوقـت مـن هـذه الحمايـة.

لـذا لا يشـكل مفهـوم الحمايـة الاجتماعيـة في فلسـطين، حتـى الآن، حالـة راسـخة وممارسـة ثابتـة؛ بسـبب تعاقـب أنظمـة سياسـية عـلى

7 Zheng Gongcheng and Wol fgang Schol z, Globg al social security and economic development: Retrospect and prospect, 2019

8 انظـر نبيـل رمـزي، مصـدر سـبق ذكـره، وجالبريـت، تاريـخ الفكـر الاقتصـادي، المـاضي صـورة الحـاضر، الكويـت، دار المعرفـة، ترجمـة احمـد فـؤاد بلبـع.

9 باميلا آن سميث، 1991، فلسطين والفلسطينيون (مترجم).

الضفة والقطاع لم توفر مثل هذه المنافع، فيما يتمتع فلسطينيو 48 بالمنافع الحمائية رغم وجود التمييز بين العرب واليهود في الممارسة اليومية.

مع قيام السلطة الفلسطينية، لم يشغل الطبقة الحاكمة الجديدة بناء نظام اقتصادي اجتماعي، يوفر القاعدة الحقيقية لتحويل السلطة إلى دولة، بل خضعت مركبات هذه السلطة، في البنية والأداء، لمنطق استجلاب الريع الذي يوفر النفقات الجارية لنظام سياسي ظل على جميع المستويات مرتبطاً وملحقاً بالوقائع الاحتلالية، برغم ملكيته لكثير من الصلاحيات المدنية التي كان من الممكن أن يمارسها، ومنها نظام الحماية الاجتماعية الذي استبعدته النخبة الحاكمة.

على المستوى التشريعي، غابت أية قوانين مستقلة تتعلق بالحماية الاجتماعية في فلسطين حتى الآن، رغم أن المادة 22 من القانون الأساسي تنص: «ينظم القانون خدمات التأمين الاجتماعي والصحي ومعاشات العجز والشيخوخة. ورعاية أسر الشهداء والأسرى ورعاية الجرحى والمتضررين والمعاقين واجب ينظم القانون أحكامه، وتكفل السلطة الوطنية لهم خدمات التعليم والتأمين الصحي والاجتماعي»، كما نجد في قانون العمل بعض المواد التي تنص على حقوق للعمال تتعلق بشكل او بآخر بالحماية الاجتماعية مثل: الزام صاحب العمل أن يوافي مكتب العمل ببيان شهري عن أسماء العمال وعددهم ووظائفهم، سنهم وجنسهم ومؤهلاتهم، أجورهم وتاريخ التحاقهم بالعمل والوظائف، ومكافأة نهاية الخدمة، وتعالج المواد من 116- 125 قضايا اصابات العمل والعجز وغير ذلك، ولا تشكل هذه المواد جزءاً من نظام عام للحماية الاجتماعية، بل هي مواد متفرقة ويمكن تأويلها بطرق مختلفة.

في المجال الصحي، لا يوجد تشريع خاص بالتأمين الصحي، ولا تشريعات تحافظ على شيخوخة كريمة للمواطنين، وكل ما يستند اليه نظام التأمين الصحي الحكومي هي اجراءات وضعتها «الادارة المدنية» في سبعينات وثمانينات القرن الماضي، مع تعديلات طفيفة عليها[10]

ويخضع للأفضلية النسبية موظفو القطاع الحكومي من مدنيين وعسكريين، الذين يحكمهم قانون الخدمة المدنية وقانون الخدمة في قوات الأمن، وتضمن هذه القوانين حقوقاً تعتبر نسبياً أفضل بكثير من العاملين في القطاع الخاص أو الأهلي.

لا تخضع قضايا الحماية الاجتماعية للعاملين في القطاع الخاص إلى نظام عام، بل للوائح البنوك أو الشركات الكبرى أو الاحتكارية، ولم تولد هذه النظم خلال عملية تفاوض جماعية بين العاملين والإدارات، بل وضعتها مجالس الادارة في هذه المؤسسات. تعمل معظم القوى العاملة في فلسطين في منشآت صغيرة الحجم 90% منها يشغل أقل من عشرة عمال، ويعتبر استقرار هذه القوى العاملة أمراً غير قابل للقياس، عدا عن العاملين في القطاع غير الرسمي، لذلك يحتاج ضبط هذه الحالة إلى نظم واجراءات عامة؛ كتفعيل المادة 12 من قانون العمل.

يشكل غياب تشريع موحد للحماية الاجتماعية في فلسطين نقصاً خطيراً وفجوة

10 انظر نظام التأمين الصحي الحكومي، موقع وزارة الصحة الفلسطينية.

في علاقات العمل والأمن الاجتماعي، يجب تجاوزها عبر قانون عادل وشامل للضمان الاجتماعي، والذي سنأتي عليه لاحقاً.

أشكال الحماية الاجتماعية في فلسطين

اذا سلّمنا بعدم وجود تشريع موحد للحماية الاجتماعية في فلسطين، فان كل أشكال الحماية الاجتماعية الأخرى القائمة رسمياً أو شعبياً لا يمكن أن تشكل سوى سند بسيط، وتعتبر إما منة أو حسنة، وليست حقاً منظماً بمعايير تشمل المواطنين كافة. الحماية الاجتماعية في فلسطين لا زالت تقوم في معظمها على المبادرات خارج الاطار الحكومي وتشمل: الصناديق العائلية، تحويلات المغتربين لأسرهم، تبرعات الاحسان من الأفراد، تبرعات الجمعيات الخيرية.. عدا عن أشكال أخرى من الجمعيات التي تقوم على التسليف المشترك وغيره من الأشكال غير الرسمية، وتكون عادة متقطعة وغير دائمة وثابتة كماً وزمناً، ولا تشكل نظاماً اجتماعياً متكاملا[11] .

وزارة التنمية الاجتماعية (الشؤون الاجتماعية سابقا) تنفذ برنامجاً للمساعدات الاجتماعية للفقراء، سواء كان ذلك عبر التحويلات النقدية الزهيدة وغير الثابتة، أو التأمينات الاجتماعية التي تهدف «إلى توفير دخل ملائم خلال تعرض الفقراء لأحد المخاطر الاجتماعية وخدمات اجتماعية أخرى كالاقراض أو تمويل مشاريع صغيرة»[12].

تقوم كل برامج الحماية الاجتماعية في فلسطين على أساس اغاثي بمعزل عن الجانب الحقوقي، وتتسم بعدم الثبات وعدم الاستمرارية، ولا تشكل وعاء شاملا للمواطنين؛ فهي تتخذ من مفهوم «مكافحة الفقر» أو تقليص عدد الفقراء منطلقاً لعملها، بعيداً عن ضمان حياة كريمة مستمرة لكل المواطنين، في حين أقرت دول مجاورة في الاقليم نظماً شكلت حداً أدنى من الحماية الاجتماعية بغض النظر عن مستوى تطورها.

أرى أن غياب نظام شامل للحماية الاجتماعية في فلسطين، لا ينبع من حداثة نظام السلطة وتجربتها فقط، انما يعود لأسلوب تعامل الحكومة مع القضايا الاقتصادية الاجتماعية؛ باعتبارها عنصراً ثانوياً أمام قضايا أخرى تتعلق بالشأن السياسي، اضافة لانحياز الحكم تشريعياً وسياسياً للطبقة الرأسمالية من خلال قوانين مختلفة، أهمها اعتماد اقتصاد السوق الحر كمذهب اقتصادي، وقانون تشجيع الاستثمار، وقوانين الشركات الاحتكارية وغيرها من القوانين التي عززت من سطوة قطاع خاص لم يستثمر في التنمية، بقدر ما استثمر في قطاعات ريعية ادرت عليه المليارات، كريع منتزع من الطبقات الفقيرة والمتوسطة.

لقد سنحت فرصة كبيرة وطويلة للقطاع الخاص على مدى عقدين ونصف من عمر السلطة، ليراكم أرباحاً هائلة بأقل التكاليف المادية والمعنوية، وانتزاع أي جزء من هذا التراكم، ولو كان متأخراً جداً، سيجند الشركات الكبرى والمتوسطة ضد كل محاولات تنظيم سوق العمل وعلاقاته، وهذا ما حصل حتى مع قانون سيء كقانون الضمان الاجتماعي

11 المالكي، مجدي، وهلال، جميل. 1997. مؤسسات الدعم الاجتماعي في الضفة الغربية وقطاع غزة. معهد أبحاث السياسات الاقتصادية الفلسطيني (ماس).

12 الهيئة المستقلة لحقوق الانسان، الحماية الاجتماعية (برنامج المساعدات النقدية في وزارة الشؤون الاجتماعية)، رام الله، 2015

الأخير؛ الذي أثبت فيه القطاع الخاص قدرته على التحشيد باستخدام الدين، أو ارهاب العاملين فيه بتهديدهم بمصدر عيشهم. نحن لسنا أمام رأسمال مستنير وحداثي، بل أمام رأسمال ينتمي إلى أكثر صنوف الرأسمالية رجعية ومحافظة: الرأسمال العقاري والربوي والخدمي، الذي وطن نفسه على الربح السريع المضمون من خلال بناء تحالفات مع المستويات العليا من بيروقراطية الحكم.

لماذا فشلت محاولات بناء نظام ضمان اجتماعي عادل في فلسطين؟

تدحرجت في السنوات العشر الأخيرة عدة مشاريع قوانين حول الضمان الاجتماعي والحماية الاجتماعية في فلسطين، لكن اصدار وتنفيذ هذه القوانين واجهته عقبات منعت من تمتع المواطن الفلسطيني بهذه الحقوق المنصوص عليها عالمياً ومحلياً، وكان من أهم هذه العقبات تحفظ القطاع الخاص على نسب المساهمة التي يفترض بأصحاب الأعمال تسديدها، وربما كانت نسبة المساهمة ذريعة لرفض المشروع من أصله، أكثر من كونها محل تفاوض طويل، عدا ذلك فقد شكلت عقبة تمويل القاعدة الأساسية لانطلاق نظام الضمان الاجتماعي المشكلة الأكبر، وقد اعتذر المانحون عن هذا التمويل، فيما تذرعت السلطة بعدم قدرتها على توفير هذا التمويل التأسيسي، حيث وضع أول قانون للتأمينات الاجتماعية سنة 2003 على الرف، وكان تبرير مستشاري صندوق النقد والبنك الدوليين أن كلفة الضمان الاجتماعي عالية، ولا يمكن للسلطة أو المانحين توفيرها.

ولعل من أهم الأسباب التي اضطرت الحكومة للبحث في مداخل للضمان الاجتماعي والحماية الاجتماعية، ليس موقفها الايدولوجي، ولا الحاجة الموضوعية التي تفرضها الحاجة الاجتماعية، أو مطالبات المجتمع المدني وأدواته الضاغطة بتحصيل حقوق مدنية وسياسية على حساب الحقوق الاقتصادية والاجتماعية، بل أن ذلك كان في الأساس توجهاً لدى المؤسسات المانحة، وقد تم الاستغناء عن الضمان في مرحلة تطلبت تحويل التمويل إلى مجالات أخرى أهمها تنفيذ خطة سلام فياض في الاعداد المؤسسي لقيام الدولة.

فشلت محاولات بناء نظام حماية اجتماعية؛ لأن الحكومة غير معنية بذلك بشكل جدي حتى لو بادرت إلى اصدار قانون بذلك، كما أن القطاع الخاص أيضاً غير معني، فهو يزيد التكلفة في الأجور والمستحقات ويقلص من الأرباح في المدى القصير، ولأن البرجوازية الطفيلية والريعية عادة ما تكون قصيرة النظر، ومرتهنة بتحقيق الريع الأسرع؛ لم تجد في توفير شبكة الأمان الاجتماعي مصلحة استراتيجية لها، كما يفكر رأسمالي صناعي في استثمار طويل المدى، يحقق له ثباتاً في الأرباح وتوسعاً في العمل. إضافة إلى ذلك، لم تكن النقابات العمالية بمستوى قوي يمكنها من حشد جيش العاملين في حركة ضغط فاعلة، تفرض على الحكومة والرأسمالية الطفيلية تعديلات أو بنوداً تجعل من الحماية الاجتماعية أكثر شمولا وعدلا.

قانون الضمان الاجتماعي المعلق

أثار صدور قانون الضمان الاجتماعي حركة مضادة، أظهرت العمال والاجراء وكأنهم «أعداء» تحقيق مكاسب لهم، كما أظهرت مستوى التخلف والجهل في الوعي النقابي

لدى الطبقة العاملة؛ ناتج عن ضعف الخبرة النقابية، وضعف العلاقة مع اتحاد النقابات الذي يدعي تمثيلهم. وحدها كانت الشرائح المتوسطة من الطبقة الوسطى، وبخاصة موظفي المنظمات الأهلية، معنية بهذا الضمان، وقد أظهرت معركة القانون مدى انعزال هذه الشريحة عن المجتمع، وعدم قدرتها على التأثير فيه، فيما هيمنت بعض الأفكار الدينية في تحريك العمال ضد القانون، كما هيمن القطاع الخاص، من خلال الترغيب والترهيب، في حشر توجهات العمال في الآفاق الضيقة والمحدودة، وتوسيع دائرة الخوف من بطش المشغل، عدا عن انتشار وعي مزيف يقوم على تفضيل المصالح الآنية على المصالح الاستراتيجية.

في هذه المعركة فشلت الحكومة وفشل العمال، وحاز القطاع الخاص على نصر خالص؛ تخلص فيه من أعباء التكلفة المضافة.

قدم العديد مواقفهم من قانون الضمان الاجتماعي، سواء برؤى قانونية أم سياسية وايدولوجية فكرية، وظهرت مواقف مؤيدة لتطبيق القانون، والسعي إلى تحسينه وتعديله في المستقبل، فيما ظهرت مواقف تدعو لسحب القانون، واعادة فتح حوار مجتمعي حوله لضمان تعديلات جوهرية فيه، فيما برز توجه ثالث رفض القانون تحت شتى الحجج وكان الطرف المنتصر في هذه المعركة.

أراحت الحكومة نفسها من عناء البحث في هذا القانون، رغم أن مبررات تعليق العمل بالقانون والغاء الاجراءات المباشرة لتنفيذه، قامت على أساس اعادة فتحه للحوار المجتمعي، الأمر الذي لم تقم به الحكومة، ولم تعد تطالب به مؤسسات المجتمع المدني. أظهرت جائحة الكورونا الحاجة الماسة إلى شبكة الحماية الاجتماعية التي غيّبت، وربما جنب توفرها احراجات الحكومة سواء بتقديم المساعدات الطارئة والبخسة أو استجداء القطاع الخاص لدعم صندوق «وقفة عز».

في هذ الأزمة، دخل المجتمع الفلسطيني في ضائقتين، الأولى فقدان الدخل الناتج عن الاغلاق والحجر، والثانية عدم توفر السيولة الكافية لدى الحكومة لتغطية الحاجات الطارئة، أو تقديم المستحقات المطلوبة منها مع احجام البنوك عن اقراض الحكومة، أو تغطية حاجتها للسيولة، وعجز سلطة النقد أمام جبروت البنوك، مثل عجز الحكم بكل مؤسساته عن فرض حالة طوارىء اقتصادية، تجبر القطاع الخاص على اسهام أكبر في مواجهة الآثار الاجتماعية والاقتصادية للجائحة.

شروط تحقيق شبكة أمان

لا تقدم السياسات المدنية الليبرالية رؤية اجتماعية ذات خطة في مجال السياسات الاجتماعية، بل تعتمد على ما يتوفر من مشاريع ممولة خارجياً في هذا الشأن، أما بالنسبة لمنظمات المجتمع المدني والمنظمات غير الحكومية، فان احتواء الحكم لغالبية منظمات المجتمع المدني، وبخاصة النقابات المهنية ونقابات العمال، قد غيّب عنها بناء أي مواقف سياسية اجتماعية، أو رؤية لحماية أعضائها، فيما ساهم سيطرة النزعات الليبرالية أو النيوليبرالية على برامج ورؤى المنظمات غير الحكومية، في حرفها عن

دورهـا الاجتماعـي الاقتصـادي وعـن القضايـا الجوهريـة للمجتمـع الفلسـطيني، واكتفـت بـدور الداعيـة، والمنظـر لليبراليـة السياسـية، متغافلـة عـن القضايـا الاقتصاديـة الاجتماعيـة. لم تشـكل هـذه المنظـمات حالـة ضغـط حقيقيـة لا عـلى الحكـم، ولا عـلى القطـاع الخـاص، مـن أجـل تحقيـق مكتسـبات اقتصاديـة اجتماعيـة، في حـين أنهـا اقنعـت نفسـها بامتلاكهـا دوراً مهـماً في التأثـير عـلى السياسـات المتعلقـة بالحقـوق السياسـية والمدنيـة، وقـد لا يعـود ذلـك إلى المنظـمات نفسـها، وانمـا لـشروط واجنـدات التمويـل الخارجـي الـذي يرافقـه ثقافـة نيوليبراليـة في الغالـب.

تعـدد الوجهـات الايدولوجيـة للأحـزاب السياسـية ومشـاربها الفكريـة، يضعنـا أمام تنـوع في تقييم الـدور الـذي انيـط بهـا في هـذا المجـال: أحـزاب الاسـلام السـياسي سـادة سياسـات الاغاثـة والـبر والاحسـان، وأنشـأت لذلـك مؤسسـات خاصـة تعمـل بشـكل واسـع في الاريـاف والمخيـمات عـدا المـدن (المجمـع الاسـلامي/غزة) مثـالا، وترى هـذه الأحـزاب أنهـا في غنـى عـن السياسـات الاجتماعيـة الاقتصاديـة العامـة، مـا دام العمـل الاغـاثي والخـيري يوفـر لهـا قاعـدة شـعبية متعاطفـة معهـا.

لا تملـك حركـة (فتـح) والتيـار المركـزي توجهـاً اجتماعيـاً محـدداً، ولا تقـوم الا ببعـض قضايـا الاغاثـة باسـتخدام المـال العـام في عمليـة تنافس مـع (حـماس) في مجـال الاغاثـة، وان كان دور الحركـة المبـاشر أقـل مـما تقـوم بـه (حـماس) في حـين تلعب (فتـح) دوراً أساسـياً في التوسـط لـدى الحكومـة، بغـرض تسـهيل بعـض القضايـا نتيجـة هيمنتهـا عـلى الحكومـة وقدرتهـا عـلى التأثـير فيهـا.

تعـج أدبيـات اليسـار بلغـة طبقيـة واضحـة، لكـن الخطـاب بالنسـبة للقضايـا الاقتصاديـة الاجتماعيـة وشـبكة الامـان الاجتماعـي في واد والممارسـة في واد آخـر، وقـد ظهـر عجـز اليسـار واضحـاً في معركـة قانـون الضـمان، وكان يلهـث في ذيـل الحركـة، ولا يملـك العـدة والآليـة لقيادتهـا. يملـك اليسـار الفلسـطيني جملـة ثورية عاليـة وممارسـة أدنى بكثـير مـن حجـم الخطـاب الطبقـي الـذي يقدمـه، يكتفـي بالشـعار العـام ولا يدخـل إلى التفاصيـل والبرامـج والسياسـات، سـلّم اليسـار لغتـه الاجتماعيـة للمنظـمات غـير الحكوميـة، وقبـل بتحجيـم دوره في النقابـات، ولم يجـد سـوى أسـلوب التفـاوض المحاصـص، لا أسـلوب الضاغـط الـذي يسـتند إلى برامـج واضحـة، بآليـات تنظيميـة قـادرة عـلى الحشـد واسـناد الموقـف الاجتماعـي، لقـد تأثـر اليسـار الفلسـطيني عميقـاً بالسياسـات النيوليبراليـة التي صدرتهـا اليـه المنظـمات غـير الحكوميـة.

في ضـوء هـذا الواقـع، لا نجـد حتـى الآن قـوة اجتماعيـة محـددة أو سياسـية، تسـهم بجديـة في اسـناد فتـح الحـوار مجـدداً بشـأن قانـون الضـمان الاجتماعـي، بهـدف الوصـول إلى قانـون شـامل وعـادل. المبـادرة إلى وضـع سـيناريو لنظـام شـبكة أمـان اجتماعـي؛ قـد تشـكل مدخـلا للحـوار والنقـاش مـع القـوى الاجتماعيـة المعنيـة بذلـك.

مقومات السيناريو

يقـوم هـذا السـيناريو عـلى حـصر القـوى العاملـة وقطاعاتهـا بشـكل فـردي، سـواء مـن خـلال تفعيـل المـادة 12 مـن قانـون العمـل التـي تنـص عـلى وجـوب تزويـد المشـغل لمكاتـب العمـل بقائمـة شـهرية بالعاملـين لديـه، وصفـة عملهـم وأجورهـم، عـدا عـن حـصر العاملـين في

القطاع غير المنظم من خلال الزامية الضمان الاجتماعي لكل فرد، ويمكن هنا حصر العاملين في القطاع غير المنظم من خلال رسوم الاشتراك في هذا التأمين، وعليه نكون ازاء حالة من تنظيم القوى العاملة وحصرها، ويمكن من خلال الزامية الاشتراك في الضمان، توفير قاعدة بيانات أكثر دقة حول القطاع غير المنظم بما يبني خططاً لتنظيمه.

كما يقوم هذا السيناريو على وجود نقابات عمالية منظمة وفاعلة ومنتخبة ديمقراطياً من القاعدة إلى القمة، ولديها سجلات عضوية واشتراكات ومقار رسمية.

وفوق كل هذا يفترض أن تكون هناك حكومة جادة في تطبيق نظام حماية اجتماعية من خلال اعداد دراسات اكتوارية حقيقية، حول احتمالات الكلفة، الموارد، الفائض، قيمة التعويضات المحتملة، وأوجه الاستثمار الذي يفترض أن يكون استثمارا منتجاً وفي الاقتصاد الوطني.

السيناريو المقترح:

1. أن يشمل نظام الضمان كل فرد من أفراد المجتمع بغض النظر عن العمر أو الدخل أو الموقع من قوة العمل.
2. يكون النظام الزامياً لكل الأفراد. أي اضافات على حزمة المنافع التي يرغب بها المشترك، تكون بشروط كي لا تثقل كاهل نظام الضمان.
3. تشمل منافع الضمان التأمين الصحي، وأن يخرج من وصاية وزارة الصحة التي يبقى واجبها توفير المرافق الصحية والتجهيزات الملائمة.
4. يشمل الضمان تغطية البطالة بموجب التزام الحكومة بتوفير فرص العمل، أو تحقيق الحق في العمل.
5. يشمل الضمان حقوق الأمومة والطفولة والشيخوخة والعجز.
6. توفر الحكومة التمويل التأسيسي لهذا الضمان، وأن تكون ضامنة له.
7. أن لا يتم فتح المجال أمام خصخصة هذا القطاع تحت أي ظرف، ويمكن للقطاع الخاص أن يتعاقد مع مؤسسة الضمان من الباطن في تنفيذ بعض المشاريع الدائمة أو المؤقتة، وبشروط تمنع هذا القطاع من السيطرة على مؤسسة الضمان.
8. تقوم الحكومة بالاشتراك مع النقابات بحملة لنشر ثقافة التأمين باعتبارها وسيلة أمان اجتماعي وليس مجرد ضريبة اضافية.
9. يكون التطبيق تدريجياً في المنافع كافة دون أن تؤجل منفعة بكاملها.

بهذا يمكن تحصيل تراكم في عائدات الضمان تسمح بتوسع الخدمات في جميع المجالات، واعفاء وزارات محددة من بعض مجالات عملها، مثل وزارتي الصحة والتنمية الاجتماعية، وهذا يعني أن الكلفة التي يمكن أن تساهم بها الحكومة تأتي نتيجة تقليص أدوار الوزارات المختلفة. ختاماً، يحتاج هذا السيناريو إلى تعديل ونقاش مجتمعي أوسع.

المراجع:

- رمـــزي، نبيـــل. 2000. الأمـــن الاجتماعـــي والرعايـــة الاجتماعيـــة. الاســـكندرية: دار الفكـــر الجامعـــي.
- جالبريـــت، جـــون كينيـــث. 2000. تاريـــخ الفكـــر الاقتصـــادي المـــاضي صـــورة الحـــاضر. الكويـــت: دار المعرفـــة. ترجمـــة أحمـــد فـــؤاد بلبـــع.
- ســـميث، باميـــلا آن. 1991. فلســـطين والفلســـطينيون 1876-1983. دمشـــق: دار الحصـــاد للنـــشر والتوزيـــع. ترجمـــة إلهـــام بشـــارة الخـــوري.
- المالـــكي، مجـــدي، وهـــلال، جميـــل. 1997. مؤسســـات الدعـــم الاجتماعـــي في الضفـــة الغربيـــة وقطـــاع غـــزة. فلســـطين: معهـــد أبحـــاث السياســـات الاقتصاديـــة الفلســـطيني(ماس).
- مجموعـــة مشـــاركين. 2010. نحـــو قانـــون ضـــمان اجتماعـــي لفلســـطين. رام اللـــه: المؤسســـة الفلســـطينية لدراســـة الديمقراطيـــة (مواطـــن).
- هيروفيتـــز، المفهـــوم الهيجـــلي حـــول الحريـــة السياســـية، مجلـــة السياســـة، عـــدد 28، شـــباط 1966.
- المعهـــد العـــربي للتخطيـــط، علاقـــة شـــبكات الامـــان الاجتماعـــي بسياســـات الرعايـــة الاجتماعيـــة. http://www.arab-api.org/images/training/programs/1/2013/215_P14007-2.pdf
- قانـــون تشـــجيع الاســـتثمار في فلســـطين لعـــام 1998. http://www.pipa.ps/files/file/investment-law.pdf
- Zheng Gongcheng and Wol fgang Schol z,2019. Global social security and economic development: Retrospect and prospect.